AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

أحمد مصطفى جابر

دراستان:

اليهود الشرقيون في إسرائيل:
جدل الضحية والجلاد

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

اليهود العرب والصهيونية قبل النكبة
من اللامبالاة إلى الاستحواذ

مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

كتاب الهدف التاسع

92

أحمد مصطفى جابر

اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد

دراسات استراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هيئة التحرير

جمال سند السويدي رئيس التحرير

عايدة عبدالله الأزدي مديرة التحرير

أمين أسعد أبوعزالدين

عماد قدورة

الهيئة الاستشارية

إسماعيل صبري مقلد	جامعة أسيوط
حنيف القاسمي	جامعة زايد
صالح المانع	جامعة الملك سعود
محمد المجذوب	جامعة بيروت العربية
فاطمة الشامسي	جامعة الإمارات العربية المتحدة
ماجد المنيف	جامعة الملك سعود
علي غانم العري	مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

اليهود الشرقيون في إسرائيل:
جدل الضحية والجلاد

أحمد مصطفى جابر

العدد 92

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2004

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2004

ISSN 1682-1203

ISBN 9948-00-463-9

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير إلى العنوان التالي :

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +

فاكس : 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae

http://www.ecssr.com

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

pubdis@ecssr.com

المحتـــويـــات

مقدمة	7
جدل الضحية والجلاد	12
في أشكال التمييز	46
السلوك السياسي والحركات السياسية	68
خاتمة	87
الهوامش	91
نبذة عن المؤلف	101

مقدمة

يشير الجدل الواسع، والصراع المتعمق على مستويات السياسة والاجتماع والثقافة، والدائر في إسرائيل الآن، إلى أن إسرائيل تعيش انقساماً عميقاً يأخذ مساقات مختلفة، وأنها - في جوهرها - ربما كانت أكثر دول العالم بعداً عن المساواة، وتماهياً في آليات التمييز العنصري بين سكانها.

تهدف هذه الدراسة إلى تعميق مساحة الوعي بالآخر/ العدو، هذا الوعي الذي نحتاج إلى تكريسه والبناء عليه، سواء في حالة المضي في محاربة الآخر/ العدو، أو الجنوح لمسالمته. وسيكون من أهداف الدراسة - أيضاً - تناول مقولة: «المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع موحد» في بساط البحث، وإثبات خطئها، عبر تبيان الحالة الاستقطابية المتعددة التي يعيشها هذا المجتمع. كما تسعى هذه الدراسة لتحليل الواقع العنصري في إسرائيل، عبر دراسة حالة اليهود الشرقيين داخل هذه الدولة، من خلال وضعياتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وعبر رصد المكانة والموقع اللذين يحتلهما الوجود الشرقي داخل دولة إسرائيل.

وتقوم فرضية الدراسة الأساسية على أن دولة إسرائيل المكونة من تناثر واسع للطيف البشري الذي يشكلها عرقياً وثقافياً، قد أخفقت في تحقيق الوحدة والمساواة بين جميع مواطنيها فعلاً، كما نص قانونها الأساسي. ولمعالجة هذه الفرضية، عمدنا إلى منهج تقتضيه الدراسة ذاتها، فاعتمدنا

على منهج مركب يقوم على الدراسة التاريخية الوصفية من جهة، والتحليل المضموني للأفكار من جهة أخرى.

ولكن يجب التذكير بأن هدفنا هنا ليس إجراء دراسة تأريخية، فالكاتب ليس مؤرخاً، وإنما سنستخدم القراءة التاريخية في سياق دراستنا كأداة للكشف والمقارنة والاستنتاج.

إن طبيعة الدراسة وموضوعها يجعلان فرضيتنا مركبة، فالفرضية الأساسية التي صغناها - آنفاً - لابد من أن يشتق منها فرضيات فرعية - إن صح التعبير - تخدم البحث وتكمله. ومن ثم فإن هناك قضايا أساسية ومشروعة - من وجهة نظر البحث - لابد من الإشارة إليها، من دون تجاوز الفرضية الأساسية نفسها، التي تسهم في تبديد نوعين من الأوهام:

الأول: أن إسرائيل تجاوزت مأزق تشكلها القسري، في تاريخ وجغرافيا ينزعان في اتجاه آخر، وأنها - من ثمّ - تحولت إلى دولة طبيعية (بمعزل عن علاقتها بالمحيط)، وأن الآليات التي تحكم نموها وتطورها داخلياً هي ذاتها (مع حفظ الخصوصية) التي تحكم التطور والنمو لأي دولة أخرى.

الثاني: أن إسرائيل دولة آيلة إلى التفكك والانهيار؛ بحكم مشكلاتها الداخلية، وأن كونها ليست سوى تجمع لشذاذ الآفاق يدفع إلى الاعتقاد (الديني أو غيره) بأنها محكومة بالفناء سلفاً.

ولا أجد نفسي مضطراً إلى تقديم بديل لفرضيتين تحاصرهما الشكوك، وإن كنت أميل إلى القول: إن إسرائيل دولة تجاوزت بنجاح مرحلة

الانطلاق والتأسيس، وإنها تعيش الآن مرحلة التحول، مع ما يرافق هذا التحول من مآزق عاصفة قد تطيح بكل شيء، إلا أن الدمار ليس نتيجة حتمية، بالقدر نفسه الذي لا يبدو فيه النجاح حتمياً أيضاً.

وفي إطار الفرضية المحددة والمنهج الذي اقتضته فإن عملنا البحثي سيشمل نقاطاً أساسية عدة كما يأتي:

1. الرصد والتحليل للإدراك اليهودي الغربي (الأشكنازي) لليهود الشرقيين خصوصاً، والشرق عموماً، باعتبار هذا الإدراك مكوناً قبْلياً لنتائج السلوك، والسياسات والقوانين العنصرية اليهودية ضد العرب. هذه العنصرية التي سنثبت أنها غير متسقة في ذاتها وجوهرها من حيث هي فكرة؛ كونها تتكون - أصلاً كما يفترض البحث - من عنصرية ضمنية من اليهود الغربيين ضد اليهود الشرقيين. وسنفحص المكونات الفكرية والسلوكية والسياسية لهذه العنصرية مع تقديم ما يمكننا تقديمه من الملاحظات التطبيقية.
2. دراسة واقع التمييز القائم في إسرائيل ضد اليهود الشرقيين من حيث هو نتيجة لما سبق.
3. دراسة المسيرة السياسية لليهود الشرقيين في إطار تطورها الخاص في ظل التمييز.

إن نظرة سريعة إلى التركيبة السكانية لإسرائيل تطلعنا على حجم التفاوتات الطبقية الواسعة، بين مختلف فئات السكان؛ حيث يحتل اليهود الغربيون قمة الهرم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بينما يقبع العرب

في قاعدته. وفي الوقت الذي يشكل فيه اليهود الشرقيون 50٪ من سكان إسرائيل والعرب 20٪ أي ما مجموعه 70٪، نجد أن كلتا الفئتين محرومة - تقريباً - من كل امتياز، بينما يشكل اليهود الغربيون الصفوة الحاكمة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.[1]

ولابد من ملاحظة أن ثمة انقسامات عدة في المجتمع الإسرائيلي، منها: قومية (عرب/ يهود)، وسياسية (يسار/ يمين)، ودينية (علمانيون/ تقليديون/ متدينون). بيد أن هذه الدراسة تركز على الانقسام العرقي داخل الكتلة اليهودية نفسها بين الأشكناز* والمزراحيم**، باعتبار أنهما المجموعتان العرقيتان الكبيرتان اللتان تختلفان اختلافاً عميقاً في نواحي التراث الثقافي والبنية الاجتماعية والطقوس الدينية والأمور اللاهوتية، هذا الانقسام الذي يشكل حجر الأساس في تحديد هوية إسرائيل، جنباً إلى جنب مع الانقسام الديني. فقد قدم اليهود إلى إسرائيل من 103 دول، وهم ينطقون بأكثر من 70 لغة مختلفة، وينظر إلى هذا الانقسام بين

---

* أشكناز: كلمة بالرطانة اليديشية (انظر ص19) تعني ألمانيا. والأشكنازي مصطلح يطلق على اليهودي المتحدر من أصل ألماني أو فرنسي، ثم توسع لاحقاً ليدل على يهود شرق أوربا وأوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وسنستخدم في البحث تعبير "يهود غربيين" بالمعنى نفسه.

** مزراحيم: تعني حرفياً الشرقيين، ومفردها مزراحي. وهو مصطلح يطلق على أبناء الطوائف الشرقية القادمين من الدول العربية والإسلامية من اليهود عموماً. وهناك مصطلح آخر يطلق على الشرقيين وهو "السفارديم" واستخدامه على سبيل التعميم هو نوع من إطلاق الجزء على الكل. وسفارديم كلمة برطانة اللادينو (انظر ص65) تعني الإسبان، وسفارديا إسبانيا، ومفردها سفاردي، وتطلق على اليهود المتحدرين من الجاليات التي طردت من إسبانيا، والبرتغال في القرن الخامس عشر إبان حروب "الاسترداد" ومحاكم التفتيش، واستوطنت في هولندة، وبريطانيا، وبعض مناطق ألمانيا، وإيطاليا، والبلقان؛ وهي المجموعة اليهودية الوحيدة في أوربا غير الأشكنازية. ويعمم الباحثون هذا اللفظ على الشرقيين عموماً. وهذا برأينا خطأ. وسنستخدم في البحث تعبيري "مزراحيم" و"يهود شرقيين" باعتبارهما مترادفين.

المجموعات الإثنية المتعددة على أنه المشكلة التي هي الأكثر خطورة، والتي تواجه المجتمع الإسرائيلي منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين.

وقد قامت الدعاية الصهيونية على أساس أن يهود العالم ينتمون إلى عرق واحد، وأمة واحدة اضطرت في ظروف معينة إلى التشتت، حيث انقسمت في البداية إلى مهجرين؛ أحدهما "البابلي في العراق"، والثاني "المصري/ اليوناني" في مصر. وإثر انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية بيزنطية وغربية في روما، عادت الطوائف اليهودية لتنشطر من جديد، وهذا الانشطار حدث مرات عدة.[2] وقد استخدمت هذه الرواية في سبيل تدعيم التاريخ المخترع الذي حاولت الحركة الصهيونية - ومازالت - ترويجه.

وتعترف الحركة الصهيونية - حالياً - بأربع مجموعات يهودية أساسية تتفرع إلى عدد من المجموعات الفرعية، هي: السفارديم والأشكنازيم واليهود الشرقيون واليمنيون. وتجدر الإشارة إلى أنه في الدراسات الحديثة تجري الإشارة إلى اليهود السفارديم والشرقيين واليمنيين تحت مسمى واحد هو "اليهود الشرقيون"، ولأغراض هذه الدراسة سنتبع المنهج نفسه.

كما يجدر بنا ملاحظة أن كل سياق من سياقات الانقسام التي أشرنا إليها سابقاً ليس منفصلاً أو قائماً بحد ذاته بمعزل عن السياقات الأخرى، وإنما هي سياقات متداخلة متكاملة ومنفتحة على بعضها بعضاً. وإذا كان الانقسام موجوداً في كل مكان - وهذا حقيقي - فإنه يأخذ معنى خاصاً إذا وضع في سياقه الإسرائيلي، في ضوء بوتقة الصهر الصهيونية، وهذه

الخصوصية ليست مفتعلة بحال من الأحوال، وإنما هي نابعة من بنية المجتمع وتشكله ومقدماته وسياقاته ذاتها.

ولابد من الإشارة - كذلك - إلى أن اليهود الشرقيين جزء من المجتمع الإسرائيلي أولاً، وفي الوقت نفسه - ثانياً - هم كتلة اجتماعية لها خصوصيتها. وعند الدراسة يجب ألا يغيب عن البال كلا هذين المحددين القسريين؛ لئلا يطغى أحدهما على الآخر؛ مما قد يفقد الموضوع أي قيمة.

جدل الضحية والجلاد

كثيراً ما تكشف الإشارة إلى منظومة الأفعال المباشرة والموجهة مادياً من طرف إلى آخر، حقيقة الموقف ما بين القبول أو الرفض والعداء أو المسالمة. لكن تحديد المنظومة الفكرية النفسية والقيمية والأخلاقية والأيديولوجية إنما يحتاج إلى مزيد من التحليل يتجاوز مجرد وصف منظومة السلوك المشار إليها سابقاً.

ولعل السؤال عن العلاقة بين اليهود الغربيين (الأشكناز) واليهود الشرقيين (المزراحيم) يمر - برأينا - عبر سلسلة من الثنائيات تأتي في الخلفية مباشرة: ثنائية المستعمر والمستعمَر، وثنائية الأنا والآخر، وثنائية الغرب والشرق. ولاشك في أن كل ثنائية من هذه الثنائيات تنفتح على الأخرى في سياقات التحليل المحدد، وبحسب القضية المحددة التي يتم تناولها.

والسؤال - إذاً - هو تحديد مدى احتواء كل علاقة من الثنائيات السابقة العلاقة بين الأشكناز والمزراحيم أو انطباقها عليها وتماهيها معها. فهل العلاقة بينهما هي علاقة مستعمر بمستعمَر، أم علاقة غرب بشرق، تلك العلاقة المحكومة بمناهج الاستشراق وغاياته؟ إننا سنعمل على مقاربة تحليلية لهذه الثنائيات قبل الوصول إلى فرضيتنا الخاصة التي سنعرضها لاحقاً.

ويجب أن نؤكد أولاً - قبل كل شيء - أن أي تحليل لجملة العلاقات الكلية التي تحكم الأشكناز بالمزراحيم، لا يمكن أن يكون مكتملاً ومنجزاً ومتحلياً بشيء من الدقة، من دون ملاحظة أن هذه العلاقة محكومة في تفاعلها الداخلي بطرف ثالث من خارجها، وإن كان يشكل مع الكل اليهودي (أشكناز + مزراحيم) علاقة ثنائية جديدة، بالعرب الفلسطينيين.

وكما هي حال الشرق في الثقافة الاستشراقية الغربية التي يساجلها إدوارد سعيد،[3] والتي تقدم الشرق كشيء معاد اختراعه بابتذال وصفاقة، كذلك هي حال الشرق في نظر الثقافة الإسرائيلية الراهنة، بوصفه "استشراقاً" وحشياً جديداً يوصف الشرق فيه كمرض من الماضي يجب التخلص منه. ولكن يجب عدم أخذ هذا القول على ظاهره، فثمة ملاحظة تحتل - برأينا - مكانة دلالية خاصة وضرورية في سياق عملنا، حول علاقة الأشكناز بالمزراحيم، وهي أن الاستشراق - كما يحدده إدوارد سعيد - سلوك هيمنة ينطوي على تحديد الآخر ضمن منظور الأنا، ثم الاحتفاظ بهذا الآخر على مسافة محددة تمنع استدماجه، وبالوقت

نفسه تلغي تناقضه مع الأنا. ولعل هذا هو الموقف الإشكالي الأهم للمستعمر الذي يسعى - كما يشرح ألبير ميمي[4] - لخلق صورة للمستعمَر تجعل التطابق معه مستحيلاً. بل الأكثر من ذلك أن المستعمَر يعاني تحولاً عنيفاً يمسخ طبيعته، فلا تعود المسألة مجرد أنه مختلف عن ظالمه، وهذا الاختلاف هو بالتحديد ما يسوغ ظلمه، وإنما يعاني صعوبة الاحتفاظ بكونه كائناً بشرياً، فيتجه إلى أن يتحول إلى شيء يعيش فحسب بمقتضى حاجات المستعمر.[5]

إن العلاقة بين الأشكناز والمزراحيم تنطوي على الكثير من نقاط الالتقاء مع التحليل السابق، فسلوك الأشكناز - وإن نبع من البنية الفكرية الموقفية والأيديولوجية نفسها للحالة الاستعمارية - يهدف إلى استدماج الآخر، فإذا كان الاستشراق الذي يحلله إدوارد سعيد يولد استعماراً يقتضي إبقاء الآخر على مسافة منه، وإفهامه أنه مختلف عنه، وأن التطابق معه مستحيل، فإن الاستدماج هو حالة استشراقية لا تقتضي إبقاء الآخر على مسافة منه، ولكنَّ إبقاءه على وعي تام بهذه المسافة، وإبقاءه - كذلك - محكوماً دائماً بمحاولة قطعها، برغم إخفاقه دوماً! ربما يعيداننا إلى أفكار الاستعمار "التنويرية"، وإدخال "الشعوب المتخلفة" إلى الحضارة والتقدم!

ونجد سوابق لعلاقة الاستبعاد والقبول بوصفها نموذجاً تطبيقياً للفاشية، وفق شَرْح المفكر الشيوعي الإيطالي جرامشي لكيفية تشكيل البرجوازية الإيطالية لصورة الجنوب؛ لإخضاعه للشمال المتحضر بوصفه "يداً عاملة"، وفي الوقت نفسه تبني فكرة "وحدة الأمة" الإيطالية شمالاً

وجنوباً، وفق عملية منظمة نفذها جهاز الفاشية الإيطالية،[6] لذا نجد أن العلاقة السابقة توضح أحد تناقضات الصهيونية التي رغبت في دمج اليهود لأسباب متعددة، منها توحيد الرواية، فبما أن لكل شعب موحد حكاية واحدة - كما يقول إدوارد سعيد - فلابد من تقديم رواية إسرائيلية واحدة لشعب ينبغي توحيده.

وقد صرح بنحاس سافير - وكان من قبلُ وزيراً للمالية في إسرائيل - لصحيفة **لوموند** في 9 آذار/ مارس 1966 قائلاً: إننا معشر الأشكنازيم نعتبر النموذج الممثل لإسرائيل. إسرائيل تنتمي إلى أوربا ثقافياً وسياسياً واقتصادياً على الرغم من وجودها في الشرق الأوسط.[7] ويعكس هذا القول الحنين للجلوس جنباً إلى جنب مع السادة القدامى، ولاسيما إذا علمنا أن هذا الحديث جاء في سياق الدفاع عن طلب إسرائيل الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة حينئذ.

كذلك استخدم الأشكناز علاقة الاستبعاد والقبول لإخضاع المزراحيم، وفي الوقت نفسه توحيد اليهود عبر ما يسمى بوتقة الصهر، التي يبدو أنها أخفقت بعد خمسين عاماً في إنتاج شعب "موحد"، محكوم بمحاولة دائمة لقطع المسافة بين طوائفه.

ونتيجة لهذه الأساليب، نشأ في إسرائيل موقف فريد، ففي الوقت الذي لا توجد فيه تفرقة بحكم القانون (بين اليهود طبعاً) فإن أقلية عرقية تتمتع بدرجة من النفوذ إلى الحد الذي يجعلها تضع قيمها وأساليبها من حيث هي القاعدة والمثل، وتنظر بعين الاحتقار إلى الأغلبية العرقية.[8] وفي

الوقت نفسه الذي تعاملت فيه الصهيونية كحركة مع اليهودي الشرقي من حيث هو جزء من الذات، وكونه مكروهاً ولابد منه في آن معاً، تعاملت الثقافة الأشكنازية الغربية مع اليهودي الشرقي بوصفه "آخر" بديلاً، وطبعاً سنلاحظ أنه كان هناك ثنائي من هذا "الآخر" البديل الذي كان على الإسرائيلي الحديث الغربي الذي يحمل قيم الثقافة والأيديولوجية الليبرالية أن يتعامل معه على مستويين: خارجي بمعنى "الجوييم"،* الكتلة البشرية غير اليهودية؛ وداخلي بمعنى اليهودي المختلف، الأسمر أو الأحمر أو الأصفر، أو - باختصار - غير الأشكنازي.

ففي العلاقة مع الداخل اليهودي ظل الشرقي مجرد حالة فولكلورية، حالة أحفورية ترجع إلى عصور الظلام، وإدخالها إلى عصر الحداثة المتمثل "بعصر" دولة إسرائيل ومرحلتها يتطلب "المعبراه"** التي تلعب هنا دور المطهر في العقيدة المسيحية، وهي مرحلة انتقالية لابد منها لإجبار القادم الجديد على مغادرة نسق ثقافي فكري روحي سابق، والدخول إلى آخر جديد. وهنا تتدخل آليات عدة لإنجاز المهمة، بدءاً من الإجبار على مغادرة الذاكرة ونفيها، حيث لا تاريخ لليهودي الشرقي قبل القدوم؛

* الجوييم: جمع مفردها جوي، وهي كلمة عبرية دلت قديماً على الحشرات والهوام التي تزحف بجموع كبيرة، وتستخدم مكررة مرتين من باب التأكيد، فيقال "جوي جوي" ويقابلها في اللغة العربية لفظ "غوغاء"، والمعنى: جموع الجراد ونحوها، وانتقلت دلالة اللفظ لتشير إلى العدد الكثير من الناس المختلطين، ثم دلت على السوقة والأشرار. وفي العبرية سلك اللفظ الطريق ذاتها، وخصص للإشارة إلى الناس جميعاً من غير اليهود. وتوسع أحبار اليهود فأضافوا إليها معنى القذارة المادية والروحية والكفر.

** المعبراه: المخيمات المؤقتة التي أقيمت كمراكز استقبال للمهاجرين الجدد، قبل استيعابهم في أماكن دائمة، ويعد المدلول الثقافي الاجتماعي للمعبراه أعمق من مجرد دلالتها الوظيفية كما يتضح في البحث.

ولكي يندمج، عليه أن ينسى ماضيه، فذاكرته تبدأ فقط من لحظة قدومه إلى "أرض الميعاد"، وهنا تتدخل أيديولوجيا التغييب المسلحة بسلطة الدولة الأشكنازية؛ حيث إن تغييب صورة هذا الشرقي شرط لتقديم صورة ناصعة لإسرائيل. لكن مأزق هذه العلاقة (الإدماج وشطب الذاكرة) يتحدد بالذات في أن الاندماج مرفوض أصلاً من قبل المستعمر الأشكنازي، وفي الوقت نفسه يمنع - بالضبط كما حلل ألبير ميمي - المستعمَر من تصور بناء مستقل خاص به، ومن ثم فهو يبقى محكوماً بمحاولة قطع المسافة التي تحدثنا عنها، وبما أن ماضيه غير معترف به، بل تم شطبه، فهو مجبر على أن يكتفي بالعيش في الحاضر فقط، هذا الحاضر الذي ليس له فيه مكان محدد وواضح؛ إذ إنه واقع غائم غير مفهوم بالنسبة إلى من يعيش على الحافة بين المستعمر والمستعمَر، وهو في طريقه للتحول إلى مستعمر وسيط (أو بديل) نموذجي.

يعود السبب في شطب ذاكرة الشرقي وتغييبه من لوحة إسرائيل، إلى طبيعة الاستشراقية اليهودية المستمدة من الاستشراق الأوربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مادام الشرقي معادلاً للتخلف. وهنا تبرز نظرة الحركة الصهيونية الأشكنازية إلى الشرق، النظرة القائمة على الاستعلاء والرفض، مترافقة مع بروز ثنائيات عدة متناقضة في ظاهرها. وعلى هذا الأساس تتضح العلاقة مع العربي الذي وضع منذ البداية في موقع النقيض لليهودي، ففي معادلة العداء تكون النظرة كلية؛ فاليهودي الكلي يعادي العربي الكلي، في فروق في المستويات داخل البنيتين، وتلك هي المعادلة الأشكنازية الرائجة، وفحصها يثبت زيفها في اتجاهين:

يهودي # عربي

يهودي أشكنازي = الغرب # الشرق

الشرق = تخلف

عربي = شرق = تخلف

يهودي شرقي = تخلف

يهودي شرقي = عربي

يهودي شرقي # يهودي أشكنازي

عربي + يهودي شرقي # يهودي أشكنازي + غربي

إن المعادلة السابقة معادلة افتراضية تقتضي تأسيس وعي جديد لليهود الشرقيين بذاتهم وهويتهم وماضيهم، من أجل بناء هوية غير مشوهة، وهذا يتطلب - بداية - الاعتراف بالذات كما هي عليه، وليس كما يريد الآخر أن تكون. ويحتاج هذا - كما هو واضح - إلى حسم اليهودي الشرقي لموقفه، بمغادرة تامة وكلية ونهائية لموقعه في كتلة الاستعمار والتحول إلى جبهة المستعمَرين كما هي حقيقة هويته المموهة.

إن فكرة "اليهودي الشرقي" - كما قلنا سابقاً - ولدت وترعرعت في ظل دولة إسرائيل نفسها؛ إذ وجد اليهودي الشرقي نفسه فجأة مقحماً في المعادلة الصهيونية، بعدما كان في الحقيقة عبارة عن كتلة مهملة (وإن كانت ملحوظة إلى حد ما في الخطاب، والخطة الصهيونية العامة). ويمكننا أن

نلمح جذور "الاهتمام" باليهود الشرقيين من القلق الكامن لدى الصهاينة الأوائل بشأن واحد من أبرز التناقضات التي واجهتهم، هذا التناقض القائم بين التركيب الطبقي لليهود الأوربيين الذين ينتمون بمعظمهم للطبقة الوسطى من جهة، وحاجة الصهيونية كأي مشروع قومي لطبقة عاملة، من جهة أخرى، تكون بتصرفها.[9] من هنا جاء العمل لإعادة تشكيل الحقيقة اليهودية كلياً وليس مجرد التعبير عنها، ومن ثم تقديم تعريف مختلف كلياً عن الهوية الذاتية عبر العبرنة، ومن خلال نقطتين: تمثلت الأولى في تبني إلحاد مطلق نتج من و/ أو أكد رفض عقلية "الشتات" الدينية، التي عبرت عن نفسها في إحلال اللغة العبرية محل الرطانة اليديشية.* ويجب أن نلاحظ هنا أن إحلال العبرية جاء في مناهج التربية الرسمية والتعليم الحكومي، أما التدريس الديني فبقي على حاله، وتم تشجيع اليديشية باستمرار في هذا السياق؛ وهو الأمر الذي يعكس نفسه الآن في الصراع العلماني ـ الديني. وتمثلت النقطة الثانية في تبني مفهوم الحرفة بدلاً من التجارة، التي تجلت فيما بعد بشعار عبرنة العمل.[10]

لكن كل هذه المحاولات التلفيقية أخفقت في جذب المستوطنين الشبان الأشكناز، ومن جاء منهم سرعان ما أعلن استسلامه أمام امتحان المنافسة

* اليديشية: رطانة ألمانية جنوبية استخدمها يهود شرق أوربا، وظهرت خلال الفترة 1000 ـ 1250، وهي خليط من الألمانية (85٪) وبعض المفردات السلافية والعبرية (15٪) وتكتب بأحرف عبرية، وكانت لغة المثقفين اليهود في القرن التاسع عشر، وأسهم الاندماج اليهودي في دول غرب أوربا في القضاء عليها هناك، وماتزال مستخدمة بين يهود شرق أوربا واليهود المتشددين من الطائفة الحسيدية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض أحياء القدس في المدارس التلمودية.

مع العمال الفلسطينيين، مما جعل المشروع الصهيوني محكوماً بالإخفاق.[11] ومن هنا برزت ضرورة اليهودي الشرقي للدولة، عبر بروز الحاجة إلى أيد عاملة غير عربية ولكن رخيصة أيضاً، إذ كان المشروع الصهيوني مدفوعاً وراء فكرة استخدام يهود على شاكلة العرب.[12]

ويلاحظ جيرشون شافير، عالم الاجتماع الإسرائيلي، في سياق دراسته للكولونيالية الإسرائيلية، أن تلك النقطة كانت جوهرية في عملية احتلال العمل التي بدأ بتنفيذها عمال الموشافات اليهود منذ عام 1905؛ بهدف الحفاظ على مستوى أجور أعلى عبر إقصاء العمال العرب، ولكن أصحاب المزارع لم يعجبهم هذا الحل فابتكروا حلاً لمعضلتهم عبر "استيراد" عمال يهود من اليمن، توقعوا تشغيلهم بأجور تساوي أجور العرب، وهذا يشير - كما يوضح شافير - إلى أن تجميع اليهود بوصفهم يهوداً فقط، كما دأبت الصهيونية على الادعاء - ليس صحيحاً أبداً.[13] تلك كانت الخطوة الأولى في اختراع المستعمر البديل، عبر توريط اليهود الشرقيين في مواجهة مباشرة مع الفلسطينيين، وسنلاحظ أن هذا التوريط مخترع من لدن المستعمر الأصلي، بسبب طبيعة الأعمال التي كلِّف بها اليهود الشرقيون من قبل المؤسسة الأشكنازية.

كانت المحطة الأولى إذاً جلب اليهود اليمنيين؛ لمنافسة العمال العرب الفلسطينيين، وهذا هو أول خط مواجهة مخترع من قبل الأشكناز، وكانت هذه المواجهة خطوة أتبعت بخطوات أكثر خطورة، كما سنلاحظ.[14] ولعل خطوة حاسمة حدثت بعد حرب الأيام الستة (1967)،

تمت عندما أضيف مليون عربي، منهم أكثر من 100 ألف عامل، إلى إسرائيل؛ مما أوجد تحت طبقة اليهود الشرقيين طبقة جديدة من الأفراد المحرومين من حقوقهم المدنية، والمستعمَرين بالقوة العسكرية؛ فتحول اليهود الشرقيون إلى زعماء صغار، وهكذا استطاع المجتمع الغربي الأشكنازي إرضاء نفسه؛ ففي الظاهر حسن وضع الشرقيين (بوجود من هم أكثر بؤساً منهم)، وأصبح هذا المجتمع يتمتع بمزيد من الوسطاء الذين يتكفلون بتلك "المهمة القذرة" للتعامل مع العرب.

لاشك في أن ثمة الكثير من الأسئلة التي تتطلب مزيداً من الدراسة، مثل: لماذا أرسل اليهود الشرقيون للخدمة في منظمات الإرهاب كالأرجون والبالماخ؟ ولماذا كان يتم اختيارهم لأعمال الاستخبارات والتجسس وتوجيه الضربات المباشرة للفلسطينيين؟ ولماذا سميت وحدتهم في البالماخ "الفرقة العربية"؟ وأي مفارقة عجيبة أو مؤشر ذي معنى أن يلحق الشرقيون (السمر) في الأرجون بفوج خاص اسمه "الفوج الأسود"؟ ولماذا كان الشرقيون يرسلون بعد الحرب إلى ضواح وقرى أخليت من الفلسطينيين؟ وكيف تم تحويل الشرقيين إلى قوة إضافية لاستكمال مصادرة أملاك الفلسطينيين وطردهم؟ ولماذا تكثر خدمتهم في الشرطة السرية ومختلف فروع الحكومة العسكرية، ويملؤون المناصب في دوائر الشؤون العربية في الوزارات والهستدروت والإذاعة والتلفزيون والصحافة؟ ولماذا يكون دائماً مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، أحد المسؤولين المباشرين عن سياسات التمييز، شرقياً؟[15]

لنفحص مزيداً من الأسئلة الأساسية : لماذا يشعر المزراحيم بالغربة والانعزال عن المجتمع الأشكنازي الغربي؟ ولماذا هم أكثر تطرفاً - وفق ما تظهره الوقائع على الأقل - وعداء للعرب؟ هذه الأسئلة ربما نجد إجاباتها في الآلية التي سنسميها "المستعمرين البدلاء" ، والتي سنفصلها لاحقاً.

برزت داخل المجتمع الإسرائيلي منذ مدة مقولة تتحدث عن كراهية أبناء الطوائف الشرقية للعرب، وثمة مستويان لمناقشة هذه الوضعية : الأول هو سياسات المؤسسة الحاكمة عبر التربية المنهجية الموجهة بشكل عام من المؤسسة عموماً، والأحزاب اليمينية خصوصاً؛ لسلخ أبناء الطوائف الشرقية عن المحيط والبيئة والثقافة والتربية ممن ترعرعوا في كنفها، وقطع أي صلة ثقافية تجمعهم مع بني جلدتهم. ومستوى آخر يتعلق بالتراث اليهودي والعنصرية اليهودية من حيث الأساس الديني والأيديولوجي، وهذا ما سنناقشه لاحقاً وسنركز هنا على المستوى الأول.

إن التمييز العنصري نتيجة طبيعية للحركة الصهيونية القائمة منذ الأساس على الاستعمار الصهيوني والاستغلال الاقتصادي؛ لارتباطها ارتباطاً بجذورها الأوربية ونزعتها الغربية تأسيساً. ومن ينظر إلى إسرائيل كدولة "يهودية" فربما يفهم التمييز ضد العرب، ولكنه يفاجأ تجاه التمييز العرقي ضد اليهود الشرقيين، ولكن هذا يمكن إدراكه في سياق فهم علاقة المشروع الصهيوني بالدين أولاً - كما شرحنا سابقاً - وفهم الأساس الطبقي للمشروع الصهيوني ثانياً.

إن الفحص - في الحقيقة - لطبيعة مؤسسات الدولة وبنيتها التي قادت الحرب ضد العرب وأعدت لها، يبرز مدى التشويه المقدم لعلاقة اليهود

الشرقيين بالعرب، فهذه المؤسسة الأشكنازية بغالبيتها تتحمل المسؤولية المباشرة عن هذا العداء الذي يجد تفسيره في علاقات المستعمر الوسيط والمستعمر الأصلي، لقد كان اليهود الشرقيون - في الحقيقة - على اتصال مباشر بالفلسطينيين ولكنهم لم يكونوا واضعي سياسة قطّ. إن القائمين على حكم إسرائيل - كما قلنا سابقاً - منذ نشأتها حتى الآن هم يهود شرق أوربا (روسيا وبولندة) تحديداً، وهم الطائفة اليهودية الأشكنازية المشهورة بتعصبها العقائدي وعنصريتها الزائدة، وبالعنجهية اليهودية والقومية المعقدة وبعدم التسامح.[16] وعندما انتخب شرقي* لرئاسة الدولة أول مرة، في عام 1978. جاء هذا الدعم بمنزلة رشوة للشرقيين. فضمن الهرم كانت الوظيفة التي أعطيت للسفارديم هي تمثيل اليهود الشرقيين في المؤسسة الأشكنازية بطريقة تحفظ السيطرة للأشكناز دوماً، وهذا يعد ممكناً في حالة نظام لا يحكم فيه رئيس الدولة بل إن منصبه مجرد وظيفة بروتوكولية.

ربما يعيدنا ذلك إلى فكرة الاستشراق ذاتها، ولكن قبل ذلك يعيدنا إلى حالة الضحية التي تحولت إلى جلاد، وعادت لتبحث عن ضحية أخرى تخصها. لقد عثر الأشكناز على الوسيط الذي يخصهم، فظروف مغادرة اليهود للبلاد العربية في إطار الحملة الصهيونية التي رفعت بقوة شعار كراهية العرب لليهود، ونتيجة لوقوعهم ضحية تصديق هذه الشائعة

* وكان ذلك إسحاق نافون الذي ولد في القدس عام 1921، لكنه كان سفاردياً نقياً من أقرب حلقات الشرق إلى الأشكناز، كما أنه كان ابن المؤسسة، وهذا الوضع ينطبق أيضاً على رئيس دولة إسرائيل الحالي الإيراني الأصل موشيه كتساف الذي جاء مدعوماً من أحزاب اليمين التي استغلت الفرصة لبث دعاوى بأن اختيار كتساف يعد إنصافاً للطائفة الشرقية.

لأسباب مختلفة، وُلد الإحساس لدى اليهود الشرقيين بأن خيارهم هو إما الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، وقبول قيمه، والتماهي معها كما هي، بما يقتضيه هذا من تحولات عنيفة في الهوية والثقافة وتعريف الذات، وإما الذبح على يد العرب كما دأبت الصهيونية على القول، لكن هذا - كما سنبين لاحقاً - لم يؤد إلى قبولهم بشكل كامل لدى الأشكناز، الذين واصلوا النظر إليهم بوصفهم إسفيناً للحضارة العربية في المجتمع الإسرائيلي.[17] فقد نظرت الطوائف الغربية إلى الطوائف الشرقية نظرتها إلى العرب الممثلين المطلقين للشرق، فالطوائف اليهودية الشرقية - بنظر الغربيين - هي مماثلة لهؤلاء العرب الشرقيين؛ فكما يقول مثقف من مدينة فاس: «قالوا لنا خلال أعوام طويلة [إنكم] لستم إلا عرباً، وكان هذا يعني أقذع شتيمة يقذفوننا بها، فأخذ ينتابنا رويداً رويداً شعور بعقدة الدونية للأشكنازيين».[18]

وفي دراسة لروبرت أبراموف حول "هروب النخبة" من أوساط المهاجرين القوقازيين - وهم مهاجرون جدد قدموا إلى إسرائيل في التسعينيات - جاء فيها أن الخريجين الجامعيين القوقازيين «يشعرون بأنه يتحتم عليهم العيش في منطقة يعيش فيها قليل من القوقازيين أو لا يعيش فيها واحد منهم، حيث يمكن أن ينظر إليهم باعتبارهم روسيين، وحيث يكونون أقل عرضة للإجحاف والتمييز». ويستنتج كاتب الدراسة أن المهاجرين الذين يفعلون ذلك يحرزون نجاحاً أكبر في الاندماج الفوري.[19]

إن نظرة اليهود الغربيين لليهود الشرقيين - كما ذكرنا سابقاً - والشرق عموماً، لم تكن بعيدة عن نماذج الاستشراق الأوربية تجاه اليهود الأوربيين

أنفسهم بشكل خاص، هذا الاستشراق الذي رفض دمج اليهود بالمجتمع الأوربي، بوصفهم يمثلون مجتمعاً شرقياً غريباً. وبرغم أن الصهيونية رفضت صراحة توجهات الاندماج التي صورتها بأنها ذوبان ونكران للأساس القومي الأصيل، فإنها عملياً لم تكتف بأنها لم تشذ عن هذا التوجه الذي رفضته، بل ثبتته، وفي الوقت الذي عرَّفت الصهيونية اليهود بوصفهم قومية مستقلة فإنها رفضت تصويرهم كقومية شرقية، وكانت عملية تعريف اليهود كقومية مستندة إلى وجود أقلي، مؤسسة بالذات على التماثل مع أوربا وتوجيه الهوية الذاتية من خلال نظرة نقدية تجاه الشرق.[20]

وفي سياق البحث عن خلفية العنصرية الغربية تجاه اليهود الشرقيين، ترى هيلدا شعبان صايغ، أنه يمكن إعادة التمييز العنصري ضد اليهود الشرقيين إلى عقدة نقص لدى الطائفة الغربية، ناجمة عن عاملين: أولهما تعرض هذه الطائفة للاضطهاد العنصري في أوربا، ومن ثم الحاجة النفسية إلى فئة دنيا يقومون باضطهادها بدورهم، أما العامل الثاني فهو تمتع الشرقيين طوال أجيال بمستوى أعلى من الحضارة والثقافة والثروة والمستوى الاجتماعي؛ مما خلق حالة من الشعور بالنقص تجاههم، والرغبة المتولدة لدى الغربيين - بعد ذلك - في الانتقام. ولكن هذا التحليل يبدو بعيداً عن تنظيرات الصهاينة الغربيين.[21]

ولنفحص الذهنية الأشكنازية تجاه المزراحيم عبر نماذج محددة، إذ إن الفكرة الأكاديمية الإسرائيلية عن اليهود الشرقيين تعيد تخلفهم وتغيبهم عن الخطة الصهيونية إلى عزلتهم تحديداً، وبما أن «هناك تركيبة خاصة للطوائف الشرقية من الناحية الثقافية في مستواها ونوعيتها المختلفة، وفي [الوقت

نفسه] بما تحمله من مضمون عن تلك التي ميزت مهاجري أوربا، كانت السمة المميزة للسكان من الطائفة الشرقية هي التزايد النسبي في أعداد غير المثقفين وفي عدد الأميين، كما أن تدني مستوى التعليم انتشر بصفة خاصة بين أبناء الطوائف الشرقية في القدس». [22]

ويعيد موشيه ليسك هذا الأمر، وبالترتيب، إلى التخلف الشخصي ثم التخلف المجتمعي وأخيراً سياسة التمييز. [23] وتلاحظ إيلا شوحط أن الكتابات الإسرائيلية الاجتماعية لا ترجع الدوافع الرئيسية في المشكلة العرقية لليهود الشرقيين، إلى وضع الطبقات في المجتمع الإسرائيلي، بل إلى أصولهم العائدة إلى مجتمعات غير متقدمة ومتأخرة ثقافياً؛ [24] إذ يقول كارل فرانكشتاين - مثلاً - : إن «علينا أن ندرك العقلية البدائية للمهاجرين القادمين من بلدان متأخرة». ويرى عالم الاجتماع يوسف جروس أن المهاجرين يعانون من تخلف عقلي و«قصور في التطور الذاتي». [25]

أما آمنون دانكر، الكاتب في صحيفة **هآرتس** المفضلة لدى الأشكناز المثقفين، فقد كتب مقالة بعنوان: «ليس لي أخوات» (نشرت في 18 شباط/ فبراير 1983) واصفاً حياته كأشكنازي مع اليهود الشرقيين بالقول: «يضعونني في قفص واحد مع قرد بابون، ويقولون لي: إنكما الآن معاً، أبدأ الحوار، ولا أجد أمامي أي خيار، فالقرد يقف ضدي، والحارس ضدي، والرسل التي تنادي بحب إسرائيل تقف حيادياً وتغمزني بأعينها الحكيمة، إن الحرب بين المزراحيم والأشكناز لن تكون حرباً بين الأشقاء؛ فهؤلاء ليسوا أشقاء أو أخوات لنا». [26] إن هذا الكلام لا يبدو غريباً عن

كلام آخر كتب قبل وقت طويل، حيث يقول آرييه جيلبوم في مقال له بعنوان «حقيقة المادة البشرية» نشر في **هآرتس** في 22 نيسان/ أبريل 1949 : «إليكم شعباً تصل بدائيته إلى أعلى الدرجات، ومستواه التعليمي يقع في حدود الجهل المطبق. والأخطر من ذلك هو عدم قدرته على استيعاب أي شيء فكري. . إنه محكوم تماماً بالأهوال البدائية الجامحة. في الأحياء السكنية الخاصة بالإفريقيين في المعسكرات، تجد الأقذار، ولعب الورق لتحصيل النقود، والسكر والزنى [. . .] هل تم التفكير بما سيحدث للبلاد إذا كان هؤلاء سكانها[؟]». [27]

وتلاحظ إيلا شوحط أن هذا الكلام إنما يذكر بالمستعمر الذي وصفه فرانز فانون الذي لا يستطيع أن يتحدث عن الشعب المستعمَر دون ذكر الحيوانات وعاداتها. وهكذا «لم يعجب الصهاينة [من الأوربيين] قضية تلوين المستوطنات في فلسطين باليهود الشرقيين، وعندما طرحت الفكرة رفضت بإجماع قطعي في المؤتمر الصهيوني الأول؛ إذ كانت [الدعوات] موجهة للأشكناز فقط». [28]

ويذكر عبد الحفيظ محارب[29] أن حالة الاستعلاء تعود إلى عاملين أساسيين :

العامل الأول : طبيعة الفكرة الصهيونية التي أطلقها ثيودور هرتزل، الذي خالف معاصريه اليهود الاشتراكيين والدينيين معاً في النظرة تجاه طابع الدولة، حيث أرادها ملَكية أرستقراطية تعتمد في وجودها على عنصر معين، خلافاً لمجتمعات الهجرة والاستيطان الكلاسيكية التي تعتمد

في تبلورها على عناصر سكانية مختلفة. أليست هذه الأفكار نفسها التي جاء بها نيتشه وزملاؤه من المؤسسين للاعقلانية، آباء النازية والفاشية؟ هذا سؤال للتأمل ربما يحتاج إلى بحث مستقل في علاقة إسرائيل بالفاشيات الكلاسيكية.

أما العامل الثاني فهو تشرب زعماء الحركة الصهيونية، سواء ممن هم من التيار العمالي (بن جوريون) أو من التيار اليميني (جابوتنسكي وبيجن)، أفكار الظاهرة الاستعمارية الأوربية.

إن إعلاء شأن العنصر وتشرب الفكر الاستعماري من خلال التحالف المتواصل والطبيعي مع الدول الغربية ذات التراث الاستعماري، يخلقان بالضرورة حالة استعلائية لدى الشرائح الاجتماعية الحاكمة، لا ضد العدو القومي فقط، وإنما أيضاً ضد الشرائح الضعيفة التي يفترض أنها من العنصر نفسه. علماً أن المجتمع الإسرائيلي يتشكل في الواقع من عناصر إثنية مختلفة. وقد قام أحد الكتاب الصهاينة في وقت مبكر بفضح هذه الحقيقة التي دأبت الحركة الصهيونية على إنكارها، إذ يقول كالمان كاتز ملتون[30] في كتابه الشهير **الثورة الأشكنازية** الذي ظهر عام 1964: إن الشعب اليهودي تألف دائماً من قبائل أو مجموعات إثنية مختلفة، وخلال الألفية الأخيرة انقسم إلى أمة شرقية وأمة أشكنازية لا يربط بينهما سوى علاقات دينية بسيطة. ويرى ملتون أن «الأمة الأشكنازية ارتكبت خطأ فاحشاً حين قبلت اليهود من غير الأشكناز في إسرائيل، مما سيؤدي إلى دمار الدولة». والمفارقة أن الكتاب تم منعه في إسرائيل واتهم بأنه معاد لليهود والسامية، ومعاد للصهيونية، وعرقي، وهذا المنع يعكس الخوف

المتجذر لدى الحركة الصهيونية من انكشاف أمرها وافتضاح الحقيقة الكامنة وراء مشروعها.

إن ما سبق يفسر بشكل من الأشكال حالة الخوف الكبير لدى إسرائيل الأولى، من جلب اليهود الشرقيين. وهذه التخوفات التي برزت في رعب تحول إسرائيل إلى دولة ذات طابع شرقي - على ضوء ازدياد نسبة اليهود العرب مطلع الخمسينيات - لذلك كان لابد من نظام صارم (بوتقة الصهر) لتحويل هؤلاء الشرقيين إلى يهود "طيبين".

ولكي يصبح الشرقي مقبولاً يجب عليه أن يندمج، ويذوب في بوتقة الصهر، ويرفض ذاته ويتحول إلى الآخر الغربي، أو إلى أشكنازي مصطنع، فهذه في النهاية "دولة الأشكناز" وليست دولة "جميع اليهود"، وأصبحت كلمة السر للاندماج أن يكون الشخص "يهودياً" شرقياً جيداً. أما الغربي فيكفي أن يكون يهودياً ولا يهم حتى لو كان مجرماً.[31]

لذلك نجد أنه عندما أفشى مردخاي فعنونو الأسرار النووية الإسرائيلية، رفضت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن تأخذ دوافعه ومبادئه السياسية بالحسبان، فوصفته بأنه «المغربي الذي لم يندمج» أو «لم يتماهَ»، بينما هذه ليست حال الأشكنازي الذي هو «ملح الأرض»، ابن الكيبوتس أودي أديب الذي عُدَّ «خائناً للوطن».[32]

يقوم الأشكنازي الخائن - بتعبير آخر - بذلك لأنه آمن عن طريق الخطأ بأفكار نبيلة (حالة أودي أديب الذي اتهم بأنه عميل للمخابرات السورية)

ولكنها خطرة، هو واحد "منا" فهو إذاً "عارنا"، على العكس من الخائن "الشرقي" الذي يقوم بذلك لأنه "مرتبك" ارتباكاً ناجماً عن «إخفاقه في الاندماج». [33] ويذكر جرشون شكيد أبرز مؤرخي الأدب العبري - وهو أشكنازي - أن شمعون بلاص يكتب عن حلف المقموعين؛ لأنه لم يجد نفسه في المجتمع الأشكنازي (لم يندمج)، بينما يعتبر تأييد شيوعيين أشكناز للقضية الفلسطينية موقفاً مبدئياً. [34]

يشرح فرانز فانون - ومن بعده مصطفى حجازي- [35] كيف يمكن المضطهَد أن يتحول إلى مضطهِد جديد لضحية أخرى؛ أداة الجلاد المضطهِدة، والضحية المتماهية* بالجلاد والمتحولة بدورها إلى جلاد آخر، تجد هذه المعادلة التعبير عن نفسها لدى اليهود من بلاد شرق أوربا، فقد أدرك هؤلاء الذين همشتهم أوربا طوال آلاف السنين، أن رغبتهم في أن يصبحوا أوربيين أثناء وجودهم في الشرق الأوسط لن تتحقق إلا على ظهر آخرين، وهم هنا اليهود الشرقيون، فلقد مروا بمحنة "التمدن" لكونهم "السود" في أوربا، وأخذوا الآن يمارسون تجربة تحضرهم على ظهور "سودهم"؛ ألم يصف بن جوريون اليهود الشرقيين بأنهم الزنوج الذين أحضروا إلى أمريكا كعبيد؟ [36]

* التماهي: عملية نفسية يتمثل الشخص من خلالها جانباً أو خاصية أو صفة من الآخر ويتحول كلياً أو جزئياً على غراره، وتتكون الشخصية - بحسب مصطفى حجازي - من سلسلة من التماهيات بأشخاص (الأهل، والأساتذة، والرؤساء، والأصدقاء، والزعماء.. إلخ). والتماهي - عكس المحاكاة - عملية عميقة ولاواعية، ويعتمد دينامياً على أوليتين: (الأولية هي وسيلة دفاع نفسية أولية) الأولى: الاجتياف (عملية نفسية لاواعية إجمالاً يتمثل الشخص بواسطتها موضوعاً وخصائص وصفات خارجية كي يجعلها جزءاً من ذاته، وهي عملية فعالة جداً في التماهي توجد دوماً مع عكسها المكمل لها وهو الإسقاط) والثانية: الإسقاط (راجع ما ورد ص33). والتماهي بالمعتدي أولية حددتها آنا فرويد بوصفها إحدى الأوليات الدفاعية المستخدمة لمجابهة القلق. ويمر التماهي بالمعتدي عبر تمثل عدوانيته المرهوبة، التي تشعر بالعجز تجاهها فتتمثل العدوان لحسابها وتصبه على ضحية أضعف منها.

تحول هؤلاء "السود" بدورهم إلى نوع من الجلاد الجديد، يتجه إلى البحث عن التعويض* من جهة ويخضع للصهيونية التي قامت بخلق العداءات بينهم وبين الضحية الجديدة (العرب)، فكانت تهمة الاستعراب وصمة خزي، وهنا واجه اليهوديان العربي والشرقي نوعاً من الانفصام في الشخصية، فاختلط لدى كل واحد منهما عناده وعزة نفسه وفُرض عليه رفض ذاته من الخارج.[37] ومن جهة أخرى بات يكره نفسه ويخجل من لونه وموسيقاه ولغته، فتقمص مرآة الغرب المشوهة عن ذاته؛ وهكذا لم يُرسم الشرق في الذهنية الغربية بأسلوب تقليدي فحسب، لكن الشرق أصبح يكره نفسه، تلك معادلة استشراقية كاملة إذا استندنا إلى تحليلات إدوارد سعيد في كتابه **الاستشراق**. ولما كان المستعمَر منبوذاً في عالم المستعمر فإنه في الوقت نفسه يقع في هوى هذا العالم ويحسده ويطمح دائماً إلى تبوؤ المكانة الخاصة للمستعمر.[38]

يقول مالكوم إكس[39]: إن أعظم جرائم الرجل الأبيض هي دفع الرجل الأسود لكره ذاته، ونجد أن كره اليهود الشرقيين للعرب في حقيقته ما هو إلا كره مقنَّع للذات، وهو صناعة إسرائيلية أشكنازية استشراقية.

ولكن متى يكره الرجل الأسود/ الشرقي/ المستعمَر ذاته؟ إنه يصل إلى هذه الحالة عندما تصل قوة القمع إلى درجة عالية لا يمكن تحملها، ويحدث

* التعويض: أولية دفاعية نفسية، ويعبر التعويض عن مجموعة ردود فعل يكون القصد منها الظهور بصفة ما؛ بغية تغطية صفة أخرى؛ وبقصد مواجهة الشعور بالنقص الواقعي أو المتخيل.

كره الذات كنتيجة مشوهة وكرد خاطئ على سلسلة أفعال الاضطهاد* والازدراء التي يتعرض لها المضطهَد، ويكون هذا الاضطهاد من الشدة بحيث يؤدي إلى نتيجة من اثنتين: أولاهما كره الذات كتعبير مشوه عن كره وضعية الاضطهاد، والرغبة في التحول إلى الموقع الآخر، موقع المضطهِد، عن طريق التمثل به والاندماج بقيمه وسلوكه، أو العمل كعميل له عند استحالة الرغبة الأولى نتيجة لسلوك المستعمر الذي ينبذه ويرفض إدماجه، لأنه مختلف اللون أو الحضارة أو العرق أو الدين. وثانيتهما الإدراك العلمي الصحيح للوقائع كما هي، وهذا يقود إلى كره المستعمر المضطهد، والرغبة في مغادرة الهوية الذاتية إضافة إلى مغادرة وضعية الاضطهاد ذاتها.

وتتمثل حالة "الحافة" في الوضعية التي يجد اليهودي الشرقي نفسه فيها طرفاً مقحماً على معادلة المضطهد ـ المضطهَد، فيجد نفسه في الوسط، ويُشترط فيه حمل خصائص محددة تبرز الانضمام إلى أي من الطرفين. ووضعية الحافة وضعية مأزق أساساً، حيث إنها تجعل صاحبها في وضعية صراع دائم، وهو صراع يأخذ أشكالاً متباينة؛ نتيجة للمغريات الموجودة على الجانبين، وأيضاً السلبيات التي يلحظها في كل من الموقعين، ولكن هذا لا يعني أنه يكون حراً في خياره، فثمة عوامل موضوعية وذاتية، قسرية وإرادية، تفعل فعلها في التوجه المحتمل.

* الاضطهاد: يحدده مصطفى حجازي بأنه البعد النفسي العلائقي للعدوانية. ويتحقق باتجاهين: إما صب العدوانية على الآخرين والنيل منهم، وإما الوقوع ضحية لعدوانهم. والاضطهاد عدوانية تنطلق من إدانة الآخر وإلصاق الذنب به وتحميله المسؤولية التي تخشى الذات مجابهتها إزاء ضميرها، حيث يتحول الآخر إلى مذنب يجب عقابه مما يجعل العدوان عليه مسوغاً أو مشروعاً.

والامتناع عن الالتحاق بأحد الطرفين ينتج اضطراباً شديداً، يجعل صاحبه خارج المعادلة أصلاً، وهي وضعية مستحيلة في نموذجنا (وهو نموذج اليهود الشرقيين)، كون هذا الطرف مقحماً في المعادلة بشكل قسري، من حيث النتيجة وأصبح جزءاً منها، وما تبقى هو تحديد الدور في هذه المعادلة.

إذاً سنحاول - بناءً على ما سبق - تحليل حالة اليهود الشرقيين في معادلة الصهيونية ـ العرب، حيث يجد اليهودي الشرقي نفسه في وضعية المأزق ذاته، لكونه شرقياً كامل المواصفات الشرقية، لا ينتمي إلى العرق الأبيض، ويحمل كل الصفات التي اعتاد الغرب إطلاقها على الشرق، ومن المفترض بهذا الوضع أن يضعه في خندق المضطهَدين، ولكنه من جهة أخرى يهودي يحمل خصيصة مهمة من خصائص المضطهد الأشكنازي، ولكنه لا يستطيع أيضاً الاندماج في جبهة المضطهد نتيجة لرفضه من قبله. وفي مثل هذه الحالة يصبح من الطبيعي أن يخضع هذا الكائن لصراع عنيف من قطبين يجد نفسه مضطراً إلى الانضمام إلى أحدهما؛ للتخلص من وضعية الحافة المأساوية.

وبسبب من إغواء الاستعمار، يميل إلى أن يندمج في هذا الخندق، خندق المستعمر الأشكنازي، ولكن الأمور لا تسير على ما يرام بسبب كونه مرفوضاً، فيبقى محكوماً بمحاولة قطع المسافة التي تفصله عن شريكه في صفة اليهودية، وزيادة المسافة التي تفصله عن واقعه كشرقي، وربما يكون القمع الشديد الذي يتعرض له العرب، والذي لا يريد اليهودي

الشرقي أن يتعرض له هو السبب في الخيار القسري، ولكنه الخيار الخاطئ الذي يسلكه. إنه يرفض هذا الواقع لأنه يخافه ولا يستطيع مواجهته ويرغب في أن يتحول عنه إلى موقع من يمارس الاضطهاد لينتقم من عاره، عبر إسقاط* هذا العار على العرب بعد أن يتبرأ منه. وما يحصل بالنتيجة هو الاقتراب من دائرة من نسميه المضطهِد/ المستعمِر الأصلي، وأن يثبت باستمرار صلاحيته وتحسن "نوعه"، ويتحول من يهودي شرقي "مريض" إلى يهودي غربي "صحيح"؛ حتى يتم قبوله كلياً، وهذا ما لا يحدث أبداً، فيرضى - من ثم - بأقل القليل، فهو بحاجة إلى أن يظهر عنفه وكبرياءه وكرامته إزاء أولئك الذين "تجرؤوا" على الظن أنه مثلهم: المستعمَرون العرب، رافضاً هذا الافتراض، فيتحول إلى شكل جديد من وضعية الحافة؛ إذ يبقى دائماً في وسط المسافة، ولكن بوظيفة ودور جديدين سنطلق عليهما هنا "المستعمِر البديل" أو الوسيط الذي يتكفل بالقيام بالأعمال القذرة.

وهكذا يبدو الموقف العام وكأنه يقدم تسويغاً للمواقف السياسية المتشددة لليهود الشرقيين، فهم بسبب من وضعيتهم المتدنية يرفضون إخلاء المناطق المحتلة لأنها توفر لهم طبقة من العمال أدنى منهم، تتولى الأعمال

* إسقاط: يشير مصطفى حجازي إلى أن الإسقاط عملية عصبية ونفسية يميل المرء من خلالها إلى تحويل كل ما يزعجه إلى الخارج على شكل نبذ. وفي التحليل النفسي يصنف الإسقاط كأولية دفاعية يطرد الشخص من خلالها صفات أو مشاعر أو رغبات أو نزوات أو أفكار لا يعتبر بها، ولا يستطيع قبولها كجزء من ذاته، بل يركزها في أشخاص وظواهر مادية. وهي من نوع تبرئة الذات من مشاعر ذنب أو خجل أو عار عن طريق إلصاقها بالغير، ويشيع الإسقاط في حالات البارانويا بشقيها: جنون العظمة وجنود الاضطهاد، وينتشر - خصوصاً - في حالات العلاقات العدائية مع الآخرين.

القذرة بما يتيح لهم الارتقاء درجة في السلم الاجتماعي، ومن جهة أخرى يظهرون وكأنهم لا بديل لديهم عن الوجود في المستوطنات، على العكس من الأشكناز الذين يملكون في الغالب بيتاً آخر داخل إسرائيل بسبب وضعهم الاقتصادي، ويملكون أيضاً فرصة المغادرة إلى خارج البلاد حيث يوجد لهم أقارب في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً. وعادة ما يكونون من حملة الجنسية الأمريكية إضافة إلى الجنسية الإسرائيلية.

ويلاحظ عزمي بشارة أن ردة الفعل على التمييز ضد اليهودي الشرقي الأصل قد تكون مرارة يشوبها شعور بالنقص، وإنكار الشرقي لشرقيته أو عروبته محاكاة لأولئك الذين يحكمون الدولة، وقد يتطور هذا الإنكار أو الخجل إلى حقد على هذا الأصل وعلى العرب، حقده على ما يحول دون أن يصبح مساوياً للنخبة الحاكمة.

تبدو هذه المعادلة غير مستقيمة أول وهلة، ولكن بشارة يلاحظ أن إنكار الذات مهما بلغت حدته، لا يقود إلى اغتراب في العلاقة مع الدولة، وإنما تبقى المرارة مدفوعة في الانتماء، هذه الرغبة المؤسسة على كون الدولة دولة اليهود فيجد اليهودي الشرقي نفسه مشدداً على يهوديته ومبالغاً في التشديد عليها؛ مادام لا يستطيع التشديد على عناصر التشكل القومي المشترك أي الشراكة في المراحل الأولى لبناء الصهيونية، أو الهولوكوست المكوِّن الأساسي للذاكرة الجماعية، وهكذا يتم التشديد على العناصر السلبية المكونة للوعي القومي، وهي التي ترسم الحدود مع الآخر العربي.[40]

في هذا الوضع تختل المنظومة الذهنية للشرقي، الذي سبق أن جرد من ذاكرته وماضيه، فيتحول إلى كائن مزيف بلا هوية أو أصالة، ويجد نفسه عارياً أمام نفسه، فيكره ذاته، ويصبح غارقاً أكثر فأكثر في البحث عن هوية جديدة من خلال تجريب عدد لا نهائي من الأقنعة يخدع بها نفسه قبل أي أحد آخر، وهو في هذا إنما يخضع لإرادة الاستعمار الكلية والفعلية من حيث هو نفي منظم للآخر يحمله على التساؤل المستمر: «من أنا في الواقع؟». [41]

تتشكل في هذا الوضع منظومة ذهنية جديدة، منظومة غير متوازنة تتسم بالاضطراب والتشوه، وتركز على تشكل مؤلف من عقدتي النقص والعار، حيث ترتكز العلاقة بين اليهود الشرقيين والغربيين على ثنائية الكره والبغضاء والعدوانية، والحنين إلى البلد الأصلي، وقت الرحيل عنه من جهة، والإعجاب بالتمثل والرغبة في الاقتراب من مجتمع الأشكناز الغربي مع كره البلد الأصلي الآن من جهة أخرى. وقد يبدو أول وهلة وجود تناقض في هذا القول، لكن الغموض يتبدد إذا عرفنا أن البلد الأصلي الحبيب إلى الذاكرة إنما هو الماضي، بما فيه من دعة، ومن هدوء ما قبل الحداثة، أما الكره فهو موجه إلى ذلك المكان المظلم الذي تقدمه وسائل الإعلام، حيث تقدم صورة البلد بما لا يمكن أحداً أن يحبه، وهي صورة تشرف على اختلاقها وترويجها دوائر المخابرات بشكل مباشر.

يعيش اليهودي الشرقي عقدة نقص دائمة أساسها الإيمان بانعدام الكفاءة وعدم القدرة على قطع المسافة الفاصلة بينه وبين اليهودي الغربي، ويترافق هذا مع مشاعر العار التي تقود إلى كره الذات، ومحاولة مغادرة

الهوية الأصلية للتحول إلى غربي، ولكن بما أن هذا مستحيل لأسباب أسلفناها، لجأ الشرقي إلى التماهي بقيم الغربي وأحكامه، فالعربي عنده متخلف بربري، والشرقي متخلف لأنه من بنية شرقية يجب مغادرتها؛ كما لجأ أيضاً إلى التماهي بعدوان المضطهد والمبالغة في اضطهاد العرب للانتقام، بعد تحويل العيب والعار والمشاعر الشخصية المهينة وإسقاطها على العربي.

ونجد دليلاً على هذا التفسير عبر نظرية المجتمع الجماهيري التي تربط بين العزلة والتطرف؛ فالإحساس بالانقطاع عن المجتمع المسيطر، والعجز عن التحكم بأحداث المجتمع يزيد من توجه الأفراد لسلوك طريق التطرف.[42] والعزلة العرقية هي أحد تمظهرات الانفصال عن المجتمع المسيطر، وبارتباطها بموقف العزلة الذاتية بمعنى شعور الفرد بالضعف، فإنها تصبح أفضل مولدة للعنف، وفي الحالات الطبيعية نجد أن هذا العنف يكون موجهاً لأشكال السلطة المضطهدة، كما في انتفاضات السود ضد المجتمع الأمريكي الأبيض ورموز سلطته، وكما في انتفاضة اليهود الشرقيين في وادي الصليب بحيفا في أواخر الخمسينيات، وتحركات الفهود السود ضد المجتمع الأشكنازي في أوائل السبعينيات. أما في حالات العزل المتعدد الأطراف كالحالة التي نناقشها هنا، فإن الاستياء العرقي* لا يسير في طريقه الكلاسيكي، وإنما تتم سلسلة من عمليات

* الاستياء العرقي: يعرّفه إدوارد سعيد ورانسفورد بأنه الدرجة التي يشعر بها الفرد بأنه موضع معاملة سيئة بسبب عرقه، وهو نوع من الاغتراب العرقي، حيث يدرك الفرد أن موقفه من المجتمع غير شرعي بسبب التمييز العرقي.

التحويل* وإعادة توجيه السلوك العدواني، باتجاه الطرف الأضعف في العلاقة الثلاثية، نتيجة للعجز عن مواجهة المضطهد الأصلي، وتتم - من ثمَّ - الاستعاضة عنه ببديل أكثر ضعفاً وأقل قيمة بنظره، والبديل هنا هم الفلسطينيون.

إن العلاقة بين اليهودي الشرقي والفلسطيني ليست علاقة كلاسيكية بين المضطهد والمضطهَد، مع عدم نسيان أن اليهودي الشرقي ضمن حالته الراهنة والتاريخية جزء لا يجتزأ من معسكر قهر الفلسطينيين لأن المضطهد هنا هو المضطهَد - من حيث الأصل - من قبل قوة قاهرة أخرى؛ إذ تجري عملية تحويل الرد نحو العربي، في حالة العجز عن الرد على الأشكنازي، والرغبة في محاولة تخليص الذات من عذابها.

فإذا كان جوهر العلاقة بين اليهودي الشرقي واليهودي الغربي هو علاقة تسلط وقهر، فإن هناك نتائج تحدث خارج السياق الطبيعي لهذه العلاقة، فتتحول إلى علاقة مازوشية قائمة على جلد الذات من جهة الشرقي تجاه الغربي، إذ يعتبر الشرقي؛ نتيجة لعقدة النقص والعار ورفض الذات، أنه يستحق ما يناله على يد الغربي، ويحول هذا القهر إلى العربي، فارضاً عليه علاقة سادية بوصفه نموذج صورته المرفوضة التي يرغب في مغادرتها بأي ثمن، فالشرقي يقوم بعملية إسقاط منهجية لكل ما يواجهه على العربي، محملاً إياه مسؤولية ما هو فيه، مخضعاً إياه

* التحويل أو الإبدال: نقل موضوع العاطفة من موضوعها الأول إلى آخر يكون شخصاً أو شيئاً، والتحويل وسيلة دفاعية نفسية يتم اللجوء إليها أمام ضغط داخلي ومقاومة خاصة من موضوع الضغط، ويتم فيها إطلاق التوتر إلى المصدر الآخر الذي يكون أقل خطراً أو مقاومة أو قيمة من المصدر الأصلي.

لقائمة الأوصاف المنمطة ذاتها التي يطلقها عليه الغربي؛ مما يجعل العدوانية الموجهة ضده مسوغة ومشروعة.

لكن التحليل السابق يبقى ناقصاً إذا لم تتم مناقشة المسألة من زاوية أخرى، زاوية حقيقة الموقف اليهودي الأيديولوجي الديني من الآخر. فالعداء المتأصل لدى اليهود الشرقيين ضد العرب، لا يأتي فقط من سياسات الأشكناز ووضعية المضطهد البديل، والتعبئة وعمليات إعادة صياغة العقلية، وإنما أيضاً من الجذور الفكرية اليهودية عموماً التي يشترك فيها اليهود جميعاً. إن الأيديولوجيا الدينية اليهودية وفقاً لتحليل حسن خضر - وهو:[43] إذا كانت الصهيونية نموذجاً متأخراً ومنحطاً للقوميات العنصرية الأوربية في القرن التاسع عشر. فإنها لم تكن لتتمظهر بهذه البشاعة لو لم تكن ثمة عناصر أصيلة في الديانة اليهودية تدعم هذا النموذج، وتقدم له إمكانيات النجاح - تقوم على مكونات غيبية أسطورية تستند استناداً عميقاً إلى فلسفة الإرهاب والعنف والعرقية، وكره الآخر واحتقاره، وتمجيد الذات وتعظيمها، وركائز هذه الأيديولوجيا هي:[44]

1. الاصطفاء: ومن هنا جاءت فكرة "شعب الله المختار"، «لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وقد اصطفاك الرب لتكون له شعباً خاصاً على جميع الشعوب التي على وجه الأرض» (سفر التثنية، 14/ 2).

2. الاستثناء: «أنا يهوه إلهكم الذي ميزكم من الشعوب» (سفر اللاويين، 20/ 6).

3. الاستعلاء: «يقف الأجانب يرعون غنمكم، ويكون بنو الغريب حراثيكم وكراميكم، أما أنتم فتدعون كهنة الرب، تأكلون ثروة الأمم وعلى مجدهم تتآمرون» (سفر أشعيا، 61/ 5).

4. العداء: «فلا تقطعوا عهداً مع سكان هذه الأرض» (سفر القضاة، 2/ 2).

وتعكس الأفكار السابقة دلائل الوعي العرقي عند اليهود بفكرة الشعب المختار، والإيمان بجيش متفوق وأمة متفوقة: «أنا قلت إنكم آلهة، وبنو العلي كلكم» (المزمور 82).

مما سبق نجد أن فكرة "الجوييم" أي الأغراب غير اليهود، ليست حكراً على اليهود الغربيين، وإنما هي جزء من التراث المشترك لليهود جميعاً، وفي التوراة والتلمود مجال واسع للبحث عن عناصر العنصرية والعدوان لدى اليهود. جاء في سفر صموئيل ما يأتي: «اذهب الآن ومزق العمالقة ودمر كل ما يملكون ولا تعف عن أحد منهم، بل اذبح الرجل والمرأة والصبي والرضيع والثور والكبش والجمل والحمار» (صموئيل، 15/ 3، 4)؛ وأيضاً: «لذلك عليك الآن أن تقتل أي ذكر بين الصغار، وأن تقتل أية امرأة عرفت رجلاً بمضاجعته» (سفر العدد، 31/ 17، 18)، ومن المعروف أن مثل هذه الأوامر "الإلهية" استخدمت بكثافة لتسويغ المذابح ضد الفلسطينيين.

ويورد الباحث الإسرائيلي إسرائيل شاحاك نماذج تحليلية ممتازة حول هذا الموضوع، في كتابات الحاخام ابن ميمون التي تكشف عداءً واضحاً

لغير اليهود، وعنصرية تجاه السود، ويبرز ذلك في موقف الحركة الحسيدية التي تمثل اليهود الأرثوذكسيين، وهذه الحركة تعتبر كل «غير اليهود مخلوقات شيطانية تماما». [45] وفي **حاتانيا** الكتاب الأصولي الشهير لحركة حباد، أحد أهم فروع الحركة الحسيدية، نجد أن كل غير اليهود «مخلوقات شيطانية ليس بداخلها أي شيء جيد على الإطلاق». [46] وورد في التلمود: «الخارج عن دين اليهود حيوان على العموم، فسمه كلباً أو حماراً أو خنزيراً. والنطفة التي هو منها هي نطفة حيوان». [47]

وهذا موجود في جذور اليهود الذين عدّوا أنفسهم جماعة دينية فقط، «شعبنا هو شعب بسبب التوراة فقط»، بحسب القانون الديني الذي يذكره أحد أعلى المراجع، وهو الحاخام سعديه هاجاعون الذي عاش في القرن العاشر. [48] وأقدم مجموعة من القانون التلمودي هي **ميشناه توراة** التي كتبها موسى بن ميمون في القرن الثاني عشر، وكذلك **شولحان آروخ** التي ألفها الحاخام يوسف كارو في القرن السادس عشر. ووفقاً لأحكام الديانة اليهودية يجب قتل جميع المنتسبين إلى شعب معاد، وتأكيداً لذلك صدر عام 1973 عن قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي كتيب إرشادي، ورد فيه: «عندما تلتقي قواتنا بمدنيين خلال الحرب أو خلال ملاحقة ساخنة أو غزو، ولم يكن مؤكداً أن أولئك المدنيين غير قادرين على إيذاء قواتنا فوفق أحكام الهلاخاه [الشريعة اليهودية] يمكن، لا بل يجب قتلهم، والثقة بعربي غير جائزة في أي ظرف»، و«اقتل الصالح من غير الإسرائيليين، محرم على اليهودي أن ينجي أحداً من باقي الأمم من هلاك أو يخرجه من حفرة يقع فيها، لأنه بذلك يكون حفظ حياة أحد

الوثنيين» .[49] وتشير شولاميت آلوني،[50] التي هي عضو في حركة ميرتس والتي كانت وزيرة سابقة في أكثر من حكومة إسرائيلية، إلى أن دعاية حركة حباد ازدادت بصورة ملحوظة قبل اجتياح إسرائيل للبنان في آذار/ مارس 1978 ؛ لحث الأطباء العسكريين والممرضين على عدم تقديم الإسعافات الطبية للجرحى والأغيار ؛ فـ«قواتنا مصرح لها، بل هي مأمورة وفق أحكام الهالاخاه بأن تقتل حتى المدنيين الطيبين»، ولم لا؟ مادام في هذا خير لليهود! ألا يذكر هذا بالشعار المأثور لألمانيا النازية : وهو : «ما هو حق هو ما يحسن للشعب الألماني» .[51]

ووفق القانون الإسرائيلي يعدّ الشخص "يهودياً" إذا كانت أمه يهودية أو جدته لأمه يهودية الديانة، أو إذا تحول هذا الشخص إلى الديانة اليهودية بأسلوب ترضى عنه السلطات المختصة، ويشترط ألا يكون قد تحول عن اليهودية إلى أي ديانة أخرى .[52] وتميز إسرائيل رسمياً من حيث المصلحة بين اليهود، وغير اليهود في مجالات عديدة، أهمها حقوق الإقامة والعمل والمساواة أمام القانون، ويجب إعادة التأكيد هنا أن التمييز ضد العرب له شأن آخر لا تبحثه هذه الدراسة .

وتلافياً للمساواة فإن بطاقة الهوية التي يحملها كل فرد في إسرائيل بشكل إلزامي، تذكر قومية الشخص على أساس "يهودي" أو "عربي" و"درزي" وما شابه ذلك، من دون ذكر كلمة "إسرائيلي" . وكل المحاولات التي قام بها أشخاص لإضافة تعبير "إسرائيلي" على بطاقة هويتهم باءت بالفشل، وتلقوا رسالة من وزارة الداخلية تفيد أنه «تقرر عدم

الاعتراف بقومية إسرائيلية»، دون ذكر من أصدر هذا القرار أو وقت صدوره.[53]

اليهود الشرقيون وأثر المقاومة الفلسطينية

لا يمكن دراسة الحالة القائمة بين اليهود الغربيين والشرقيين في إسرائيل بمعزل عن علاقة هذه الحالة بالإطار العام الذي يحكم وجودها، وأهم عناصر هذا الإطار - طبعاً - الشعب الفلسطيني وتحديداً مقاومته. والسؤال الذي يظهر هنا هو: إلى أي درجة يمكن أن تعد المقاومة الفلسطينية وآليات الصراع العربي ـ الصهيوني عنصراً مؤثراً في السياق العام لتطور المجتمع الإسرائيلي؟

ثمة جوابان محتملان على هذا السؤال: الأول هو أن الموضوع العربي الفلسطيني لم يكن سوى موضوع خارجي بالنسبة إلى المشروع الصهيوني بمجمله وبعناصره كافة، فهو يقوم على أن العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً عدو مطلق للكيان اليهودي المفترض.

الجواب الثاني المحتمل هو أن المقاومة الفلسطينية أثرت بشكل كبير في الكشف عن تناقضات المجتمع الصهيوني، ومن ثم كانت عنصراً مؤثراً في تكوين المجتمع الإسرائيلي نفسه.

إننا لا نستطيع قبول أحد الجوابين مباشرة، أو بشكل مطلق، وتحليلنا هو - وإن كان الطرف الفلسطيني عاملاً خارجياً بوصفه العدو - أن

الوضعية الخاصة لوجود مليون عربي داخل فلسطين المحتلة عام 1948 ، والوضعية المتداخلة للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة جعلتا من العنصر الفلسطيني عاملاً داخلاً في تكوين المجتمع الإسرائيلي .

تشير الوقائع - في الحقيقة - إلى أن مشاعر الاضطهاد التي تصيب اليهود الشرقيين ، وإدراكهم أنهم في موقع الضحية وموقع الاضطهاد من قبل الأشكناز لم تؤد إلى تبلور إدراك واع ، بالمشاركة الكفاحية مع الشعب الفلسطيني . وبرغم أن المقاومة الفلسطينية تمكنت من التأثير في تيار يمكن تسميته تيار الوعي الشرقي ، عبر شخصيات فردية - كما هي حال مردخاي فعنونو مثلاً - فإنه على المستوى الفردي تجاوز ذلك التأثير إلى شخصيات فردية غربية كذلك ، كما هو الوضع بالنسبة إلى المحامية فيلتسيا لانجر الألمانية الأصل ، التي قضت حياتها تدافع عن المعتقلين الفلسطينيين ، وعندما يئست من نظام العدالة الإسرائيلي أعلنت أنه لا يوجد قانون في إسرائيل ، وعادت إلى ألمانيا لتكمل نضالها الإعلامي من هناك ، وكما هي الحال - أيضاً - بالنسبة إلى البروفيسور إسرائيل شاحاك البولوني الأصل الذي يعد من المناهضين للعنصرية اليهودية والصهيونية .

أما على مستوى الأحزاب والتنظيمات فإن هذا التأثير لم يتعد تيارات غير ذات أهمية ، والحركة الأبرز التي تأثرت بشكل عميق بالأفكار التحررية الفلسطينية هي حركة الفهود السود ، كما سنرى في الدراسة المفصلة لهذه الحركة .

ولكن لم يتبلور - للأسف - وعي شعبي جماعي لدى اليهود الشرقيين، بضرورة المشاركة الكفاحية مع الشعب الفلسطيني، في كفاحه من أجل الحرية، بل إن فكرة دولة فلسطين الديمقراطية التي تمثل في جوهرها حلاً لقضيتهم بوصفها دولة لكل مواطنيها لم تكن جذابة بالنسبة إلى اليهود الشرقيين الذين نجحت الدعاية الصهيونية الغربية - إلى حد كبير - في وضعهم موضع الصدام مع الطموحات العربية، وهذه الدعاية كانت تركز دوماً على فكرة المجتمع اليهودي المحاصر، وعلى ضرورة وحدة جميع اليهود في مواجهة الإرهاب الفلسطيني والعربي. وعلى سبيل المثال استمع الباحث شخصياً إلى شهادات العشرات من المعتقلين الفلسطينيين السابقين في سجون الاحتلال الإسرائيلي والمبعدين في أثناء الانتفاضة الأولى، وقد كانت الملاحظة المسجلة من قبل الجميع تقريباً تتحدث عن قسوة السجانين اليهود من أصل شرقي وهمجيتهم أكثر بكثير من الغربيين.

وهذا من جانب آخر يشير إلى ما بيناه بالتفصيل، في بحثنا حول أن اليهود الشرقيين استُعملوا أداة لتنفيذ المهمات القذرة لدى النخبة الغربية، وهذا ما يدل من جهة أخرى على ضرورة القيام بنضال فكري وإعلامي عربي وفلسطيني طويل المدى للتأثير في هذه الفئة. ونتساءل هنا عن مسوغات غياب استراتيجية إعلامية عربية موجهة لهذه المجموعة بالذات من اليهود بهدف استعادتهم من إسار الصهيونية البغيضة.

ونأسف إذ نشير هنا إلى أنه في خضم الأحداث المتسارعة لم تتوافر حتى لحظة كتابة هذا البحث، دراسات جادة حول أثر الانتفاضة الفلسطينية

في اليهود الشرقيين، وإن كانت المؤشرات تشير إلى ارتفاع مستوى التطرف في الشارع الإسرائيلي الشرقي عموماً، والاتجاه أكثر فأكثر نحو اليمين، وهذا يعود أساساً - برأينا - إلى تصدر حزب شاس الديني واجهة النشاطين السياسي والاجتماعي في الشارع الشرقي.

لقد سعينا في هذا المحور إلى تحليل البنية الفكرية والإدراك المسبق من قبل الصهيونية واليهود الغربيين لليهود الشرقيين ولقضيتهم، أما الكيفية التي تبلورت وتجسدت فيها العنصرية الصهيونية الغربية ضد اليهود الشرقيين بشكل أساسي، وماهية التطبيقات العملية لهذه العنصرية، عبر التمييز القائم فعلياً، فسنعمل على تفصيلها في المحور التالي من البحث.

في أشكال التمييز

قبل استعراض البحث في أشكال التمييز ضد اليهود الشرقيين، لابد من الإشارة إلى أن الحركة الصهيونية قد وعت بشكل مبكر مسألة التناقض بين المجموعتين (اليهود الشرقيين واليهود الغربيين)، فعملت على وضع برامج اجتماعية واقتصادية وتربوية وثقافية من أجل صهر المجموعتين وتوحيدهما في بوتقة واحدة. ولكن النتيجة كانت أن عمليات الدمج هذه جاءت على حساب مجموعة دون أخرى ارتباطاً بالجهة المسيطرة التي وضعت هذه الخطط والبرامج.

لقد أثبتت الدراسات التي أجريت حول الموضوع أن الهوة الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً - زمنياً - بمرحلة التطور الاقتصادي

السريع الذي حققته إسرائيل بعد عام 1948، وهذا التطور يعود إلى عوامل متعددة، أهمها:

1. الاستيلاء على عقارات الفلسطينيين المطرودين ومؤسساتهم.

2. تدفق الأموال من الخارج: تبرعات يهود الولايات المتحدة الأمريكية، وتعويضات ألمانيا والمساعدات، والقروض الحكومية الأمريكية.

3. تدفق مهاجرين جدد، أدى إلى توسيع السوق المحلية وأمّن القوى العاملة.

كان اليهود الشرقيون - بشكل رئيسي - في هذه العملية هم العمالة الرخيصة نسبياً، والمتحركة والممكن استغلالها.[54] - وقد - لعب الشرقيون - من ثم - دوراً مركزياً في مختلف مراحل التطور الاقتصادي، منذ قيام الكيان الصهيوني. وكان لهم - أيضاً - الدور الحاسم في نمو الزراعة وتطورها، وجهود البناء الكبيرة خلال الخمسينيات، والتطور الصناعي السريع الذي بدأ مع نهاية هذه الفترة، ولاسيما في مجال الصناعات التي تحتاج إلى كثافة عمالية، كالصناعات النسيجية وصقل الماس والتعدين والكيماويات.[55]

وقد تميز التطور في هذه القطاعات الاقتصادية بتفاوت في توزيع الفوائد على المشاركين، فتكونت فئات مختلفة من المنتجين كما يأتي:

1. جهاز حكومي كبير تنفيذياً وإدارياً.

2. شريحة من الصناعيين ورجال المصارف والمقاولين وأصحاب رؤوس الأموال المخصصة التي أمنتها الدولة للاستثمار.

3. شريحة كبرى من المهندسين والتقنيين والعمال المهرة.

4. شريحة كبيرة جداً من العمال العاديين الذين لا يملكون أي مهارات.

وبينما تكونت الفئات الثلاث الأولى بأغلبيتها من الأشكناز من قدامى المستوطنين والمهاجرين الجدد، وجد الشرقيون أنفسهم - بشكل أساسي - في الفئة الرابعة.[56]

وقد ترافق هذا المنحى من التطور الاقتصادي غير المتكافئ مع تشكل جهاز ضخم للإنعاش الاجتماعي، كانت أهدافه الرئيسية إلحاق الشرقيين بالقوة العاملة، والإبقاء عليهم هناك في ظل ظروف معيشية مقبولة نوعاً ما.

وقد أخفيت بمهارة حقيقة كون نهج التطور غير المتكافئ جزءاً من عملية تحديث المجتمع واقتصاده ككل، وتم التلميح ضمناً بأن الأشكناز هم التجسيد لقيم الحداثة.[57]

ولاشك في أن فكرة الدمج قد نشأت بعد المحاولات التي بذلتها الحركة الصهيونية؛ لجلب عدد أكبر من يهود الدول الغربية، وتخفيف هجرة اليهود الشرقيين. ولتنفيذ هذا المخطط استعانوا بالباحثين الجامعيين أمثال شموئيل أيزنشتادت عالم الاجتماع المسؤول عن نظرية الصهر، وكارل فرانكنشتاين عالم التربية وصاحب نظرية محتاجي العناية الخاصة. وقد استعار أيزنشتادت وتلاميذه أفكارهم من المستودع الفكري لدراسات

الفلاسفة الوظيفيين البنيويين الأمريكيين حول التطوير والتحديث، وأسهموا في إطلاق وصمة التخلف على الشرقيين، وأطلقوا على إشارات التفاوت اسم "الثغرة الاجتماعية"، بدلاً من البحث عن أسبابها الحقيقية في العنصرية والطبقية، وهي فكرة مأخوذة من علم الاجتماع الواقعي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن منهج "الكم" الذي شاع هناك، وأن الحل اللازم لإلغاء "الثغرة" يكمن في تحديث الشرقيين، وهو الذي قصد به - بحسب أحد أتباع أيزنشتادت - عملية « إلغاء اجتماعية للشرقيين». [58]

أما منهاج العناية الخاصة، فقد اتبع تصنيفاً للأولاد يقوم على خمسة معايير لا تشمل الذكاء؛ وهي: أصل الأب الآسيوي أو الإفريقي، والوضع الاجتماعي المتدني (الهامشية)، ومستوى دخل العائلة، ومكان السكن، ومكان الولادة (داخل إسرائيل أو خارجها)؛ مما يعني أن أغلبية أولاد اليهود الشرقيين في الأحياء الفقيرة وبلدات التطوير كانوا يقعون ضمن هذا التصنيف. ومازال هذا النظام قائماً، حيث تدل الإحصائيات أن نحو 90٪ من الأولاد في مدارس العناية الخاصة هم من الشرقيين. أما من الناحية الاجتماعية، فقد تم تطبيق سياسة "الصهر العرقي الثقافي" المستوردة من أمريكا الشمالية، وهي تقوم على عملية تحويل قسري عبر طقوس مذلة تشمل رشهم بمواد كيماوية وإسكانهم خياماً لمدة طويلة جداً وطمس لغتهم الأم وإبعاد الأولاد عن عائلاتهم، وقص شعورهم، بل حتى خطفهم لبيعهم لآخرين، واستخدامهم في تجارب طبية كما في فضيحة الأولاد اليمنيين الشهيرة. [59]

وقد عملت المدارس في بلدات التطوير على فرضية أن أغلب الطلاب سيصبحون عمالة صناعية أو مكتبية في مصانع أو دوائر محلية . وكانت المدارس الابتدائية تسمى " مدارس الطلاب الذين يحتاجون إلى عناية خاصة " والمدارس الثانوية تسمى " مدارس شاملة " ، وهي تقدم للطلاب مدرسين أقل تأهيلاً من زملائهم في المدن الكبرى وهي ذات برامج أدنى .

وقد خلقت وزارة التربية هذه الفئة من المدارس كوسيلة لتزويد الطلاب الشرقيين بمناهج خاصة لتحسين أدائهم الدراسي، وكقناع أيديولوجي للانقسام الإثني القائم فعلاً في المدارس .[60]

إن فهماً أعمق لنوعية التعليم استخلص من دراسة أجريت على ثلاث من مدن التطوير، هي : كريات شمونة ومعالوت ومجدال هعيمق، فأظهرت حقائق عدة، أهمها :

1 . أن نظام التعليم في مدن التطوير متخلف عن مثيله في المدن الكبرى .

2 . أن الأطفال في مدن التطوير يتابعون برامج مهنية مصممة لمواجهة متطلبات الصناعات المحلية .

3 . أن النظام التعليمي في كل سنة يخرّج في مدن التطوير دفعة جديدة من خلال آلية التوجيه المهني، والفرص التي تقدمها النظم التعليمية والوظيفية في هذه المدن خالية من الجاذبية، وهذا أدى إلى حدوث نوع من الهجرة السلبية عبر السنين، ومن يغادرون عادة هم الأعلى ثقافة ولا يجدون فرصة لتحسين أوضاعهم المهنية في هذه المدن،

كذلك نجد أن العائلات التي حالفها الحظ في إصابة نجاح مالي، سعت لمغادرة هذه المدن؛ مما يعني مغادرة العناصر والقوى الفاعلة وبقاء الأضعف، وهذا يحول دون تطوير قيادة محلية تستطيع أن تمسك بالمراكز الحساسة في الأجهزة المختلفة.[61]

والأسس التي بنيت عليها أيديولوجيا الدمج كانت كفيلة بإفشالها منذ البداية، فقد اعتمدت خطة الدمج وبوتقة الصهر على ثلاث أفكار رئيسية:[62]

1. إيجاد لغة منطقية تدعو المهاجرين كافة إلى الانصهار في المجتمع الجديد، وكانت هذه الفكرة تقوم على إلغاء حيز ثقافي مقابل انتصار حيز آخر، وبسبب كون المؤسسة المشرفة غربية بطابعها، وغياب الشرقيين عن مجال السلطة فإن الشرق كان يجب أن يلغى لمصلحة المجتمع الغربي الجديد، وهكذا تحولت ثقافة الشرقيين ولغتهم التي حملوها معهم إلى بضاعة بلا قيمة.

2. صوغ أسطورة تعبئ المستوطنين وتضم تجاربهم، وقد تم تكريس هذه الأسطورة عبر صورة الرائد الاستيطاني الذي يشق الطريق ويشكل الحارس المتقدم للشعب اليهودي، هذا الرائد كان طبعاً صهيونياً من اليهود الغربيين، فلم يعد أبطال الثقافة الأصلية يشكلون شيئاً، بل فَقَد الآباء والأجداد هالتهم ومكانتهم.

3. التشبث باحتلال الأرض وحمايتها، واستخدمت هذه الفكرة لتثبيت البعد القومي وتسويغ إسكان اليهود الشرقيين في أماكن نائية كما سنرى.

لم يكن ممكناً - إذاً - أن تنجح هذه الخطة (بوتقة الصهر) لأن البدائل المقدمة لليهود الشرقيين لم تكن بمستوى ما طلب منهم التخلي عنه، ولأن الدمج لم يعن لهم في النهاية سوى أن يكونوا خدماً صالحين للسادة الأوربيين.

وكان لليهود الغربيين طبعاً وجهة نظرهم وتحليلهم لفشل الدمج، فقد قام الباحث سادان بأبحاث تجريبية تتبعت تنوع التنمية غير المتساوية بين الشرقيين والغربيين، فدرس تراكم رأس المال عند الطرفين، وطبيعة الأماكن المادية والاختصاص الزراعي، فتوصل إلى استنتاج أن تقاليد الشرقيين ستبقى عائقاً في طريق تنمية منطقية لمشروعاتهم.[63]

ولكن الأسئلة هنا هي: هل من الممكن منهجياً الموازاة بين مسيرة التطور لفئتين متنافرتين وغير متساويتين ومحددتين تاريخياً بشكل منفصل، ولا تنطلقان من النقطة ذاتها؟ وهل من الممكن إزالة أثر العوامل الإضافية لإنماء رأس المال على حساب الوضع الطبقي للأوربيين؟ وهل يمكن تجاهل دور الدولة، ووضع العبء كله على إحدى الفئتين المدروستين؟[64]

لقد أدى انهيار "بوتقة الصهر" وفشل عملية الدمج إلى كارثة نزلت باليهود الشرقيين، الذين كانوا ميدان التجارب لهذه الخطط والبرامج. وسنعمل هنا على تسليط الضوء على ضروب متنوعة من التمييز التي يخضع لها هؤلاء في «الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»؛ بهدف إيجاد القاعدة المعلوماتية الملائمة للبحث.

لاشك في أن سنوات الخمسينيات تشكل في ذاكرة اليهود الشرقيين مرحلة مأساوية في حياتهم تمتزج ذكراها بالمعسكرات الانتقالية، وتشتيت الشمل والرش بمادة "د. د. ت. "، وقد بدأ التمييز منذ لحظة مغادرة المكان المصدر، حيث جُمع الشرقيون في معابر بائسة قبل نقلهم إلى فلسطين، ويروي شلومو بن عامي (وزير أكثر من حقيبة في حكومة إيهود باراك) كيف عومل وأفراد مجموعته بمجرد وصولهم إلى فلسطين، فيقول: «لقد نزلنا من السفينة في ميناء حيفا، ومن هناك نقلونا بعد إخضاعنا لعملية رقابة، حيث أدخلونا في غرفة تم فيها رش رؤوسنا بـ"د. د. ت. "، وقد فعلوا ذلك بواسطة جهاز رش مثل الذي يستخدم ضد الذباب». [65]

ويصف تقرير للوكالة اليهودية، الأوضاع البائسة لمعسكر انتقالي في الجزائر حيث كان «أكثر من خمسين شخصاً يعيشون في غرفة مساحتها أربعة أو خمسة أمتار». [66] وتنقل إيلا شوحط عن طبيب كان يعمل في مخيم مرسيليا الانتقالي، أنه نتيجة لبؤس الأوضاع في المخيم حدثت عدة وفيات أغلبها من الأطفال. وعن تلك التجربة يقول شمعون بلاص على لسان أحد أبطال روايته **المعبراه**: «أحمل المعبراه معي حيثما أذهب وسأحملها مدة طويلة من الزمن قد تطول للأبد»، [67] وكان الكاتب الإسرائيلي العراقي الأصل سمير مراد المعروف باسم سامي ميخائيل، قد كتب أولى رواياته أيضاً حول هذه التجربة، ففي **متساوون ومتساوون أكثر** صور ميخائيل مأساة اليهودي الشرقي وسياسة التمييز التي تعرض لها، والواقع المر لليهودي الشرقي. والمفارقة الجديرة بالتأمل في سياق بحثنا،

أن رواية شمعون بلاص عن المحرقة (تجربة الأشكنازي الآخر المفترضة) وليست **المعبراه** هي التي رفعت هذا الروائي إلى مصاف مقدمة الكتّاب الإسرائيليين.

وقد أخذ التمييز العرقي ضد اليهود الشرقيين منذ بداية استقرارهم أشكال التدمير المجتمعي والإلغاء الثقافي والتهميش الاقتصادي، ومن ضمن الإجراءات الفورية التي كان يخضع لها هؤلاء ما يأتي:

1. مصادرة ثقافة اليهود الشرقيين والتجهيل الشامل تقريباً بماضيهم، حيث نزعت منهم بالقوة تقريباً إحدى الثروات القيمة التي حملوها معهم (اللغة العربية)، نتيجة لموجة الاحتقار ضد العرب التي بدأت عام 1948 وتصاعدت عام 1967، فتم فصل اليهود الشرقيين عن ماضيهم الثقافي، ولقّنوا أن كل شيء بدأ في أوربا الشرقية: النظرية اليهودية والصهيونية والفكر الطليعي وفكرة الاستقرار في فلسطين.[68] ومن جوانب التفرقة على الصعيد الثقافي، ندرة منح جائزة إسرائيل في فروع المعرفة لأي سفاردي، ففي عام 1997 منحت الجوائز لـ 15 شخصاً، ليس بينهم سفاردي واحد.[69]

2. تمزيق الروابط الشرقية بينهم؛ حيث عمل الأشكناز على إيجاد خطوط تمييز بين الآسيويين والأفارقة والسفارديم، تحت شعار «ما هو المشترك بينكم؟»، وكان الاعتراف بالسفارديم دون غيرهم أكثر قبولاً بالنسبة إلى الأشكناز، وهكذا اقترب السفارديم من دائرة الأشكناز، وتمكنوا من الوصول إلى الطبقة الوسطى، نتيجة لكونهم يشبهون

الأشكناز بسبب تشابه المفردات الحياتية التي يتميزون بها؛ كحجم العائلة وسن التوقف عن الإنجاب، وطبيعة الأنشطة الترفيهية، وذلك يعود إلى كونهم انتشروا في أوربا بأعداد كبيرة. وأصبح السفارديم لا يرون أنفسهم كيهود شرقيين، وتخلوا عن علاقاتهم العرقية الوطيدة مع جماعتهم، ليس لمصلحة الانفتاح والتقدم الحداثي، وإنما لمصلحة جهاز الاضطهاد الأشكنازي، وأصبحت عبارة "الشرقيين" بالنسبة إليهم تعني إهانة تطاول أولئك الفقراء وغير المتمتعين بالامتيازات الحقيقية، وبالوقت نفسه تجد الجماعة اليهودية الشرقية نفسها داخل السياق الإسرائيلي متباعدة أكثر فأكثر، على أساس نظرتها إلى ماضيها وإلى ذاتها.

ويلاحظ المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، الذي يميل إلى تقسيم اليهود على أساس "الجذور القارية"، أن اليمنيين يتمتعون برؤية ذاتية في غاية الإيجابية حيال شخصيتهم، كما أنهم يعدون الشريحة الأكثر تديناً بين الجماعات غير الأشكنازية، والأشكناز ينظرون إليهم بالطريقة ذاتها، أما المغاربة فإنهم يحصلون على نظرة أكثر تعقيداً باعتبارهم - بحسب الأشكناز - مروجين أساسيين لأعمال الجريمة والعنف، وتشير الإحصاءات إلى أنهم يملكون معدلاً عالياً من نسبة ارتكاب الجرائم. وفي الوقت الذي يتركز وجود اليهود العراقيين في الطبقة الوسطى (قياساً بالمدخول)، يقبع الأكراد في الطبقة الدنيا، ويسهل على الإيرانيين الانخراط في الصفوف الأشكنازية بسبب ميولهم المتزايدة نحو العلمانية.[70]

ومن المتوقع استمرار الاختلافات بين الشرقيين مستقبلاً وتعمق التباعد بينهم، إذ إن الإحصاءات المتعلقة بعمليات الزواج في فترة الثمانينيات، تشير إلى نسبة مرتفعة من "الزواج بين الأقارب" ضمن صفوف الجماعات العرقية الشرقية، مقارنة بما هي الحال عليه لدى طائفة الأشكناز التي أصبحت أكثر تجانساً من حيث التكوين الثقافي.[71]

3. تفريقهم عن بعضهم بعضاً وتفكيك شمل العائلات؛[72] حيث لم تعترف الحركة الصهيونية الغربية بالبنية الممتدة للعائلة الشرقية، فشُتِّت شمل هذه العائلات، عبر فصلها وإسكانها في أماكن متفرقة تماشياً مع خطط الاستيطان. فعبر تفتيت الأسر الكبيرة ورفض التقاليد الأبوية لدى اليهود الشرقيين، تم تدمير التقاليد والبنى التسلسلية القديمة العائدة لقرون، ففتتت العائلات الكبيرة إلى عشرات النوى الصغيرة. وهكذا تُرك المهاجر الشرقي الذي تعوّد أن يكون في كنف العائلة، يواجه وحده مؤسسة مجهولة بالنسبة إليه تسمى دولة إسرائيل.[73]

4. تفكيك روابط المجتمعات القديمة؛ فإذا كانت الحريات الديمقراطية تقوم في الأساس على المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، وهذه كانت إحدى دعاوى الدولة الصهيونية - (واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، ونذكر من جديد أنها لمواطنيها اليهود فقط) - هذه الديمقراطية في الحقيقة - بحسب توسُّع حنة أرندت في الشرح،[74] -

لا تقوم إلا عندما يكون متاحاً للمواطنين أن ينتموا إلى جماعات تمثلهم أو أن يتمكنوا من ذلك، أو تشكل في هذه الجماعات هرمية اجتماعية وسياسية تعبر عن طموحاتهم كمجموعة خاصة ضمن العام. ولكن على العكس من ذلك قامت الحركة الصهيونية بالعمل على تفكيك المجموعات الشرقية ضمن خصوصياتها وإلحاقها عبر فرن الصهر الأشكنازي بشكل مشوه بالمجموعة الأشكنازية، وفرضت عليهم بدلاً من الانتماء إلى مراجعهم الطبيعية الاجتماعية والدينية، أن ينتموا إلى مؤسسة وهمية اسمها دولة إسرائيل، أشكنازية في واقعها.

يقول بن عامي: «بالنسبة إليهما - والديه - كانت الصدمة أقسى كثيراً، وأعتقد أن الأمر الجوهري هو إحساسهما المفاجئ بالعزلة من دون تلك الحماية التي توفرها الجماعة، ومن دون الأمور الواضحة، إذ - وبصورة مفاجئة - أصبحا يعيشان لذاتهما، أصبحا وحيدين تماماً في مواجهة مؤسسة بعيدة وغير واضحة». [75] ويشير بن عامي إلى ما فقد في الوطن الأصلي، وهو الروح التضامنية، حيث كانت الجالية اليهودية هناك منظمة جداً، وكان هناك هيئات تكافل اجتماعي، وجهاز تعليم جيد متاح للجميع، وكنيس، وهناك منزل وتجمع عائليان والإحساس بالأمان، وهذا كله لم يعد موجوداً في إسرائيل. [76]

5. سلب القادة التقليديين مراكزهم بين قومهم، وتحطيم نظام المؤسسات القديم، وربط الأفراد مباشرة بالمؤسسة الرسمية معزولين في

مواجهتها، وهذا الإجراء لم يكن ليؤثر بحال من الأحوال في الأشكناز الذين جاؤوا من دول تقدمت فيها فكرة المواطنة والثقافة الفردية.

6. استقرارهم في معابر هي قرى نائية، وفي مستوطنات زراعية على الحدود؛ مما يجعلهم وقوداً للحرب الدائرة، مثل حتسور في الجليل الأعلى قرب صفد، وأوفاكيم وديمونه في النقب، ومجدال هعيمق في مرج ابن عامر.

7. إسكانهم في مدن التطوير على أطراف المدن الكبرى، وقد أنشئت بلدات التطوير خلال الفترة 1952 ـ 1955؛ بهدف تهويد المناطق المحتلة عام 1948، التي كان الاستيطان فيها قليلاً أو معدوماً؛ لأغراض عسكرية كما في نتيفوت جنوب السهل الساحلي، والناصرة العليا قرب الناصرة العربية، ومعلوت في الجليل الغربي إلى جوار بلدة ترشيحا العربية، وعراد أخيراً في شرقي النقب وكرمئيل في الجليل الأوسط.[77]

ويرى تشارلي بيتون، أحد قادة منظمة الفهود السود،[78] أن «مدن التنمية لم تنشأ مصادفة بل أثناء نمو مدن كبرى مثل تل أبيب وحيفا والقدس والخضيرة، فأتوا باليمنيين وأسكنوهم في أحياء فقيرة بالقرب من هذه المدن في نية واضحة لاستخدامهم كعمال في هذه المدن». وهناك أكثر من ثلاثين مدينة تطوير استقطبت بالأساس أبناء الوسط الشرقي. كما أن المدن العربية التي طرد سكانها في حرب

1948 والأحياء الفقيرة في المدن، وكذلك القرى الحدودية والنائية شكلت لأبناء هذا الوسط حالة استقطاب واستقرار، على حين استقطبت الضواحي الراقية في المدن والبلدات الجميلة وخاصة في السهل الساحلي، وكذلك الكيبوتسات والموشافات أبناء الوسط الغربي. ويلاحظ سيجف أن الحكومة المسيطرة خصصت للشرقيين الجزء الأصعب والأقل ربحية في بناء البلاد، وذلك في المناطق الجبلية وفي "يهودا"*، أما الأراضي الخصبة التي تسهل زراعتها والواقعة في السهل الساحلي وفي الجنوب فقد خصصت للمهاجرين من أوربا.[79]

ولاشك في أن التوزيع الجغرافي المتحيز والتمييزي، قد جرى على أسس عنصرية، لأن المسؤولين عن عمليات التوطين انطلقوا من فرضية مضمرة بأن اليهود الشرقيين غير مؤهلين من الوجهة العقلية، كما أن قدراتهم التقنية ضئيلة للغاية.[80]

وقد أدت سياسة "التوزيع السكاني" إلى تعميق مظاهر الهوة الاجتماعية، حيث تركزت الدورة المالية والمشروعات الضخمة في المناطق التي تسكنها غالبية أشكنازية، وقد أدى هذا إلى هوة في الدخل، تتسع بمرور الوقت.

ومن معطيات ظروفهم يبدو الشرقيون كمن يعيش في "معبراه" دائمة، حيث يستمر النظام في تكرار أساليب المعاملة غير المتساوية. فالشرقيون

* اسم توراتي للمناطق الواقعة جنوبي القدس. (المحرر)

يعيشون في أحياء فقيرة، أما المهاجرون الروس الجدد (باستثناء يهود جورجيا الذين يعتبرون شرقيين) فيعيشون في بيوت مريحة في مناطق مركزية، نذكر هذا دون الحديث عن التمييز ضد الإثيوبيين، الذين يواجهون حالياً ما واجهه اليهود الشرقيون في الخمسينيات، وما يصاحب هذا التمييز من المضايقات والإذلال الديني.[81] لذلك لم يكن غريباً أن يقف اليهود الشرقيون موقفاً متحفظاً - إن لم يكن عدوانياً - تجاه يهود الاتحاد السوفيتي السابق. فقد خشي أبناء الطوائف الشرقية أكثر من غيرهم هذه الهجرة، نظراً لما يمكن أن تؤدي إليه من تغيير جذري في التوازن الديمجرافي بين الشرقيين والغربيين، وهذا ما حدث فعلاً؛ مما أدى إلى ترسيخ الفوارق، والتمييز الطائفي، وضرب مكانة الشرقيين الاجتماعية والسياسية والثقافية في الدولة.

ونجد تسويغاً لهذا الخوف في بنية الهجرة وطبيعتها؛ حيث إن أغلبية المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق هم من الغربيين، مع وجود عدد من الشرقيين الذين سرعان ما أخضعوا لآلة التمييز الجبارة، ووقعت بينهم وبين مواطنيهم السابقين توترات شديدة، تعكس علاقة الشرقيين بالغربيين بشكل واضح. تقول ماشا[82] المهاجرة الأوكرانية: «نحن نصف المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق على أساس روس بيض وروس سود». والبيض هم الغربيون القادمون من الجزء الغربي من الاتحاد السوفيتي السابق، أي: روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافيا ولاتفيا وأستونيا، وهم يشكلون 75٪ من المهاجرين في التسعينيات، أما البقية فهم "يهود

سود" ، جاؤوا من المناطق الإسلامية الأبعد نحو الشرق والجنوب، بمن فيهم القوقازيون والجورجيون والآسيويون من بخارى وكازاخستان وقرغيزيا وأوزبكستان.

وهناك أيضاً اليهود الإثيوبيون الذين استقدموا في الفترة نفسها تقريباً، وتعكس تجربتهم الموقف النخبوي الصهيوني من هجرتين متزامنتين، إذ إن هناك طرائق مختلفة للاستيعاب تطبق على كل فئة، فاليهود السوفييت يتم استيعابهم بطريقة مباشرة دون المرور في مراكز الاستيعاب، ويحصلون على سلة استيعاب كبيرة تتضمن أجرة المسكن لمدة سنة، إضافة إلى تغطية أوجه الإنفاق العائلي. بينما يزج بالإثيوبيين في مراكز الاستيعاب لفترات طويلة قبل نقلهم إلى سكن دائم، ولا يحصلون على سلة استيعاب. وقد أدت هاتان الطريقتان إلى حدوث توترات بين الطرفين أخذت طابعاً عنصرياً.[83]

ومن أوجه التمييز ما يحدث في نظام التعليم الذي يتسم بالعزل العرقي، حيث يدرس الطلاب الأشكناز في مسار نظام يعدهم للتكيف مع مراكز وظيفية رفيعة (وظائف ذوي الياقات البيض) التي يحتاجون - للاستعداد لشغلها - إلى إعداد أكاديمي قوي،[84] بينما يوجه الطلاب الشرقيون نحو الوظائف المهنية الأقل شأناً (وظائف ذوي الياقات الزرق)؛ وهذا أدى إلى احتلال الغربيين لثلثي المناصب الإدارية العليا؛ إذ تؤكد الدراسات الخاصة بالأجور أن معيار الانتماء العرقي يشكل أحد المحددات الأساسية للدخل في إسرائيل، حيث تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء إلى أن الانتماء

العرقي شكل 25٪ من أسباب انخفاض أجر العامل المزراحي عام 1975، وقد ارتفعت النسبة إلى 37٪ عام 1992، وأن متوسط أجر العامل المزراحي عام 1992 انخفض إلى 68٪ فقط من أجر العامل الغربي في العام نفسه، وهذا المسح الذي قام به دينون كوهين وإسحق هيبرفيلد من جامعة تل أبيب، اشتمل على العمال الذكور والإناث في سن 25-54 عاماً ممَّن ولدوا في إسرائيل، أو وفدوا إليها وهم أطفال.[85]

وطبقاً للدراسة ذاتها ينتمي نصف الأشكناز الذكور إلى شريحة ذوي الياقات البيض مقابل خُمس المزراحيم، أما بالنسبة إلى الجيل الأول فيمثل المزراحيم من ذوي الياقات الزرق 54٪ مقابل 28٪ من الأشكناز، ونجد 44٪ من الأشكناز من ذوي الياقات البيض من مجموع العاملين الأشكناز، مقابل 20.6٪ من المزراحيم، و37٪ من الأشكناز من ذوي الياقات الزرق مقابل 52.3٪ من المزراحيم. وقد زادت الفجوة عمقاً في الجيل الثاني فبلغت نسبة الأشكناز والمزراحيم من ذوي الياقات البيض 71.8٪ و28.2٪ على التوالي، أما من ذوي الياقات الزرق فكانت 28.2٪ و54.1٪ على التوالي أيضاً.[86] وفي عام 1998 - إذا حسب أجر الفرد الشهري بحسب معدل من 100 - نجد معدل أجور ذوي الأصل الغربي 146، وأجور ذوي الأصل الشرقي 92، وأجور العرب 72.[87]

ويرجع الباحثون هذه الفجوة واستمرارها وتعمقها إلى ظروف التعليم ومستوياته التي يحصل عليها كل من أبناء الطائفتين العرقيتين؛ إذ تشير أرقام يوسي واهان، رئيس مؤسسة البحث الاجتماعي في إسرائيل،[88] إلى

أن نسبة من أنهوا 8 سنوات دراسية من المزراحيم من أبناء الجيل الأول تبلغ 43.5٪ مقابل 17٪ للأشكناز من الجيل نفسه، بينما أتم 47٪ من الأشكناز 13 سنة دراسية مقابل 16٪ من المزراحيم. أما في الجيل الثاني فنجد نسبة من أتموا 8 سنوات دراسية من المزراحيم انخفضت من 13.9٪ عام 1985 إلى 6.6٪ عام 1995، بينما انخفضت نسبة الأشكناز الذين أتموا هذه السنوات من 4٪ عام 1985 إلى 2.2٪ عام 1995، ولكن يجب عدم قبول الأرقام من دون تفسير؛ فانخفاض نسبة المزراحيم جاء لمصلحة مستويات تعليمية دنيا على عكس الأشكناز، وبرغم أن نسبة المزراحيم الذين أنهوا 13 سنة دراسية فأكثر ارتفعت من 13.7٪ عام 1985 إلى 24.6٪ عام 1995، فإن نسبة الأشكناز بدورها ارتفعت من 45.8٪ إلى 54٪، أي بمقدار مضاعف يبلغ 2.2، وبرغم ارتفاع نسبة المزراحيم - أيضاً - فإن 6٪ منهم فقط حصلوا على شهادات جامعية عام 1985 مقابل 25٪ من الأشكناز، أما عام 1992 فكانت النسبة فيه 11٪ للمزراحيم و41٪ للأشكناز، إذاً فالارتفاع الحاصل في نسبة المزراحيم الذين أنهوا 13 سنة دراسية فأكثر لم يكن يعكس تقدماً أكاديمياً بسبب طبيعة التوجه إلى معاهد فنية غير أكاديمية.[89]

وبحسب معطيات وزارة التعليم المقدمة للجنة التعليم في الكنيست في تموز/ يوليو 2000 نجد أن 53٪ من الأشكناز من مواليد البلاد قد أنهوا 13 سنة دراسية فأكثر مقابل 23٪ من المزراحيم، وتبدأ الفجوة بين الطرفين اعتباراً من الصفين الرابع والخامس، وتصل إلى فارق مقدار نسبته 6٪ لمصلحة الأشكناز، أما في المرحلة الإعدادية فتصل النسبة إلى 12٪، وفي

الثانوية إلى 20٪، وأما في المرحلة الجامعية الأولى فتبلغ النسبة 60٪ خصوصاً في الكليات العلمية.[90]

وهناك دراسات حديثة تظهر ثبات الهوة، حيث يلاحظ عزمي بشارة أن الهوة باقية على حالها بين الشرقيين والغربيين؛ برغم وصول أفراد من أصول شرقية إلى سدة الحكم وإلى المناصب العليا في الدولة، ومن هذه المناصب رئاسة الدولة (موشيه كتساف)، ووزارة الخارجية (ديفيد ليفي وشلومو بن عامي)، ووزارة الدفاع، ووزارة المالية، بل رئاسة الأركان العامة (شاؤول موفاز)، وقيادة سلاح الجو. كما حدث وصول أفراد من أصول شرقية إلى نخبة رجال الأعمال في الصف الأول وإلى ملكية وسائل إعلام مركزية (صحيفة **معاريف**).[91]

وهكذا ففي دراسة أجراها البروفيسور فيكتور ليفي من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، نشرت نتائجها في صحيفة **يديعوت أحرونوت**[92] تبين أن نسبة الشرقيين الذين حازوا تعليماً فوق الثانوي 23.1٪، ونسبة الغربيين 53.4٪. . ويعكس الجدول التالي استمرار الهوة في التعليم، حيث يبين نسبة طلاب الجامعات اليهودية في سن 20 ـ 29 عاماً بحسب الأصل:[93]

العام الدراسي	65/1964	70/1969	75/1974	85/1984	90/1989	93/1992	96/1995
النسبة العامة	٪8.1	٪9.9	٪9.5	٪8.4	٪8.4	٪9.3	٪15.2
أصل الأب							
إسرائيل	٪5.2	٪7.5	٪10	٪13.4	٪14	٪15.3	٪14.8
آسيا وإفريقيا	٪1.6	٪2.5	٪3	٪3.7	٪3.9	٪4.7	٪5.8
أمريكا وأوربا	٪10.7	٪12.6	٪14	٪24.9	٪14.2	٪14.8	٪15.1

ونجد التمييز في الجهاز القضائي أيضاً، حيث إن 67٪ من أعضاء هذا الجهاز هم من اليهود الغربيين مقابل 17٪ من اليهود الشرقيين و7٪ من العرب. وهناك قضاة ثلاثة غربيون في محكمة العدل العليا مقابل قاض شرقي واحد.[94] وينطبق الأمر نفسه على الجيش. فعلى الرغم من أن الشرقيين يشكلون نصف عدد أفراد الجيش فإن الرتب والمناصب تبتعد عنهم كلما علت، حيث يحتل الشرقيون ثلث الرتب الصغيرة والمتوسطة (من ملازم إلى مقدم)، وما لا يزيد على خمس الرتب الكبيرة تقريباً.[95]

ويعيد الباحثون أسباب تزايد عدد الشرقيين في الجيش إلى عدة أسباب، أهمها:[96] تضاؤل مكانة خريجي الجيش عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 مما جعله أقل جاذبية للأشكناز، ولاسيما بعد التوجه العام - وخاصة في الثمانينيات - لإحداث تعديلات على بنية الجيش؛ بهدف خلق جيش صغير قوي، يعتمد على أحدث أنواع التكنولوجيا؛ وتمشياً مع هذا التوجه أخذ الأشكناز يتجهون نحو مجالات العمل البيروقراطي والتكنولوجي؛ مما عكس نفسه في سوق العمل التي يجد الغربي مكاناً له فيها على عكس الشرقي الذي يجد طريق الجيش أملاً له.[97] ومن ثم زاد عدد الشرقيين في الجيش، وبرغم ذلك لم يتمكنوا من اختراق القيادة العامة للجيش أو الوصول إلى رئاسة الأركان سوى مرة واحدة عام 1993، عندما تم تعيين شاؤول موفاز الإيراني الأصل رئيساً لهيئة الأركان، أما تعيين العراقي الأصل إسحاق مردخاي وزيراً للدفاع فلم يشكل أمراً استثنائياً؛ نظراً لأن منصبه سياسي وليس عسكرياً، ومردخاي نفسه لم يتمكن من خوض المنافسة على رئاسة الأركان،

فاستقال من الجيش وانضم إلى الليكود، ووقف إلى جانب شاؤول موفاز لرغبته في ترشيح أحد أبناء الطوائف الشرقية.

ويتمثل التمييز - إضافة إلى ما سبق - في عملية المحو القسري لذاكرة الشرقي، الذي عليه أن ينسى ماضيه، ويندمج في ذاكرة "المحرقة". وفي الوقت الذي يتعين على الشرقي نسيان ماضيه قبل "العودة" باعتباره ماضياً بائساً قائماً على مخالفة تعاليم اليهودية ويدعو للعار، تستمر الدولة الأشكنازية في إعادة إنتاج ذاكرة اليهود الغربيين باعتبار "المحرقة" والمرور عبرها تجربة مشرفة، ينبغي لكل يهودي أن يتعظ بها إن لم يكن قد مر بها. ويتجلى هذا الاتجاه في المواد والمناهج الدراسية عبر كتاب التاريخ تحديداً، ففي كتاب "كيرشنبو" - مثلاً - الذي يدرس في المدارس الثانوية، هناك صفحتان فقط، من 400 صفحة، مخصصة لليهود الشرقيين.[98] وفي هذا الصدد يقول الحاخام كالمان كاهان: «إنني أتهم النهج التربوي بأنه لم ينتزع من المهاجرين (الشرقيين) التقاليد الدينية فحسب، بل انتزع منهم هويتهم الطائفية والحضارية أيضاً».[99]

وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى التعليم اللغوي، حيث يعطى الدعم لتدريس الرطانة اليديشية في المدارس الدينية الخاصة بالغربيين. ونحن هنا نتحدث عن التعليم الديني لا الرسمي الذي يجري جميعه باللغة العبرية. وفي هذا السياق أيضاً استخدمت اليديشية كعنصر إقصائي لليهود الشرقيين عن مجتمع النخبة الغربية وعن امتيازات الصهيونية الغربية، حتى إن جولدا مائير قالت: «كل من لا يتكلم اليديشية ليس يهودياً

كاملاً». وهكذا خرج الفهود السود في تظاهراتهم يصرخون في وجه جولدا مائير: «يا جولدا علمينا اليديشية». وتهمل الرطانات الخاصة باليهود الشرقيين، حيث تنفق الدولة على تدريس رطانة اليديشية وتهمل تماماً رطانة اللادينو.* وقد تظهر إشكالية هنا ما بين تبني الدولة الأشكنازية للغة العبرية والاهتمام باليديشية، وفي الوقت نفسه إهمال رطانة اللادينو والسفاردي، حيث إن هذا الأمر يجد تفسيره في النزعة الغربية للحركة الصهيونية والانقطاع عن كل ما يمت للشرق بصلة، وهذا ما سنلاحظه في إهمال التاريخ الشرقي والتركيز على تاريخ اليهود الغربيين وتجربة المحرقة.

لقد ناقشنا - سابقاً - الإدراك الأشكنازي لليهود الشرقيين، وكيف تجسد هذا الإدراك عبر تطبيقاته العملية التي أخذت أشكال التمييز العنصري ضد الشرقيين، ولاشك في أن هذه الممارسة استدعت ردود فعل مختلفة على الصعيد الشرقي، ما بين تقبل الأمر الواقع أو رفضه وما بين السعي للاندماج الكلي في المجتمع الصهيوني أو الانفصال عنه، أو البحث عن طريق ثالثة. واتخذ هذا البحث أشكالاً سياسية واجتماعية مختلفة، لابد من مناقشتها؛ لاستكمال الصورة. وهذا ما سنفعله في المحور التالي من دراستنا.

* اللادينو: الرطانة السفاردية اليهودية التي تحدث بها حفدة اليهود الذين طردوا من إسبانيا في مناطق إقامتهم المختلفة، واللادينو رطانة إسبانية أندلسية وهي كنية للأندلسي الذي يتحدث الإسبانية، كما أنها خليط من عدة لغات هي الإسبانية والعبرية الدينية والفرنسية (اعتباراً من القرن التاسع عشر). وقد بدأت عوامل الفناء تدب فيها لانتشار مدارس العبرية الحديثة في مناطق شيوعها.

السلوك السياسي والحركات السياسية

عكست انتخابات الكنيست عام 1996، حالة من النمو غير المسبوق للطوائف الشرقية، سواء داخل الأحزاب عامة أو من خلال حزب خاص بالشرقيين، أي حزب شاس، وقد تمظهر ذلك النمو في تغيير الحقائب الوزارية التي كانت في الخمسينيات تعتمد على الطهارة الأشكنازية، باستثناء حقيبة الشرطة، وفي الستينيات والسبعينيات أخذ أبناء الطوائف الشرقية يشغلون عدداً بسيطاً منها. أما نصف الحقائب الوزارية تقريباً فقد تحول - إثر انتخابات عام 1996 - إلى أيدي اليهود الشرقيين: الخارجية، والداخلية، والعدل، والأديان، والعمل والرفاه، والمواصلات، والصحة. وكان معظم هؤلاء الوزراء الشرقيين من سكان شمال إفريقيا ومن المغرب أساساً، بينما شغل وزارة الدفاع عراقي كردي هو إسحاق مردخاي، وتولى وزارة السياحة إيراني، ووزارة الأمن الداخلي يمني هو أفيجدور كهلاني، وقد وصل شرقي من أصل إيراني - كما ذكرنا سابقاً - إلى منصب رئاسة دولة إسرائيل للمرة الثانية في تاريخها، وهو موشيه كتساف. وربما تكون فترة 1992 ـ 1996 (رابين ـ بيريز، العمل ـ ميرتس+ دعم عربي) آخر مراحل الحكم ذي الطابع الأشكنازي الغربي.

وهنا يلاحظ بروز دور الطائفة المغربية كطائفة قيادية في الوسط الشرقي، حيث ينتمي أكثر الوزراء إلى أصول مغربية، وكذلك عدد من الشخصيات القيادية في أحزاب: الليكود وجيشر وشاس. ويتبوأ أبناء هذه

الطائفة المكانة الأولى في الوسط الشرقي سواء من حيث التنظيم أو من حيث النضال لإلغاء مظاهر التمييز. وغدا المغاربة يشكلون أداة ترجيح الحكم في إسرائيل عن طريق شاس وجيشر.

وقد كان من المعتاد القول خلال الأعوام العشرين الأولى لقيام دولة إسرائيل: إن أصوات اليهود الشرقيين محسومة لمصلحة حزب العمل؛ نتيجة لسيطرة الحزب على المؤسسة الصهيونية التي يرتكز عليها وجود المهاجرين الجدد الشرقيين. لكن هذه الحقيقة لم يكن يمكنها أن تنفي حقيقة وجود تعارض جدي بين توجهات العقيدة العلمانية الاشتراكية للحركة العمالية الصهيونية، والإرث الثقافي لليهود الشرقيين والمنفتحين على اقتصاد السوق الحرة.

وقد تزايدت المعارضة الشرقية للهيكلية الثقافية والسياسية والاقتصادية لحزب العمل إثر حرب عام 1967؛ نتيجة لاكتشاف التناقض بين شعار المساواة الذي رفعه الحزب وسياساته العملية؛ إذ يمسك الأشكناز بزمام الأمور سياسياً واقتصادياً؛ نتيجة لتزايد الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين الطرفين. وكان من الطبيعي أن يحمّل اليهود الشرقيون المسؤولية لحزب العمل عن الوضعية المتردية التي وصلوا إليها. وثمة جملة عوامل أدت بالشرقيين إلى الانحياز إلى المعسكر القومي والديني بقيادة الليكود، بدءاً من التمييز في مختلف المجالات، الذي تناولناه سابقاً، والذي واجهه الشرقيون منذ قدومهم إلى دولة إسرائيل، وخيب التيار العمالي آمالهم برغم وقوفهم معه في الخمسينيات والستينيات، وصولاً إلى طبيعة التركيبة

الاجتماعية المتدينة للشرقيين، حيث يغلب على هذه الفئات الميل إلى التصويت لليمين. وهكذا قرر هؤلاء معاقبة حزب العمل على سياساته، فجاء تحويل الأصوات من حزب العمل لمصلحة منافسه المباشر الليكود كرد فعل على الهوة الحاصلة في جميع المجالات، واستجابة للدعاية التضليلية التي قادها حزب الليكود في صفوفهم بزعامة مناحيم بيجن؛ مما مكن الليكود من الوصول إلى السلطة أول مرة عام 1977، بفضل أصوات الشرقيين؛ إذ كان العنصر الحاسم في نجاح هذا الحزب (التكتل) وصعوده القاعدة الشعبية الواسعة في أوساط اليهود الشرقيين، التي تمكن بيجن من استمالتها عبر عملية تاريخية بدأت بنشوء نخبة الشبَّان الشرقيين في مدن التطوير، وفي الضواحي وأطراف المدن والبلدات الجديدة التي نقل إليها أهاليهم من معسكرات الاستيعاب.

لم يتمكن حزب العمل من استيعاب هؤلاء الشبَّان الذين نفروا - بدورهم - منه كحزب سلطة مسؤول عن معاناة أهلهم وتهميشهم وازدراء ثقافتهم. وقد مثلت هذه المرحلة تماثل قيادات شرقية شابة مع الليكود، مثل: ديفيد ليفي، وموشيه كتساف، ومئير شطريت، وشاؤول عمور، وعوفاديا سلامي، الذين بدأوا كرؤساء بلديات في مدن التطوير في: شديروت وكريات ملاخي ومجدال هعيمق والعفولة وغيرها، ثم أعضاء كنيست ووزراء ورئيس دولة (كتساف).[100]

ويعيد التحليل اليهودي الغربي لموقف اليهود الشرقيين في انتخابات عام 1977 الانقلابية، تأكيد النظرة تجاه الشرق واحتقاره، حيث يميل المحللون الغربيون في إسرائيل إلى ربط تأييد الشرقيين لليكود وبيجن،

بالمفاهيم البطريركية و/ أو الفاشية في خلفيتهم الثقافية، ويستند هذا التقييم إلى تمييز ضمني بين الثقافة السياسية ليهود أوربا الشرقية (الأشكناز)، ويهود الشرق الأوسط، واضعين الأوائل في خانة الديمقراطية الغربية والآخرين في مخيم «الفاشية غير الغربية». [101] ولا يصمد هذا الرأي أمام التحليل الدقيق، حيث إنه يغيِّب حقيقتين أساسيتين: الأولى أن الفاشية التي ورثها بيجن وحزبه - كالكثير من أحزاب اليمين الإسرائيلي - إنما عاشت وازدهرت ونشأت في أوربا على أساس الفكر الفلسفي الأوربي اللاعقلاني، وهو الفكر ذاته الذي نشأت منه الصهيونية. والحقيقة الثانية أن الشرقيين كانوا قد اقترعوا جماعياً طوال ثلاثين عاماً لمصلحة حزب العمل "الاشتراكي"، ولم يقل أحد عنهم: إنهم تقدميون أو ليبراليون. وهذا الموقف الغربي يخالف بشكل كامل التحليل الشرقي للمسألة.

يعتبر إ يلي إيلشار انحياز الشرقيين لليكود في انتخابات الكنيست عام 1977 تعبيراً عن غضب قاعدة اجتماعية قررت الثورة على أوضاعها البائسة، وعندما لم يتوافر الحل من داخلها بحثت عنه في الخارج، وهكذا وجد اليهود الشرقيون مخلصهم في شخص بيجن، فهم لم يصوتوا للسياسة الخارجية لليكود، وإنما أرادوه أداة للتغيير الاجتماعي، وقد نجح بيجن بدوره في التقاط سخطهم واحتجاجهم. [102] لكن تطور الحركة السياسية لليهود الشرقيين - فيما بعد - يثبت أن تصويتهم لحزب الليكود لم يكن سوى رد فعل تجاه سياسات حزب العمل، أكثر مما هو تأييد لليكود. واكتشف هؤلاء - نتيجة لاستمرار تدهور أوضاعهم - أنهم لم

يكونوا أكثر من أداة أو حصان شطرنج في اللعبة الأشكنازية ـ الأشكنازية بطرفيها العمل والليكود سواء بسواء .

وإذا كان حزب شاس يعتبر حالياً الممثل الأقوى والأهم للطوائف الشرقية ، وبدأ تدريجياً منذ عام 1948 يستدرج المزيد من أصواتهم ، فإن للتحرك السياسي الشرقي تاريخاً أكثر قدماً من شاس .

إن الانقسام في إسرائيل – على العموم – بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين يأخذ أبعاده السياسية الواضحة في مسألة الانتماء الحزبي ، وهذا ما انعكس جلياً في خريطة الانتخابات ، حيث لوحظ أن أحزاباً تضم في صفوفها أبناء طائفة محددة ومغلقة في وجه الآخرين بدأت تظهر وتقوى شيئاً فشيئاً ، مع تراجع كبير في دور الحزبين الأيديولوجيين الكبيرين العمل والليكود ، لمصلحة أحزاب دينية طائفية .

مؤشرات مبكرة

بدأ الاعتراض مبكراً على السياسات التمييزية في المخيمات الانتقالية التي شهدت تظاهرات عنيفة من أجل "الخبز والعمل" ، وقد وصف مدير عام وزارة المالية آنذاك ديفيد هوروفيتش في نقاش مع ديفيد بن جوريون ، وضع اليهود الشرقيين في المخيمات بأنه "ثائر" و"متوقد" و"نشيط جداً" .[103]

لكن الشرارة الأولى والأكثر أهمية اندلعت في وادي الصليب في حيفا ، حيث انتفض الشرقيون ضد البؤس والتفرقة عام 1959 . ووادي

الصليب منطقة فقيرة وصغيرة الحجم في حيفا يقطن فيها اليهود المغاربة، وكان السبب المباشر في اندلاع أحداث وادي الصليب، قيام الشرطة بإطلاق النار على أحد سكارى الحي (كما ادعت الشرطة) بحجة عدم امتثاله لأمر بالتوقف، فجرح ونقل إلى المستشفى وما لبث أن شاع خبر وفاته متأثراً بجراحه. وكتعبير عن الاحتجاج في نفوس أبناء الحي الذين هم - كما أشرنا آنفاً - مهاجرون مغاربة يسكنون بيوتاً طرد منها سكانها العرب الأصليون قام هؤلاء بتظاهرات صاخبة ما لبثت أن تحولت إلى أعمال عنف، هاجم خلالها الثائرون مؤسسات حزبية وحكومية ودمروا عدداً من المحلات التجارية وسيارات شرطة، وامتدت المواجهات إلى عدد من المدن حيث يوجد أبناء الطائفة المغربية.

لقد كانت أحداث وادي الصليب بمنزلة تنفيس لمشاعر السخط المتراكمة الناجمة عن الهوة الاجتماعية لدى الجيل الأول من الشرقيين. وقد أخمد هذا التحرك بالقوة العسكرية، وقلل حزب العمل الحاكم آنذاك من أهمية النتائج السياسية التي أفرزتها الصدامات، من دون الاهتمام بمعالجة جذرية لما حدث وأسبابه؛ مما أدى إلى ثورة كبرى في السبعينيات عندما طالبت حركة الفهود السود بتدمير المؤسسة الحاكمة، كما طالبت بالحقوق الشرعية للمضطهَدين دون تفريق بحسب الدين أو الأصل أو الجنس.[104]

الفهود السود

في عام 1972 تحرك شبان شرقيون من أبناء شمال إفريقيا خصوصاً؛ لتنظيم أنفسهم في الأحياء الفقيرة في القدس تحت لواء منظمة أطلقت على

نفسها "الفهود السود"، تيمناً بالفهود السود الأمريكيين؛ بهدف وضع حد للغبن الاجتماعي عبر محاربة المؤسسة الأشكنازية الحاكمة، عن طريق التظاهرات التي تصدت لها الشرطة بالعنف، وجرت اشتباكات شملت معظم المدن التي يعيش فيها شرقيون، ورفعت شعارات، من مثل: «فلتسقط دولة الأشكناز» و«يا جولدا علمينا اليديشية». وكانت بداية الصدامات عندما طلب الفهود السود في آذار/ مارس 1971 من الشرطة، الإذن بالتظاهر السلمي أمام بلدية القدس، احتجاجاً على الهوة الاجتماعية، لكن السلطات الإسرائيلية ممثلة برئيسة الحكومة آنذاك جولدا مائير رفضت الترخيص للتظاهرة دون إبداء الأسباب، وفي المساء نفذ رجال الشرطة اعتقالات احترازية أدت إلى اندلاع التظاهرات.

وتجدر الإشارة إلى أن بداية الفهود السود كانت روبنهودية نوعاً ما؛ إذ كانوا يسرقون زجاجات الحليب والخبز من مداخل بيوت الأغنياء ويوزعونها على سكان الأحياء الفقيرة. وفي عام 1974 اعتقلت الشرطة سعاديا مرتسيانو أحد قادة الحركة بتهمة إلقاء قنبلة على مكتب الحاخام العنصري مئير كاهانا، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر، وكان هذا الاعتقال وحملات التفتيش والتنكيل بأعضاء الحركة هو ما أشعل شرارة المواجهات من جديد، وقد ردت الحكومة بعنف واعتقلت قادة المنظمة التي نظمت تظاهرات عارمة هزت البلاد.

لاشك في أن الفهود السود كانوا رواد السياسات الاجتماعية الانتقادية، والورثة الشرعيين لمتمردي وادي الصليب العفويين، لكن الوعي الحقيقي لليهود الشرقيين بدأ يتبلور فعلاً إثر تحرك الفهود السود،

ولعل أهم ما فعلوه هو إظهار الصورة الجديدة لليهود الشرقيين الذين يعانون التمييز، في الرأي العام أو في فكر الشرقيين أنفسهم، يضاف إلى ذلك تدمير أسطورة الوعاء الواحد فعرف الجميع بوجود "شعبين" يهوديين في إسرائيل، من دون الكلام عن العرب طبعاً.

وطالما وصفت تحركات اليهود الشرقيين بأنها أعمال شغب، ناتجة من الميول الطبيعية نحو العنف لدى هؤلاء الشرقيين، ومن الاضطرابات العصبية وفشل الاندماج. واستخدمت شعارات الوحدة الوطنية والأمة القومية كمسوِّغ لقمع تحرك اليهود الشرقيين وإخفاء الأسباب الحقيقية لغضبهم، واتهم أفراد الفهود السود بأنهم "تنظيم عرقي" يسعون إلى تقسيم الأمة، ورد هؤلاء بالسلاح نفسه في مهاجمة العرقية الأشكنازية، برغم أن الأشكناز مثلهم مثل أي مجموعة مسيطرة لا يعترفون بأنفسهم كعرق منفصل.

لكن الشرقيين غالباً ما يشيرون إلى هذا عند الحديث عن "الدولة الأشكنازية" و"الأحزاب الأشكنازية" و"الصحافة الأشكنازية" و"الجيش الأشكنازي"؛ مما يعكس إدراكاً عميقاً لواقع الانقسام، بغض النظر عن كيفية العمل لتجاوزه.

وقد كان الفهود السود، ولاسيما الفرع الذي قاده تشارلي بيتون، من أوائل اليهود الشرقيين الذين ربطوا سياسياً بين قمع الفلسطينيين وقمع اليهود الشرقيين، وكان لجرأة أفكارهم أثر في إكسابهم دوراً حاسماً في تنمية الوعي السياسي لليهود الشرقيين. وتبنى الفهود السود موقفاً

إيجابياً تجاه بناء جسر التفاهم والسلام مع العرب والفلسطينيين، وطالبوا بإجراء حوار حقيقي مع الفلسطينيين، وسعى زعماؤهم للقاء قادة منظمة التحرير الفلسطينية، لكن كل دعواتهم رفضت بانتظام من المؤسسة الصهيونية.

وقد ركز الفهود السود على نفي الأسطورة التي ترى معاداة اليهود الشرقيين للعرب، وأن هذا شيء طبيعي. كما دأبت الدعاية الأشكنازية على الترويج؛ إذ يقول تشارلي بيتون أحد أهم زعماء الحركة: «نحن يهود عرب، ثقافتنا وحضارتنا هي الحضارة والتراث العربي، والغالبية الساحقة من أبناء الطوائف الشرقية تريد أن تعيش بسلام مع العرب».[105] ويستشهد بيتون على صحة كلامه بأن نسبة الشرقيين الذين يصوتون للأحزاب المتطرفة المعادية للعرب بشدة، هتحيا وجوش إيمونيم وكاخ تساوي الصفر، وأن جميع الأعضاء الشرقيين في مختلف الأحزاب الإسرائيلية ينتمون إلى الأجنحة المعتدلة في أحزابهم. قد يكون هذا القول - طبعاً - صحيحاً، ولكنه لا يعني شيئاً للفلسطينيين، فالشرقي الذي يختار أن يكون في الليكود، بل إن كل من ينتمي إلى حزب صهيوني، يضع نفسه في تعارض كامل مع مصالح الفلسطينيين، ولا يكفي الاعتدال هنا، والشرقيون أنفسهم غير مقتنعين به، بدليل انطلاق حركة الفهود السود للتعبير عن هوية شرقية مستقلة واتجاه سياسي مختلف في التعبير عن الموقف من القضية الفلسطينية.

لم يكن بإمكان حركة الفهود السود أن تنمو وتتطور وتتجذر، بسبب التصدي العنيف من قبل المؤسسة الحاكمة، والخلافات التي نشأت بين

مؤسسيها، ونشوب حرب عام 1973، وطغيان الموضوع الأمني على ما عداه في إسرائيل.

وتتلخص الخلافات في صفوف الفهود السود بالنقاط التي تتكشف عنها الأسئلة التالية: هل المعركة اجتماعية أو إثنية؟ وهل المشكلة هي صراع طبقات أو صراع جماعة ضد جماعة؟ وهل هم من اليمين أو من اليسار؟ وهل يمكن الفصل بين السياسة الاجتماعية للحكومة وسياستها الخارجية؟

وبعد حرب عام 1973 وطغيان الموضوع الأمني - كما أشرنا آنفاً - دفع الفهود السود الثمن، فلم يحصلوا على نسبة الحسم (1٪) اللازمة لدخول قائمتهم إلى الكنيست في انتخابات عام 1977، فانضم تشارلي بيتون إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) تحت راية الحزب الشيوعي، وانتخب عضواً في الكنيست، وانضم مرتسيانو إلى حركة هيلا المهتمة بالتراث والتقاليد الشرقية، وانتخب أيضاً للكنيست، لكن الجمهور الشرقي كان قد حسم خياره بالتصويت لليمين ولبيجن تحديداً؛ مما أدى إلى أول انقلاب سياسي في تاريخ إسرائيل عبر انتزاع الراية من يد التيار العمالي. وعاد القادة للالتقاء مجدداً عام 1985، حيث عقد قدامى المحاربين مؤتمراً صحفياً وشكلوا حركة جديدة اسمها "نضال 85"، لكن الخريطة السياسية كانت تغيرت وفرص النجاح أصبحت أقل بكثير.[106]

حراس التوراة السفارديم (شاس)

في الوقت الذي فشلت فيه الثورة الأولى في وادي الصليب، والثورة الثانية للفهود السود، وبعد خيبة الأمل التي حصدها اليهود الشرقيون من

حكم اليمين بزعامة الليكود، ولدت ثورة ثالثة في إطار غير متوقع: إطار عالم المعبد، واليشيفوت (المعاهد التلمودية)، التي تبلورت سياسياً عبر حزب شاس، وهو حزب ديني متزمت (حريدي) أسس منذ عام 1983 إثر انسحاب الحاخام عوفاديا يوسف، الحاخام الأكبر لطائفة السفارديم، من المجلس الحاخامي الرسمي، احتجاجاً على عدم انتخابه لمنصبه مرة ثانية، فشكل مجلسه الخاص (المجلس السفاردي الأرثوذكسي) وحزبه الخاص (شاس)، من نشطاء متدينين شرقيين كانوا أعضاء في حزب أجودات إسرائيل، تعبيراً عن رفضهم للسيطرة الأشكنازية، وعدم إعطاء الشرقيين تمثيلاً مناسباً في مؤسسات الحزب والكنيست. وجاءت هذه الخطوة بتشجيع من الحاخام إليعيزر شاخ، الزعيم الروحي للطوائف التوراتية، وقد جاء تشكيل شاس على أرضية متعددة الأبعاد سياسياً واجتماعياً ودينياً وعرقياً.

وقبل تشكيل شاس كان ناخبو الحزب المحتملون يتوزعون على جبهات عدة تبلورت في انتخابات عام 1981، وقسم هؤلاء إلى أربعة أقسام: القسم الأول وأصحابه هم المتدينون الشرقيون من خريجي المدارس الغربية الأشكنازية وخاصة اللتوانية.* والقسم الثاني وأصحابه هم المتدينون الشرقيون من خريجي المدارس الشرقية الذين يعتبرون الحاخام عوفاديا يوسف زعيماً لهم، وكان أفراد هاتين المجموعتين يصوتون لمصلحة

* اللتوانية: لا تعبر صفة اللتوانية هنا عن طابع قومي أو إثني يسم هذه الجماعة، وإنما هي مجرد تعبير عن المكان الذي نشأ فيه تيار "هيمتنفديم"، أي تيار المعارضين للحركة الحسيدية في صفوف الحاخامات اليهود، وغلب عليهم اسم اللتوانيين لنشوء هذا التيار في لتوانيا.

الأحزاب الدينية، فمعظمهم يصوت لأجودات إسرائيل والقليل للمفدال (الحزب القومي الديني). والقسم الثالث وأصحابه هم جموع العائدين إلى الدين (هموزيم بتشوفا: التائبين) المؤمنين بزعامة عوفاديا يوسف. أما القسم الرابع فأصحابه هم جمهور الطوائف الشرقية التقليدية، ونسبة من العلمانيين الذين دعموا شاس فيما بعد، لأسباب دنيوية، وكانوا قبل ذلك من مصوتي الليكود. وقد وضع مؤسسو الحزب في اعتبارهم استقطاب هذه المجموعات عبر خطاب يجمعها سياسياً واجتماعياً وإثنياً، ومن جهة أخرى جاء هذا التشكيل - كما ذكرنا - استناداً إلى الاحتجاج على عدم إشراك مندوبين سفارديم في قائمة المرشحين من حزب أجودات إسرائيل للكنيست.[107]

تشكلت البنية الأساسية لشاس من جناحين: فحاخامات الطوائف الشرقية المتمردون كانوا قد شكلوا عام 1983 اتحاد السفارديم حراس التوراة، واشتركوا في الانتخابات البلدية في القدس وحصلوا على 21 مقعداً، وأيضاً كان هناك أصحاب حركة حاي التي تشكلت في بلدة بني براك مقر المتشددين الأرثوذكس، وحصلت هذه الحركة على تأييد الحاخام إليعيزر شاخ رئيس مجلس كبار علماء التوراة. وشكل حاخامات بني براك والقدس مجلس الحاخامات السفارديم المناظر لمجلس كبار علماء التوراة الأشكنازي، واتفق الطرفان على الدخول في الانتخابات بقائمة واحدة بزعامة الحاخام إسحاق بيرتس من حاي وعضوية الحاخام رفائيل بن حاس من حاي ويعقوب يوسف ابن عوفاديا يوسف، وكذلك شمعون بن شلومو أحد أبرز زعماء الطائفة اليمنية.[108]

وهكذا نجد أن الحزب الجديد برعاية عوفاديا يوسف، وبتأييد ومباركة من الحاخام شاخ، وتحت زعامة بيرتس خاض انتخابات عام 1984 ليحصل على أربعة مقاعد بدعم من المتدينين اللتوانيين والطائفة اليمنية، وانطلق الحزب في صعوده فحصل في انتخابات عام 1988 على ستة مقاعد من دون مساندة اللتوانيين الذين صوتوا لمصلحة ديجل هتوراه الأشكنازية، ومن دون مساندة كبيرة من الطائفة اليمنية التي صوتت لمصلحة قائمتين يمنيتين صغيرتين لم تستطيعا اجتياز نسبة الحسم. وهكذا تحول شاس إلى القوة السياسية الثالثة في الكنيست بعد العمل والليكود.

كان تحرك الحاخامات الشرقيين لتشكيل حركتهم الخاصة، وبتعبيرات مروان بشارة[109]، دراماتيكياً من حيث جرأته والآفاق التي فتحها في المجتمع الديني الإسرائيلي، فجاء شاس حزباً إسرائيلياً دينياً نموذجياً في علاقته بالدين والدولة.

وعلى العكس من أجودات إسرائيل لم يجد شاس أي تعارض ما بين معتقداته الدينية ومفاهيم الحركة الصهيونية؛ فكان شاس أكثر معاداة للعرب من أجودات إسرائيل، كما أنه سعى لإدخال أعضائه في الأجهزة والمؤسسات الصهيونية كافة. فشاس - كما يحلل مروان بشارة - كحزب يضع تقليدياً إحدى قدميه في عالم الدين والأخرى في المجتمع، وقد انبثق كجسر ديني وسطي بين الأرثوذكسية المناهضة للصهيونية وبين الصهاينة المسيحانيين، وسرعان ما أصبح أعضاؤه فاعلين في مؤسسات الدولة والجيش على نقيض نظرائهم الأشكنازيين.

ويمثل حزب شاس وتطوره ونجاحه السياسي ثورة بالنسبة إلى اليهود الشرقيين، ولكنها ليست ثورتهم، فهي ليست سوى محاولة للتمويه على مشكلاتهم الأصلية، وبرز شاس - على النقيض من حركة تامي - برؤية ثورية وبرنامج ثوري على الأوضاع القائمة، يتأسسان على توراة إسرائيل والوصايا، ووجه النداء بوسائل بسيطة إلى اليهود الشرقيين الذين يصر شاس على تسميتهم "سفارديم"، وهو استخدام متعمد، قصد به التركيز على الديانة والكنيس، ويعرف أفراد شاس أنهم إذا استخدموا مصطلح "مزراحيم" فسوف يضطرون إلى توسيع أيديولوجيتهم إلى ما وراء الحياة الدينية والكنيس، وبرغم ذلك نجد أن زعماء شاس يعلمون أن العديد من اليهود الشرقيين غير المتدينين يصوتون لهم، ولذا فإنهم يشعرون بأن ثمة حاجة لإضفاء نوع من الطابع الأيديولوجي على حركتهم.

والسؤال الذي يظهر هنا هو: لماذا كان شاس خياراً جيداً لليهود الشرقيين؟ إن تفرد شاس الذي سحر اليهود الشرقيين يكمن في رؤية الحزب السياسية التي تضعه في وضع مختلف عن جميع الأحزاب الدينية الأشكنازية والمتطرفة، فحكم عوفاديا يوسف الثوري الذي يسمح بإعادة جزء من أرض إسرائيل إلى الفلسطينيين من أجل إنقاذ حياة اليهود يميزه عن جناح اليمين الأشكنازي والمعسكر الديني الأصولي. وقد كان الحاخام بيرتس زعيم الحزب قد أعلن عند تشكيل شاس عن تأييد حركته الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، انطلاقاً من المبدأ الديني: «من أنقذ روحاً من شعب إسرائيل أنقذ عالماً بأكمله». وأعاد بيرتس تأكيد الموقف ذاته خلال الحملة الانتخابية عام 1988، وكان قد أيد مسبقاً منذ عام

1984 مبدأ التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأعاد في عام 1989 تأكيد أن أعضاء كتلته يؤيدون برنامجاً للسلام مع حزب العمل، يقوم على أساس الأرض مقابل السلام، ومن ثم مكَّن هذا المبدأ رابين وبيريز من المضي قدماً على طريق المصالحة (المشوهة) مع الفلسطينيين.[110]

وبالتأكيد لم يكن موقف شاس نابعاً من التعاطف مع القضية الفلسطينية أو التفهم لها، وإنما لإدراكه أن الأمور لن تسير إلى الأبد لمصلحة إسرائيل، وقد صرح زعماء الحزب أكثر من مرة بكراهيتهم للعرب، ليس أولها تصريحات عوفاديا يوسف العنصرية الشهيرة. ففي أعقاب انتخابات عام 1988 صرح بيرتس أنه لو لم يكن شاس موجوداً لصوت لمصلحة "موليدت" التي يتزعمها اليميني المتطرف رحبعام زئيفي،[111] الذي اغتيل في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 على يد فلسطينيين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

نجح شاس - أيضاً بالأساس ذاته - في استقطاب جماهير الشرقيين ذوي الأوضاع الاقتصادية الزارية عبر تقديم الخدمات الاجتماعية البسيطة وبناء المدارس الدينية التابعة له، فقد نجح شاس في تشكيل شبكة واسعة من العلاقات مع ناخبيه، عبر مؤسسته همعيان (المنبع) التي تضم أكثر من أربعمئة فرع منذ عام 1987، في مختلف أنحاء البلاد؛ إذ كانت هذه الفروع تقدم خدمات دينية واجتماعية وتربوية وصحية وتعليمية لأكثر من مئة ألف شخص يومياً.[112]

وبرغم النجاح الذي حققه حزب شاس في معالجة أوضاع اقتصادية ضخمة أهملتها الحكومة، والمؤسسة الرسمية فإنه لم يرفع بوضوح شعار

العدالة الاجتماعية. ولا يقدم شاس تفسيراً حقيقياً لمشكلات اليهود الشرقيين، بل يفسر التاريخ المديد لهم بمفاهيم دينية، باعتبار أن جميع المشكلات التي تواجه الشرقيين حالياً أساسها التخلي عن دين الآباء والأجداد.[113] وبانخراطه في اللعبة السياسية والانتخابات حوّل القضايا الكبرى التي بدأ بالمناداة بها إلى سلسلة لا تنتهي من عمليات الابتزاز. وقد يكون مأزق شاس الحقيقي هو أنه لا يقدم سوى حل ملفق للشرقيين، يذكّر بذلك الحل الذي قدمه لهم بيجن الذي أراد تحويلهم إلى أشكناز. وربما لا يريد شاس فعل الشيء نفسه، لكنه يريد إعادتهم إلى حياتهم الدينية المفقودة، إنه لا يرى أن مشكلاتهم لها علاقة بكونهم ينتمون إلى هوية شرقية أخرى بل إنها "ممارسة" دينية مختلفة. وبهذا ينقطع عن الوعي التاريخي بالهوية والوجود، عبر الفصل بين حاضر اليهود الشرقيين وماضيهم كيهود عرب.

تتكون قاعدة شاس الانتخابية - أساساً - من أفراد الطوائف الشرقية من المتدينين وغير المتدينين، الذين يمثل شاس بالنسبة إليهم أكثر من مجرد حزب ديني، وقد وصف مناحيم فريدمان أحد الدارسين البارزين للأحزاب الدينية في إسرائيل نجاح شاس ودوافع مصوتيه بدقة، عازياً ذلك إلى تكلم شاس بصوتين: حريدي متدين وطائفي. والطائفية التي يبثها شاس هي طائفية ذات ارتباط وثيق بالتقاليد، ومن ثم لا يعود مستغرباً ألا يكون الناخب الشرقي الذي صوت لشاس متديناً، أو لا يكون من الملتزمين بقدسية السبت أيضاً، بل إن ما جذبه إلى شاس هو صوت التقاليد.

وقد عكس تتالي نجاح الحزب استمرار بروز اليهود الشرقيين في الساحة السياسية، وتنامي وعيهم بقوتهم الانتخابية. وقد حصل شاس على أربعة مقاعد نيابية في الكنيست الحادي عشر عام 1984، وأصبحت ستة في الكنيست الثاني عشر عام 1988، واحتفظ بها في الكنيست الثالث عشر عام 1992، وأصبحت ثمانية مقاعد في الكنيست الرابع عشر عام 1996، ووصلت إلى 17 مقعداً في الانتخابات المبكرة للكنيست الخامس عشر عام 1999.

شارك شاس في حكومتي الوحدة الوطنية اللتين شكلتا عامي 1984 و1988، وبعد انهيار حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة إسحاق شامير عام 1990 تعرض شاس لهزة قوية؛ بسبب اندلاع الصراع بشأن التحالف مع حزب العمل المعارض أو حزب الليكود في السلطة، وقد أيد الحاخام إليعيزر شاخ، الذي يعتبر المرشد الروحي لشاس، التحالف مع الليكود، بينما أيد عوفاديا يوسف التحالف مع العمل المعارض؛ مما أدى إلى خلاف داخل صفوف نواب شاس الستة، وانتهت الأزمة بالتحالف مع الليكود رضوخاً لأوامر شاخ. وكان من نتائج الأزمة مغادرة بيرتس للحزب، حيث كان - برغم تأييده لشاخ - غير قادر على الانسجام مع حكومة شامير، فعندما كان وزيراً للاستيعاب والهجرة في حكومة شامير منذ عام 1988، تعرض لصدمة في وزارته عندما اتضح له أن 30٪ من المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتي ليسوا من اليهود، فاستقال عام 1990 من الحكومة. كما كان الخلاف قد اندلع بينه وبين قيادة شاس استناداً إلى صراعه على السلطة في الحزب مع أرييه درعي المقرب من عوفاديا

يوسف. وهكذا وجد بيرتس نفسه ما بين اضطراره إلى رفض أوامر شاخ، وما بين عدم قدرته على الانسجام مع قيادة شاس، ففضل الانسحاب، ملتحقاً بقائمة يهدوت هتوراه (يهودية التوراة) التي تجمع: أجودات إسرائيل وديجل هتوراه وموريا (وهي أحزاب أشكنازية)، ودخل الكنيست مرشحاً على قائمتها بعد حصولها على أربعة مقاعد، وكان ترتيبه الثاني فيها.[114]

كما شارك شاس في حكومة إسحق رابين عام 1992، وانسحب منها عام 1994 إثر بدء محاكمة رئيسه وزير الداخلية أرييه درعي بتهمة الفساد، وبدأ صعود عوفاديا يوسف كزعيم أوحد للحزب، وأرييه درعي كرئيس له.

بدأ الشقاق بين شاخ وشاس إثر انتخابات عام 1992، فقد عارض الحاخام شاخ الانضمام لحكومة رابين بينما أيد ذلك الحاخام عوفاديا يوسف الساعي للانفراد بمرجعية شاس، وكان النصر حليفه، ودخل شاس الحكومة وحصل على حقيبة الداخلية لدرعي، إضافة إلى منصبي نائبي وزير. وكان أهم المبادئ السياسية التي شملها اتفاق شاس وحزب العمل يقوم على أن أي اتفاقية سلام تنطوي على التنازل عن أرض توجد في حوزة إسرائيل، سيادة أو سيطرة، يجب أن تخضع لاستفتاء عام أو إجراء انتخابات للكنيست ورئاسة الحكومة قبل توقيع الاتفاقية.[115]

وقد تعرض شاس إثر المشاركة في الحكومة لمشكلات كبيرة في المجتمع الديني؛ نتيجة للتمرد على أوامر الحاخام شاخ، وتعليمات المعلم

(الأدمور) من فيجينيس موشيه يهوشع هاجر الحسيدي صاحب النفوذ الكبير في المجتمع الحريدي، والحاخام يوسف شالوم إيليشاف الذي أصدر حكماً شرعياً يحرم فيه على اليهودي الذي يخاف الرب أن ينضم إلى حكومة تعمل فيها شولاميت آلوني وزيرة للتعليم. وكان تحدي عوفاديا يوسف لأصحاب الشخصيات الثلاث الكبيرة سبباً في حدوث انشقاق بين حاخامات المعسكر الحريدي. وهكذا شن الزعماء الحريديون حملة شعواء ضد عوفاديا يوسف، وضد أرييه درعي الذي حرضوا عليه تحريضاً أدى إلى إصدار فتوى بضرورة أن يقدم كل يهودي أي معلومات من شأنها إدانة درعي وسجنه. وجاءت نتيجة الحملة بخروج شاس من الحكومة، إثر اتهام درعي عام 1994 بقضايا فساد ورشوة، عندما كان وزيراً للداخلية. وقد ثبتت المحكمة حكماً بسجنه في تموز/ يوليو 2000، وقد كان أجبر منذ عام 1994 على الاستقالة من رئاسة شاس، بضغط من حزب العمل وميرتس للإبقاء على مشاركة حزب شاس في الائتلاف الحاكم؛ مما مهد الطريق لإيلي يشاي لتسلم رئاسة الحزب دون أن يستطيع ملء الفراغ تماماً.

وهكذا خاض حزب شاس انتخابات عام 1999 بقيادة إيلي يشاي لتحقيق انتصار كاسح؛ إذ حصل على 17 مقعداً دخل عبرها لاعباً أساسياً في الحكومة كحليف رئيسي لإيهود باراك، وحصل منه على أربعة مقاعد وزارية هي الصحة، والشؤون الدينية، والبنى التحتية، والعمل والشؤون الاجتماعية.[116]

وقد عاش الحزب في فترة حكم باراك علاقة متذبذبة بين التحالف والمعارضة مع حكومة العمل التي شارك فيها الحزب، وانتهى شهر العسل

الشرقي والعمالي، بإعلان شاس تخليه عن دعم باراك والفتوى التي أطلقها عوفاديا يوسف بدعوة الناخبين للتصويت لشارون. ومرة أخرى يسقط شاس في امتحان العلاقة بين المصالح الحزبية الضيقة ومصالح الجمهور العامة؛ فشارون لن يكون الحل، كما لم يكنه بيجن، ويرجع السبب في تخلي شاس عن باراك إلى الانتقام من باراك لا إلى تأييد سياسات شارون. ويلاحظ المراقب الموضوعي أن شاس يعد الصوت الأكثر اعتدالاً من بين حلفاء شارون على عكس قادة الأحزاب الأشكنازية مثل أفيجدور ليبرمان وغيره.

خاتمة

لقد سعى هذا البحث لكشف حقيقة إسرائيل كدولة عنصرية قائمة على التمييز العنصري، والاضطهاد الموجه من فئة من سكانها إلى أغلبية هؤلاء السكان من يهود شرقيين وعرب، ولاسيما عبر كشف الاضطهاد الذي تتعرض له فئة يهودية من قبل فئة أخرى في "دولة اليهود"؛ لمجرد أنهم من أصول شرقية، وعرب، وسمر البشرة.

لقد قمنا بدراسة الكيفية التي نظرت فيها الصهيونية إلى الشرق، ومن ثم كيف تعامل اليهود الغربيون، مؤسسو الصهيونية، مع الشرقيين، وكيف أدركوا وضعهم وتاريخهم وثقافتهم، وحللنا البنى الفكرية العنصرية والعرقية التي قام عليها الفكر الصهيوني، وكيف تجسد عبر سلوك السلطة اليهودية الغربية في إسرائيل وممارساتها ضد اليهود

الشرقيين، وكشفنا حقيقة أن المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين لم يكن إلا امتداداً منطقياً للمشروعات الاستعمارية بأشكالها المختلفة، وأن إسرائيل ليست سوى كيان استعماري قائم على التمييز العنصري ونظرية العرق الأنقى، وأن النظرة اليهودية الغربية نحو اليهود الشرقيين هي امتداد طبيعي للعلاقات أو النظريات الاستعمارية التي تنظر إلى الشرق باعتباره مجالاً متخلفاً مظلماً صالحاً للاستغلال والسيطرة، وكشفنا الكيفية التي يقوم عبرها المستعمر الغربي بتشويه ضحيته الشرقية وتحويلها إلى كائن غير سويٍّ، عبر زجها في نقطة الصراع ما بين كونها ضحيته وكونها في الوقت ذاته جلاداً مخترعاً لضحية جديدة تتمثل في المواطنين العرب تحت الاحتلال.

ومن هنا انطلقنا إلى تحليل الوسائل والأساليب التي مارستها العنصرية الصهيونية واليهودية الغربية ضد اليهود الشرقيين، عبر أساليب التمييز المختلفة في الاقتصاد والتعليم وأنماط الاضطهاد الثقافي وغيرها.

وقمنا - أخيراً - بتناول أشكال الرد الشرقي على السياسات الغربية، عبر التطرق إلى الحركات السياسية الشرقية وأفكارها وأسباب فشلها، وناقشنا أثر المقاومة الفلسطينية في الشارع اليهودي الشرقي، وكيف أن غياب استراتيجية واضحة في التعامل مع هذا الشارع أسهم أكثر فأكثر في زجه في معسكر الصهيونية البغيض.

ولاشك في أن مشكلة اليهود الشرقيين لن تحل إلا بتصفية الواقع الاستعماري العنصري لدولة إسرائيل والحركة الصهيونية، فهذه الدولة

القائمة على جملة التناقضات التي أسلفنا شرحها، ستبقى تحت وطأة هذه التناقضات مثل أي كيان استعماري، وتصفية إسرائيل كدولة مستعمرة هي وحدها كفيلة بتصفية التناقضات المرتبطة بجوهرها الاستعماري. ونتساءل في هذه الحالة: ما مدى واقعية الحديث عن تصفية الجوهر الاستعماري لإسرائيل المنشأة أصلاً بيد الحركة الصهيونية، التي هي في جوهرها حركة عنصرية تحاكي الاستعمار في أشد أشكاله رجعية؟ وهل يمكن أن تتحول إسرائيل إلى دولة طبيعية بالتناقض مع جوهرها؟ هذان سؤالان يحتاجان للإجابة عنهما إلى بحث مستقل.

وأخيراً نجد أن بحثنا يقدم تساؤلات ذات أهمية - نتركها مفتوحة لمزيد من البحث - وهي: أي استراتيجية يمكن أن يتخذها العالم العربي سياسياً وثقافياً في مواجهة إسرائيل في ضوء صورتها الحقيقية؟ وكيف يمكن استخدام المعطيات المدروسة في مخاطبة الرأي العام العالمي وفضح إسرائيل كدولة عنصرية، مازالت تعتمد التمييز كقانون؟ وكيف يمكن النهوض بهذه المهمة عالمياً نحو إعادة الاعتبار للقانون الأممي الذي يصنف الصهيونية كحركة عنصرية؟ وكيف يمكن بناء سياسات جديدة توجه إلى قلب العدو لتعميق أزمته، عن طريق تفكيك إسرائيل كدولة قائمة على الاغتصاب والقتل؟

الهوامش

1. إيلا حبيبة شوحط، «الصهيونية من منظور ضحاياها اليهود»، في: إلياس جرايسة وهداية أمين، **قراءات نقدية في تاريخ اليهود الشرقيين** (القدس، بيت لحم: مركز المعلومات البديلة، 1998)، ص47.

2. «اليهود الشرقيون في إسرائيل»، **الأرض**، السنة 6، العدد 21 (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1979)، ص27.

3. إدوارد سعيد، **الاستشراق**، ترجمة كمال أبو ديب، ط4 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995). يفضل العودة إلى الكتاب كنص متكامل من أجل قراءة وافية في الاستشراق، وانظر على وجه الخصوص الصفحات: 39، 41، 54- 55، 71، والفصل الأول عموماً.

4. ألبير ميمي، جيروم شاهين (مترجم)، **صورة المستعمر والمستعمَر** (بيروت: دار الحقيقة، 1980)، ص93-98.

5. المرجع السابق، ص112.

6. حلمي شعراوي، «صورة الأسود في الثقافة العربية»، **الكرمل**، العدد 53 (رام الله: خريف 1997)، ص97.

7. انظر:

Michail Selzer, *The Arayanization of the Jewish State* (New York, NY: Black Store Book, 1967), 70.

8. Ibid., 68.

9. رفائيل شابيرو، **الصهيونية ورعاياها من اليهود الشرقيين** (بيروت: دار الحمراء، 1991)، ص16.

10 . المرجع السابق، ص18 .

11 . المرجع السابق .

12 . تسفي بن دور، «تاريخ لا يصدق»، في : **قراءات نقدية في تاريخ اليهود الشرقيين**، مرجع سابق ، ص3 .

13 . أوري رام، «الموقف من الكولونيالية في علم الاجتماع الإسرائيلي»، **الكرمل**، العد 64 (رام الله : صيف 2000)، ص253 .

14 . شلومو سفيرسكي، **الأكثرية اليهودية الشرقية** (بيروت : دار الحمراء، 1991)، ص95 .

15 . المرجع السابق، ص95 .

16 . رشاد عبدالله الشامي، **القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 186 (الكويت : المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 1994)، ص 101 .

17 . المرجع السابق، ص99 .

18 . شالوم كوهين، «المنفى في العودة، الوضع السفاردي عام 1978»، في : فؤاد جديد (مترجم)، **إسرائيل الثانية، المشكلة السفاردية** (منشورات فلسطين المحتلة، بدون تاريخ)، ص90 .

19 . **النشرة**، العدد 2 (أيار / مايو 2000)، الموقع على الإنترنت :

http://www.pna.net/arabic/peace/hest_1.html

20 . أمنون راز كركوتسكين، «الاستشراق، علوم اليهودية والمجتمع الإسرائيلي»، **الكرمل**، العدد 58 (رام الله : شتاء 1999)، ص113 .

21 . «اليهود الشرقيون في إسرائيل»، مرجع سابق، ص8 .

22. شوحط، مرجع سابق، ص45.

23. موشيه ليسك، «الصراعات الأيديولوجية والاجتماعية في إسرائيل»، **مختارات إسرائيلية**، العدد 51 (القاهرة: الأهرام، 5 آذار/ مارس 1999)، ص7.

24. شوحط، مرجع سابق، ص49.

25. المرجع السابق، ص54.

26. المرجع السابق.

27. «اليهود الشرقيون في إسرائيل»، مرجع سابق، ص32.

28. شوحط، مرجع سابق، ص67.

29. «اليهود الشرقيون في إسرائيل»، مرجع سابق، ص32.

30. عبدالحفيظ محارب، «الانقسام العرقي في إسرائيل»، مجلة **آفاق** الإلكترونية، العدد 3: http://www.aafaq.org.

31. بن دور، مرجع سابق، ص17.

32. المرجع السابق.

33. شوحط، مرجع سابق، ص211.

34. شمعون بلاص، مقابلة أجراها محمد حمزة غنايم، في: **الكرمل**، العدد 60 (رام الله: صيف 1999)، ص79.

35. مصطفى حجازي، **سيكولوجية الإنسان المقهور، دراسة في علم نفس التخلف**، ط4 (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986)، ص48-55. راجع أيضاً الفصلين الثاني والسادس، ص127-141.

36. توم سيجف، **الإسرائيليون الأوائل 1949** (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986) ص167.

37. شوحط، مرجع سابق، ص82.

38. فرانز فانون، سامي الدروبي وجمال الأتاسي (مترجمان)، **معذبو الأرض** (دمشق: منشورات سامي الدروبي، 1990)، ص57.

39. شوحط، مرجع سابق، ص82.

40. عزمي بشارة، «المنتصر والمهزوم في الانتخابات الاسرائيلية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 39 (بيروت: 1999)، ص18.

41. فانون، مرجع سابق، ص237.

42. فرويد وآخرون، عبدالكريم ناصيف (مترجم)، **سيكولوجية العدوان: بحوث في ديناميكية العدوان لدى الفرد، الجماعة، الدول** (عمّان: منشورات منارات للنشر، 1986)، ص122.

43. إسرائيل شاحاك، حسن خضر (مترجم)، **الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود** (القاهرة: دار سينا، 2000)، مقدمة المترجم: ص6.

44. عبدالغني عماد، «فلسفة الإرهاب وأيديولوجيا العنف من اليهودية إلى الصهيونية»، **الفكر العربي**، السنة 20، العدد 96 (بيروت: ربيع 1999)، ص6.

45. إسرائيل شاحاك، عبدالكريم محفوظ (مترجم)، **التاريخ اليهودي المكشوف والمستور** (دمشق: دار البعث للصحافة والطباعة والنشر، 1996)، راجع الفصل الخامس.

46. شاحاك، **الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود**، مرجع سابق، ص40.

47. عماد، «فلسفة الإرهاب»، مرجع سابق، ص7.

48. شاحاك، **التاريخ اليهودي**، مرجع سابق، ص40.

49. عماد، «فلسفة الإرهاب»، مرجع سابق، ص7.

50. شاحاك، **الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود**، مرجع سابق، ص41.

51. حنة أرندت، أنطوان أبوزيد (مترجم)، **أسس التوتاليتارية** (لندن: دار الساقي، 1993)، ص112.

52. شاحاك، **التاريخ اليهودي**، مرجع سابق، ص40.

53. المرجع السابق.

54. سفيرسكي، مرجع سابق، ص14.

55. المرجع السابق، ص15.

56. المرجع السابق، ص16.

57. المرجع السابق.

58. المرجع السابق، ص48.

59. نبيه بشير، «الشرقيون في مستنقع الصهيونية»، في: إلياس جرايسة ومنير فخر الدين، **اليهود الشرقيون إلى أين؟** (القدس، بيت لحم: مركز المعلومات البديلة، 1998)، ص14.

60. سفيرسكي، مرجع سابق، ص61.

61. المرجع السابق، ص63.

62. ميكائيل الباز، «المنفى الداخلي لليهود الشرقيين»، في: **إسرائيل الثانية، المشكلة السفاردية**، مرجع سابق، ص100.

63. المرجع السابق، ص109.

64. المرجع السابق.

65. آري شبيط، مقابلة مع شلومو بن عامي، في: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 36 (بيروت: خريف 1998)، ص139-147.

66. شوحط، مرجع سابق، ص69.

67. شمعون بلاص، مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص211.

68. أرييه إيلياف، «سقط الحساب»، في: **إسرائيل الثانية، المشكلة السفاردية**، مرجع سابق، ص18.

69. عبدالوهاب المسيري، «اليهود الشرقيون (السفارد) والنظام السياسي الإسرائيلي»، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، المجلد السابع، الجزء الرابع (القاهرة: دار الشروق، د.ت.)، ص241.

70. **المسح الشامل لدولة اسرائيل**، ترجمة مركز الإسراء للدراسات والبحوث (بيروت: 1998)، النسخة الإلكترونية، المقطع 94.

71. المرجع السابق، المقطع 190.

72. شوحط، مرجع سابق، ص71.

73. إيلياف، مرجع سابق، ص18.

74. آرندت، مصدر سابق، ص38-39.

75. آري شبيط، مرجع سابق، ص139-147.

76. المرجع السابق، ص135.

77. حبيب قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة** (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1978)، ص166.

78. سفيرسكي، مرجع سابق، ص135.

79. سيجف، مرجع سابق، ص162-197.

80. الباز، مرجع سابق، ص108.

81. شوحط، مرجع سابق، ص78.

82. **النشرة**، مرجع سابق.

83. عطا القيمري، «مظاهر العقلية العنصرية في إسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 8 (بيروت: خريف 1991)، ص321.

84. أور كشتي، «الفجوة العرقية في إسرائيل»، **مختارات إسرائيلية**، السنة 5، العدد 55 (القاهرة: الأهرام، تموز/ يوليو 1999)، ص14.

85. المرجع السابق.

86. المرجع السابق، ص15.

87. بشارة، مرجع سابق، ص24.

88. أور كشتي، مرجع سابق، ص14.

89. المرجع السابق.

90. **يديعوت أحرونوت**، 19 تموز/ يوليو 2000.

91. بشارة، مرجع سابق، ص24.

92. **يديعوت أحرونوت**، 19 تموز/ يوليو 1999.

93. بشارة، مرجع سابق، ص24.

94. **هآرتس**، 4 حزيران/ يونيو 1997.

95. **هآرتس**، 14 أيار/ مايو 1997.

96. المرجع السابق.

97. يوناتان بن أفرات، «تآكل محلي في هيبة الجيش الإسرائيلي»، **الصبار**، الموقع على الإنترنت: http://www. odaction.org/alsabar/141/zahal.htm

98. سفيرسكي، مرجع سابق، ص130.

99. سيجف، مرجع سابق، ص336.

100. بشارة، مرجع سابق، ص17.

101. سفيرسكي، مرجع سابق، ص86.

102. إيلي إيلشار، «الانصهار والمشاركة»، في: **إسرائيل الثانية، المشكلة السفاردية**، مرجع سابق، ص184.

103. شوحط، مرجع سابق، ص88.

104. المرجع السابق، ص89، راجع أيضاً: شلومو مالكا، «الفهود السود» في: **إسرائيل الثانية: المشكلة السفاردية**، مرجع سابق، ص169 ـ 171.

105. صحيفة **الدستور** الأردنية نقلاً عن **الفجر** المقدسية، 5 نيسان / إبريل 1985.

106. لمزيد من المعلومات عن حركة الفهود السود، انظر: شلومو مالكا، «الفهود السود»، في **المشكلة السفاردية**، مرجع سابق، ص169ـ177. وانظر أيضاً: مردخاي سومان، «بين التمرد والانطواء»، في: **إسرائيل الثانية، المشكلة السفاردية**، مرجع سابق، ص179 ـ 189. كذلك: شامي شلوم شطريت، «الحلم والكابوس»، في: **قراءات نقدية في تاريخ اليهود الشرقيين**، مرجع سابق، ص97 ـ 120.

107. الشامي، مرجع سابق، ص192.

108. المرجع السابق، ص193.

109. مروان بشارة، **تطور المعسكر الديني في إسرائيل**، من موقع مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية على الإنترنت: http://www.pna.net

110. شطريت، مرجع سابق، ص112 ـ 114.

111 . الشامي، **القوى الدينية**، مرجع سابق، ص194 .

112 . المرجع السابق، ص195 .

113 . منير فخر الدين، «جدلية الانخراط والانفصال»، في: **اليهود الشرقيون إلى أين؟** مرجع سابق، ص8 .

114 . أحمد خليفة وصبري جريس، **دليل إسرائيل العام** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996) .

115 . رشاد عبدالله الشامي، **إشكالية الهوية في إسرائيل**، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 224 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997)، ص194 ـ 196 .

116 . بشير، مرجع سابق، ص17 .

نبذة عن المؤلف

أحمد مصطفى جابر: حاصل على إجازة في علم النفس من جامعة دمشق. ويعمل كاتباً مختصاً بالشؤون الفلسطينية والإسرائيلية في مجلة **الهدف** الفلسطينية التي تصدر بدمشق.

مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

مـــدى الكرمل

برنامج دراسات إسرائيل

أوراق بحثية

3

اليهود العرب والصهيونية قبل النكبة
من اللامبالاة إلى الاستحواذ

**«نظرة مكثفة على تاريخ اليهود الشرقيين في المنطقة العربية،
ورد فعلهم تجاه الحركة الصهيونية»**

أحمد مصطفى جابر

أيلول 2014

اليهود العرب والصهيونية قبل النكبة من اللامبالاة إلى الاستحواذ

«نظرة مكثفة على تاريخ اليهود الشرقيين في المنطقة العربية، ورد فعلهم تجاه الحركة الصهيونية»

أحمد مصطفى جابر [1]

مقدمة

احتلت مسألة اليهود العرب حيزًا واسعًا في النقاش المتعلق بتأسيس إسرائيل، واستدراج المهاجرين إليها، أو في إعادة قراءة تاريخ الحركة الصهيونية أو الحركة الوطنية العربية على حد سواء؛ وارتبطت، كذلك، بتشكل دولة إسرائيل ونشأتها من جهة، ومساعي دحض ادعاءاتها بقومية يهودية ووحدة عرق يهودي من جهة أخرى، ومدى مساهمة اليهود الشرقيين والعرب منهم خصوصا في هذه العملية، وإلى أية درجة كانوا محل اعتبار الحركة الصهيونية وقياداتها الأوروبية، ومدى كونهم ملحوظين في مشروع الحركة ورؤية مؤسسيها.

ورغم كثرة المصادر التي تناولت أحوال اليهود العرب عشية النكبة وقيام إسرائيل، إلا أن الملاحظ على هذه المصادر، الغالب منها على الأقل، أنها تعاني من جملة من المشكلات مجتمعة أو مفردة، أبرزها أحادية الاتجاه، سواء في ذهابها إلى تبني وجهة النظر العربية القومية، المعادية للصهيونية في صياغتها الرسمية من حيث المبدأ، وتلك التي مالت للدمج بين اليهود والصهيونية على نحو تعميمي، ساعد في ذلك تأكيد الصهيونية على تمثيلها لمجموع اليهود من جهة، وضعف الرفض اليهودي للصهيونية من جهة أخرى، أو الأخذ بوجهة نظر محسوبة على الاتجاه الصهيوني، ومستندة إلى الرواية الرسمية المتداولة في إسرائيل على وجه الخصوص؛ أو الاقتصار على مذكرات وشهادات كتبها يهود عرب تركوا بلدانهم إلى فلسطين قبل النكبة أو إلى دولة إسرائيل بعدها، والتعامل معها كمسلمات دون تمحيص أو تفنيد رغم أنها تأتي متناقضة أحيانا كثيرة، سواء لجهة المعلومات أو تحليل المواقف.[2]

كما إن الكثير من هذه الأبحاث تعامل مع الوجود اليهودي في البلدان العربية بشكل فصَلهم عن محيطهم

1. أحمد مصطفى جابر: فلسطيني مقيم في مصر. باحث وكاتب مقالات في الشؤون الإسرائيلية والفلسطينية، محرر الشؤون الإسرائيلية في مجلة الهدف.
2. على سبيل المثال لا الحصر، نجد هذا التناقض في كتابات يهود عراقيين من أجيال مختلفة أو اتجاهات سياسية مختلفة. وقد كشف عن ذلك بوضوح في دراسة آلين شليبفر حول «هويات اليهود العراقيين وفقا لمذكرات يهود بغداديين»، وقدمتها للمؤتمر العلمي الثاني (للرابطة الدولية للدراسات العراقية المعاصرة)، الذي أقيم في عمان 2007، ونشرت بترجمة د. محمد محمود عبد الواحد محمود على: إيلاف 13 تشرين الأول 2008.

وبيئة وجودهم الطبيعية، فعزلت حراكهم وتوجهاتهم ومصائرهم عن الخلفية المادية والواقعية لوجودهم، سواء باعتبارهم عنصرًا غريبًا أجنبيًا في البيئات العربية، أو تبني اتجاه السيسيولوجيا الدينية، والتعامل معهم كوجود ديني بحت بمعزل عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذا الوجود.

ازدحمت المصادر الكثيرة جدا بتفاصيل مهمة وشاملة حول أحوال اليهود العرب، والتغييرات الديمغرافية الحاصلة على مجتمعاتهم المختلفة، وحول النشاط الصهيوني في البلدان العربية. إلا أن معظم هذه المصادر ركز بكثافة على أنشطة الحركة الصهيونية وروابطها الفرعية في البلدان العربية، دون التركيز على ردود أفعال اليهود العرب أنفسهم على الصهيونية، سواء تجاه الالتحاق بها، أو مقاومتها إيجابيا أو سلبيا، أو حتى عدم الاكتراث بها، بل بالتركيز على المقاومة القومية العربية للصهيونية، مع لحظ المشاركة اليهودية كعامل إضافي غير جوهري. واستندت معظم الدراسات إلى حجم الهجرة لقياس التأييد اليهودي العربي للصهيونية، وهو معيار، على أهميته، لا يصلح للأخذ به كمعيار عام، ولا يصمد أمام التحليل، بسبب تركيزه الأحادي المرتبط بالهجرة إلى فلسطين حصريًا.

وإنه ورغم وجود الكثير من الحقائق والقصص الموثقة عن الدور الذي لعبته الحركة الصهيونية، خدائعها، وتحريضها، وتزييفها للحقائق، وحملتها الدعائية الضخمة، وإثارتها للفتنة، لدفع اليهود العرب إلى الهجرة إلى فلسطين، إلا أن البحث الموضوعي، في المقابل، يثبت وجود الكثير من الحقائق والقصص عن الدور السلبي للحكومات العربية والرأي العام العربي في الوصول إلى هذه النتيجة.

فاليهود العرب لم يكونوا على صعيد واحد، فهم يتبعون مجتمعات متمايزة، خضعت لظروف خاصة، في بلدان مختلفة خاضعة للاستعمار، وواجهوا أيضا سياسات استعمارية مختلفة، أثرت، وحسمت، في أحيان كثيرة، مصائرهم، من جهة، ولم يكونوا سواء، لجهة فهم الدين والارتباط بفلسطين، أو بشأن الصهيونية ودعواها من جهة أخرى. يرتبط هذا بوضعهم الطبيعي الخاضع لنفس قانون المجتمع والاقتصاد في بلدانهم من جهة، ومكانة فلسطين بالنسبة لهم من جهة ثانية، وموقف السلطات الاستعمارية المختلفة من موضوعات الصهيونية والهجرة ومكانة اليهود أيضًا. وقد كانوا يبحثون عن حل لأزمتهم في أزمنة عاصفة، أطاحت بالمجتمعات العربية جميعها، وأعادت تشكيلها، وهم جزء منها، وكانوا مثل غيرهم من مواطنيهم ضحايا أو منتصرين في هذا الامتحان. ولعلّ ما كتبه توم سيغف عن حالة فلسطين تحت الانتداب ينطبق أيضا على حالة المجتمعات العربية في ذلك الزمن «ولا شك أن مجيء الصهيونية تسبب بتغييرات دراماتيكية في حياة العرب عمومًا واليهود منهم، داخل أوطانهم» (قومش، 2008)، حيث تناسب التنافر بين الفريقين طردا مع قوة الصهيونية وحلفائها المستعمرين، وضعف العرب وتفاقم أوضاعهم.

هدف البحث

لا يدّعي هذا البحث أنّه يمثل وجهة نظر عربية في هذا الموضوع، فالباحث لا يمثل إلا نفسه؛ ولكن يحاول إلقاء ضوء جديد من زاوية بحث جديدة لمسألة يرى الكاتب أنها شُوّهت أيدلوجيا وسياسيا من ناحية القراءة العلمية التاريخية السليمة. وبالتالي، يقع في صلب اهتمام هذا البحث تقديم سردية تاريخية تلقي الضوء على التفاصيل أعلاه، وبالتحديد رد فعل اليهود العرب على الصهيونية، كيف استقبلوا أخبارها، وكيف تعاملوا معها، ومدى تقبلهم لها أو رفضها، بمعزل عن النتائج النهائية لمواقفهم على الحركة الصهيونية، وكيف قادتهم الأمور إلى الهجرة إلى فلسطين، قبل أن يصبحوا صهاينة. وهو موضوع آخر مرتبط ببحث آخر، يكون جوهره السؤال: هل أصبح اليهود العرب صهاينة فعلًا؟

مصطلحات البحث وضوابطه

يستخدم هذا البحث المصطلحات التالية:

1. اليهود العرب، أو المجتمعات اليهودية العربية. ولا يستخدم مصطلح (الطوائف/الطائفة اليهودية) إلا عند الإشارة إلى تسمية رسمية. ولا يستخدم مصطلح (اليهود في البلدان العربية) إلا عند الحديث عن يهود من غير العرب. وسيتم لحظ ذلك في السياق.
2. سيستخدم البحث مصطلح (الهجرة إلى فلسطين)، ولن يتعامل مع (الهجرة إلى إسرائيل). وسيستخدم مصطلح (فلسطين –إسرائيل-) عند الحديث عن ما بعد النكبة.
3. يسعى البحث إلى قراءة موضوعية تهدف لإظهار الحقائق كما وردت في المصادر الأكثر موثوقية –على مدى علم الكاتب- والمراجع التي يمكن الركون إلى مصداقيتها العلمية.
4. رغم المسعى العام إلى الحيادية، إلا أن الكاتب لا يدعي الحياد، بل ينطلق من موقف فلسطيني وطني معاد للصهيونية وادعاءاتها بأي حق لليهود في فلسطين. ثم إن أي تعاطف أو عداء ذاتي يظهر في النص يجب ألا يعتد به، كونه مرتبطًا بسياق الكتابة المحدد.

تمهيد

توزع الوجود اليهودي في المشرق إلى سبعة مراكز أساسية: العراق، واليمن، وكردستان، وإيران وبخارى. وأرجع الباحثون هذا التصنيف إلى عوامل تمايز اجتماعي وديني، سادت بين هذه المجتمعات، في مجالات اللغة والأنشطة الاقتصادية، والبنى الاجتماعية، وشكل الملابس، وطرق المعيشة، والتقاليد اليهودية الدينية، وطريقة أداء الصلوات، والشريعة اليهودية.

أما في المغرب العربي وشمال إفريقيا، فقد انقسمت المجتمعات اليهودية بدورها إلى مراكز عدة في مصر،

وتونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب. كذلك كان هناك تواجد لمجتمعات يهودية غير عربية في المشرق مثل كردستان، وإيران، وبخارى، وأفغانستان. لكننا لن نتطرق لها في هذا البحث، كونه يقتصر على البلدان العربية فقط.

ومن المهم الإشارة إلى أن اليهود لم يشكلوا وحدات ثقافية أو حرفية، أو جغرافية منفصلة عن مجتمعاتهم العربية الأم، كما إن العلاقة بينهم وبين غيرهم من المواطنين في المجتمعات العربية شهدت لحظات هبوط وصعود (شبلاق، 1990)، غير أن أوضاعهم، قياسا بأوضاع أقرانهم في المجتمعات غير الإسلامية والعربية خصوصًا، اتسمت بالتسامح عامة (أتينجر، 1995؛ شاحاك، 1996). ويلاحظ أن نفوذ اليهود وانتعاشهم في المجتمعات الإسلامية سارا على نحو مطرد مع قوة الحكم وضعفه، وكان تراجع اليهود عامة انعكاسًا لحالة الضعف والتراجع التي أصابت المجتمعات الإسلامية ذاتها.

1. العراق

كان المجتمع اليهودي العربي في العراق أحد أكبر المجتمعات اليهودية العربية، وأعرقها؛ وقُدر عديده، قبل عمليات التهجير، بحوالي 135-150 ألف نفس، توزع معظمهم في المدن الكبرى (شمالي ودجاني، 1990). وتشير الإحصائيات إلى أن يهود بغداد شكلوا، يومًا ما، ثلث سكان المدينة، وكان بعض يهود بغداد من أغنى أغنياء اليهود في العالم، صيارفة، وتجارًا دوليين (لطيف، 2012). ولم يتجاوز عدد اليهود العراقيين الذين تركوا البلد نهائيًا إلى فلسطين، بين عامي 1924-1944، الخمسة آلاف، من أصل حوالي 150 ألف، أما في العام 1948، فلم يتجاوز عدد المغادرين خمسة عشر شخصا (أعيان). أما عدد اليهود العراقيين الذين غادروا العراق نهائيًا إلى فلسطين خلال 1949، فبلغ 1708 أشخاص.

وعمومًا، وبعد إصدار قانون الجنسية في العراق، فإن عدد اليهود الذين تقدموا للتسجيل للمغادرة والاستفادة من القانون عبر إسقاط جنسياتهم، منذ طرحه في العام 1948 وحتى 1950، بلغ ستين ألفًا، كان 32453 قد غادروا العراق خلال العام 1950. وبحلول شهر كانون الثاني التالي 1951، وقبل شهرين من انتهاء صلاحية القانون المذكور، كان عدد المتقدمين قد بلغ 85 ألفًا (أعيان). ومع نهاية العام 1951، بلغ عدد اليهود العراقيين الذين غادروا العراق نهائيًا إلى فلسطين المحتلة 89.088 نفسًا، وعام 1952، بلغ العدد 962 نفسًا، و413 عام 1953، ليصبح عدد اليهود العراقيين الذين غادروا العراق نهائيًا إلى فلسطين منذ 1948 ولغاية 1953 حوالي 90.463 نفسًا. ولمزيد من التعمق في ديموغرافية الهجرة، نورد الجدول التالي (كورية، 1998، ص. 161)، الذي يبين تعداد المهاجرين اليهود العراقيين الذين تركوا العراق ما بين 1919- 1945، دون أن تكون وجهتهم فلسطين بالضرورة:

جدول 1: اليهود العراقيين الذين تركوا العراق ما بين 1919- 1945 (بالآلاف)

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1920/1919	--0--	1927	311	1940	2
1921	49	1933	1	1941	1
1922	105	1934	12	1942	351
1923	17	1935	96	1943	169
1924	776	1936	2	1944	100
1925	753	1937	1	1945	2
1926	777	1938	1		

المصدر: كورية، 1998، ص. 161

وفي ما يخص وضعهم القانوني، فقد تمتع العراق، أثناء فترة التنظيمات، بالإصلاحات التي نفذتها الدولة العثمانية، وساهمت معطيات الواقع العراقي في إتاحة الفرصة لجميع الطوائف في المشاركة في الحركة القومية والوطنية. ولم يكن تراجع الوضع الاقتصادي ليهود العراق بعد الاستقلال حائلًا دون انخراطهم في الحركة الوطنية. ودستوريًا، نص دستور العراق 1925 على مبدأ الحقوق الكاملة في المواطنة، كما نصت المادة السادسة على أن للطوائف المختلفة الحق في تأسيس مدارس لتعليم أفرادها بلغتها الخاصة، على أن تتوافق مع المناهج العامة. وكان لليهود، عام 1924، أربعة نواب في البرلمان، اثنان منهم عن بغداد، وواحد عن كل من البصرة والموصل، وأصبح لهم، عام 1946، ستة نواب أسوة بالطائفة المسيحية، وقد ألغي تمثيلهم عام 1952 بعد الهجرة الجماعية (معروف، 1974).

يهود العراق والصهيونية

سمع اليهود البغداديون، لأول مرة، شيئًا عن الصهيونية من خلال الصحافة العبرية نهاية القرن التاسع عشر، وبادر أفراد قلائل في البصرة وبغداد إلى تبادل الرسائل مع المنظمة الصهيونية العالمية التي كانت قد اتخذت من برلين مقرًا لها. أما أول جمعية صهيونية في العراق فقد تأسست في البصرة عام 1913 على يد محام يهودي يدعى (أي. ايسايك)، ومصور يدعى (جي جي أرون)، وتألفت من عشرة أعضاء، وشرعت بإقامة مدرسة عبرية حديثة في البصرة. بعدها، تأسس تنظيم صهيوني في بغداد عام 1914. وفي 1917، صدر وعد بلفور؛ لكن ردود الفعل بين يهود بغداد اتسمت بعدم المبالاة.

اعتبر الباحث أري أليكسندر أنه حتى في أربعينيات القرن العشرين كانت الصهيونية في موقع هامشي للغاية في التاريخ اليهودي العراقي. فهي لم تكن مهمة، ولم تترك فيهم تأثيرا كبيرًا. ويلقي الضوء على أحداث الفرهود عام 1941، التي اعتبرها مؤرخون صهاينة نقطة حسم في تحويل موقف اليهود العراقيين، لما حدث فيها من دمار مادي ومعنوي طال اليهود. ويرى بأنه لا يمكن فهم الفرهود التي بدأت بمشاجرة فردية سوى إنها نتيجة لعدد من العوامل الخاصة بالسياق المحلي، منها المواجهة العسكرية بين العراقيين

والبريطانيين، والدعاية الألمانية، والقوميين العراقيين المتشددين، وقيام البريطانيين بإعادة احتلال البلد، والاعتقاد بوجود صلة قوية بين اليهود والبريطانيين، والابتهاج الذي أظهره اليهود أمام هزيمة القوات العراقية المؤيدة لألمانيا. واليهود العراقيون، برأيه، كانوا بحاجة للإنقاذ من الصهيونية نفسها، التي وإن حاولت حل مشكلة اليهود الأوروبيين إلا أنها أوجدت مشكلة في العالم العربي.

ولعل واقعة الفرهود تستحق بعض التأني لأهميتها التاريخية. وفي التفاصيل، أن بغداد عاشت في الأول والثاني من حزيران عام 1941 أحداثًا وصفت بالخطيرة وغير المسبوقة، حيث أدت الصدامات إلى حصد العشرات من الأرواح بين يهود ومسلمين، والإضرار بشكل بالغ بالممتلكات العامة والخاصة. وقد استغلت الحركة الصهيونية الحدث لتخويف اليهود، وبث الرعب في قلوبهم، ودفعهم إلى أحضانها، ومن ثم إلى الهجرة إلى فلسطين. ولم ينجح أي من الباحثين –في حدود ما اطلع عليه الكاتب– في كتابة تاريخ دقيق وموثوق لأحداث الفرهود، وبقي العدد الدقيق للضحايا مجهولًا، حيث أعطت كل جهة رقمًا حسب اجتهادها وأهوائها. وننقل هنا الرواية التي رأينا أنها أكثر توثيقا، عن المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني في كتابه «الأسرار الخفية في حوادث سنة 1941 التحررية» (لدى كورية، 1998، ص. 43): «صادف يوم الأحد أول حزيران 1941 عيد زيارة النبي يوشع عند اليهود فخرج لفيف منهم للتنزه عند المطار المدني، والتفرج على مهرجان استقبال الأمير عبد الاله الوصي على العرش بعد فشل انقلاب رشيد عالي الكيلاني، وكانت جماعات من المسلمين والمسيحيين قد خرجت إلى عين المكان للغرض نفسه، فحدثت مشادة كلامية بين أحد اليهود وأحد المسلمين، تطورت إلى عراك عام اشترك فيه لفيف من الطرفين، وأسفر عن جرح 17 يهوديا ووفاة اثنين من الجرحى، واعتبر الحادث عاديًا، انتهى باعتقال المعتدين، وفي المساء أصدر الأمن الداخلي بيانا سمح فيه بالتجول بشكل عادي فاعتبر عموم الجمهور أن الأمور في العاصمة عادية، فلما كان اليهود يعبرون عن ابتهاجهم باندحار الكيلاني وقواته الحليفة لألمانيا، وجدوا أمامهم بعض قطعات الجيش المندحر فأظهر بعض اليهود شماتتهم، في وقت كان البريطانيون يبحثون عن وسيلة لإثارة القلاقل في بغداد، وكان أنصار الكيلاني يريدون وسيلة لإقلاق الرأي العام فحصلت مشادة كلامية تطورت إلى اقتتال توقف مع قدوم الشرطة، وصباح اليوم التالي الثاني من حزيران، خرج الناس إلى الشوارع وهم لا يعلمون شيئا عن أحداث الليلة الفائتة وتكررت مشاكسات الشبان اليهود للجنود العراقيين وتكررت التراشقات بين الطرفين وتطورت من جديد إلى مصادمات دامية. وكون بغداد بلا حكومة في لحظات انتقالية، هاجم الأعراب المحيطون بها بعض الأنحاء وشرعوا في النهب والسب وانضم إليهم بعض الرعاع فوقعت حوادث دامية خلقت الرعب في قلوب الأهالي مسلمين ومسيحيين، ولم يكن على رأس السلطة من يمكنه إصدار أوامر بقمع الشغب حتى وصل الأمر إلى الوصي عبد الإله الذي أصدر أمرًا بقمع العابثين بالنظام وخول استخدام القوة المسلحة، فأسرع لواء الخيالة مع سرايا المشاة المدعومة بالمصفحات، الى شوارع العاصمة وأسواقها فاحتلوا مداخلها وبدأوا بإطلاق النار فقتل 110 أشخاص وجرح كثيرون».

وفي الحقيقة، لم تكن واقعة الفرهود هي الحدث الأول الذي حاولت الصهيونية استغلاله، إذ سبق لها استغلال قضاء الجيش العراقي على التمرد الآشوري نهاية الثلاثينيات، فأخذت تشيع أن هذا الإجراء فاتحة إجراءات أخرى ضد الأقليات ولا سيما اليهود (أحمد، 2013). ورغم أن (الفرهود) قد شكل صدمة قوية لليهود في العراق وفي بغداد على وجه الخصوص، حيث أدى، حسب بعض التحليلات، إلى توقف تطور الهويات الفردية لليهود، وبدء التفكير كجماعة نتيجة انعدام الثقة بين اليهود والمسلمين، إلا أن ذلك لا ينفي وجود قراءات متناقضة للحادثة حتى من وجهة نظر مثقفين يهود عراقيين، فكتّاب مثل أنور شاؤول ومير بصري، واصلوا الإصرار على موقف وطني عراقي، بل قومي عربي بالنسبة لمير بصري، وأكدوا على الانسجام والتعاون بين الطوائف الدينية المتنوعة، مقللين من آثار الأحداث الخطيرة مثل الفرهود، بينما اختلف رأي كتاب آخرين من جيل لاحق، مثل نعيم قطان وحسقيل حداد، الذين واصلوا التأكيد على علاقة الشك المتبادل بين المسلمين واليهود، وأصروا على التفرقة والاضطهاد لليهود، مشددين على أهمية الفرهود ونتائجه. ويبدو التناقض جليا في الحديث عن عدد اليهود الذين قتلوا خلال يومي الفرهود. فبينما يتحدث مير بصري وأنور شاؤول عن مائتي يهودي قتلوا، يتحدث حسقيل حداد عن تسعمائة قتيل، وينقل نعيم قطان عن كبير حاخامات بغداد أنه أعلن عن ثلاثمائة قتيل، وان كان قطان يرفض هذا الرقم، ويدعي أنه تم تقليل العدد لأسباب سياسية (شليبفر، 2007). مع العلم أن لجنة التحقيق الرسمية قدرت العدد بمائة وعشرة، وقدرها رئيس الطائفة اليهودية بمائة وثلاثين.[3]

على العموم، وبمعزل عن حادثة الفرهود المثيرة للجدل، فإن الوثائق الصهيونية نفسها تؤكد أنه لم يكن هناك مشكلة لاجئين عراقيين يهود، فرئيس الوزراء الأول (بن غوريون) هو الذي قرر جلب اليهود من الدول العربية بعد أن كانت الحركة الصهيونية قد استبعدتهم. وحدث ذلك بعد أن شعرت الحركة الصهيونية أنها تحتاج إلى تهجير اليهود من الدول العربية، من أجل تحسين الثقل الديمغرافي لليهود في مواجهة الفلسطينيين، بعد إغلاق منابع الهجرة الأوروبية (جرينبرغ، 2004، ص. 29).[4] حيث إنه وبعد أحداث الحرب العالمية الثانية ووضع اليهود في أوروبا، وارتباطا بمؤتمر بلتيمور في الولايات المتحدة عام 1942 وقراراته الهامة، أصبح تركيز الحركة الصهيونية ينتقل تدريجيا إلى اليهود العرب باعتبارهم يشكلون احتياطيا ذا صلة بالهجرة. وكان ديفيد بن غوريون عرض في خطابه، في كلية الزراعة في رحوبوت عام 1942، (خطة المليون) التي تتلخص في جلب مليون يهودي إلى أرض إسرائيل، على حد تعبيره. وقام إلياهو دوبكين، رئيس دائرة الهجرة اليهودية في الوكالة اليهودية، بشرح المكانة التي يحتلها اليهود العرب في المشروع الصهيوني بقوله: «الكثيرون من يهود أوروبا يتعرضون للإبادة، في الكارثة، كما إن اليهود في روسيا يعيشون في سجن كبير لا يستطيعون الخروج منه» (شنهاف، 2007، ص. 57).

3. شليبفر (2007) نقلا عن عباس شبلاق: Abbas Shiblak. 2005. **Iraqi Jews, History of Mass Exodus**, London,Saqi
4. لمزيد من التفاصيل، انظروا: بن دور، تسفي (1998). تاريخ لا يصدق. في: قراءات نقدية (مركز المعلومات البديلة). ص11.

في الحقيقة، فإن اليهود العراقيين، كما غيرهم، لم يلتفتوا للصهيونية، وبادروا إلى مهاجمتها على نطاق شعبي ونخبوي رسمي. وقد أوجز ليونارد شتاين صاحب الكتاب «تصريح بلفور» بجملة واحدة «لم تستطع الصهيونية قط أن تمسك بزمام اليهود الشرقيين». وأشار إسرائيل كوهين، إلى المعارضة الشديدة التي كان يبديها الحاخام باشي، رئيس الحاخامين العثماني، في وجه تحركات هرتسل. ويشير خالد القشطيني في الموسوعة الفلسطينية، إلى معارضة السلطات الحاخامية في السلطة للمشروع الصهيوني من منطلق ديني يرفض التدخل السياسي والعسكري في إرادة الرب، وتهيبًا من أن يرتب ذلك رد فعل سيئًا تجاه اليهود، إضافة إلى أن هذا المشروع من بنات أفكار أجانب لم تجمعهم بيهود المنطقة رابطة اللغة أو الخلفية الحضارية (عبد المحسن).[5]

ويلاحظ أنه وإن كانت بعض الاعتراضات مقاومة للصهيونية إلا أنها كانت مقاومة سلبية لا تستند جوهريًا إلى معارضة الفكرة الصهيونية بحد ذاتها. وقد وجه مناحيم دانيال، أحد الإقطاعيين الكبار في محافظة بابل، رسالة إلى المنظمة الصهيونية سنة 1922 انتقد فيها بشدة النشاط الصهيوني في العراق، وفي رسالته إلى الأمين العام للمنظمة في لندن ردًا على طلب المنظمة من يهود العراق إرسال تبرعات قال: «إننا نقدر مثلكم النبيلة كجمعية صهيونية كما إننا معجبون بها [..] ولكن موضوع الصهيونية في هذا البلد، العراق، هو ليس موضوعًا مثاليًا [..] تمثل الصهيونية مشكلة يجب التعامل مع أوجهها المتعددة بعناية وحذر، إن هناك اعتبارات خاصة بوضعنا هنا لا تقاس بالاعتبارات الخاصة بيهود أوروبا تفرض نفسها علينا من هذه الناحية» (أعيان).[6]

وقد كان المثقفون والمفكرون اليهود العراقيون يدركون خطر الدعوة الصهيونية، فنشر (يوسف الكبير)، أحد كبار المثقفين اليهود وهو محام شهير، رسالة، في جريدة الأوقات العراقية عام 1938، فند فيها الادعاءات الصهيونية، وهاجم فيها الدعوة إلى خلق وطن قومي يهودي في فلسطين.

ورغم ترحيب سلطات الانتداب البريطانية بزيارات موفدي المنظمة الصهيونية للعراق، فقد تناقص حجم التبرعات التي قدمها اليهود العراقيون خلال 1925 إلى المنظمة الصهيونية. لكن معظم يهود العراق كانوا يتجاهلون هؤلاء الموفدين، وعندما سمحت السلطات العراقية للمنظمة الصهيونية بالعمل رسميًا في العراق، اعترض وجهاء المجتمع اليهودي المحلي على ذلك لدى سلطات الانتداب (أعيان).

وفي الأول من أيلول 1929، قام عدد من اليهود العراقيين بإرسال برقيات إلى جريدتي (العراق) و(النهضة) أعربوا فيها عن دعمهم للموقف العربي المعارض لوعد بلفور، وألقى الشاعر العراقي اليهودي أنور شاؤول كلمة في مؤتمر نصرة فلسطين ومناهضة المشروع الصهيوني، في 13 أيلول 1929، ندد فيها بوعد بلفور،

5. عبد المحسن، جواد (بدون تاريخ). موقف اليهود الشرقيين من الصهيونية، على الانترنت: موقع نداءات من بيت المقدس. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 5 كانون الثاني 2014.
6. أعيان، أحمد باش. الصهيونية واليهود العراقيون 1860-1952، بحث على الانترنت: http://www.almosul.com. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 6 كانون الثاني 2014.

وقد عبر عن فهمه والتزامه الوطني تجاه العراق على نحو دقيق في رسالته المفتوحة إلى السير جيلبرت كلايتون المندوب السامي في العراق عام 1929 بقوله: «أريد أن أخبر فخامتكم أن العراق بعرضه وطوله ينادي بالوحدة الوطنية، وأن العراق بشبابه وكهوله وشيوخه، حضرا وبدوا، يطلب الاستقلال التام الناجز»، وأكد في مذكراته أن الأمة العراقية تنتمي إلى جميع المواطنين بصرف النظر عن الدين (شليبفر، 2007). كما قام ممثلون عن المجتمعات اليهودية العراقية في كل مدن العراق بإصدار بيانات أدانوا فيها الحركة الصهيونية، وأكدوا ولاءهم للمملكة العراقية (أعيان).

لكن التحولات العاصفة في الأربعينيات من القرن الماضي كانت قوية جدًا، وأطاحت حتى بالموقف الأساسي لليهود العراقيين، نتيجة تصاعد الموقف العربي المؤيد للفلسطينيين والغاضب من ممارسات الحركة الصهيونية في فلسطين وسعيها للاستيلاء على هذا البلد. وقد أفرزت التطورات موجات من الدوائر المتصاعدة في علاقات اليهود مع بقية المواطنين. ولا يمكن إغفال الدور الرسمي ودور المنظمات القومية في تعزيز الصراع والكراهية. وإذا كان الموقف الرسمي يبدو متساوقًا وممالئًا للرغبات الاستعمارية ومنصاعًا لإرادتها بالتسليم بقيام إسرائيل، إلا أن موقف المنظمات القومية ينبع من رد فعل أيديولوجي وضع اليهود العرب في نفس المرتبة مع الصهاينة دون تفريق. وقد نشرت جريدة اليقظة البغدادية، على سبيل المثال يوم 16 أيار 1948، مقالة أيدت فيها الأحكام العرفية مستهدفة اليهود العراقيين جملة، باعتبارهم طابورًا خامسًا. كما دعت الجريدة، في عددها يوم 23 أيار 1948، لمقاطعة المتاجر اليهودية في العراق «لتحرير الشعب من العبودية الاقتصادية التي فرضتها الأقلية اليهودية عليه»، ورسميا، في العام 1948، خضع يهود العراق لألاعيب الابتزاز السياسي، ففي محادثة خاصة وغير رسمية مع السفير البريطاني في بغداد (سير هنري ماك)، هدد (نوري السعيد) بطرد 100 ألف يهودي عراقي بغرض إحراج إسرائيل (أعيان).

وطبقا لتقارير الدبلوماسيين الأمريكان والبريطانيين السرية إلى حكوماتهم، خلال آذار 1947، فإن رجال الدين اليهود وفريق من رجال الأعمال والمال كانوا «يعارضون التخلي عن مكانتهم ووضعهم المادي والمعنوي المتميز في العراق مقابل مستقبل غامض في فلسطين» مقابل آخرين منحازين عاطفيًا للصهيونية، ومستعدين لبذل الجهود والمخاطرة بالهجرة إلى فلسطين (أعيان).

وفي 11 كانون الأول 1947، قدّم ساسون خضوري استقالته من منصبه كحاخام لبغداد، وكان مناهضًا للصهيونية ويؤيده وجهاء بغداد لأنهم «وجدوا في الصهيونية مصدر بؤسهم وشقائهم»، وقال في استرجاع عام 1955: «الصهيونية العالمية نصبت نفسها مسؤولة عن يهود العراق مختلقة أخبارًا مزيفة عن مذابح ضد اليهود في العراق»، و«اليهود يعتبرون العراق وطنهم سواء في السراء أم في الضراء» (أعيان).

فشلت الحركة الصهيونية في العراق في الحصول على تأييد قطاعات كبيرة من المجتمع اليهودي العراقي. ولا شك أن اندماج اليهود في حياة الدولة الفكرية والاقتصادية لم يشجعهم على الارتماء في أحضان الصهيونية،

مما دفع المؤسسات الصهيونية لتبني الرأي القائل بإمكان الاعتماد على يهود العراق في مجال التبرعات المالية وليس في مجال الهجرة، وهي وإن كانت تبرعات سخية إلا أنه لا يمكن إلا ملاحظة اقتصارها على أطراف محددة وليس عموم المجتمع اليهودي (أتينجر، 1995).

يمكن الاستنتاج أن أزمة اليهود العراقيين وهجرتهم إلى فلسطين كانت نتيجة لجملة من التحولات في العلاقات المتشابكة محليًا ودوليًا، لعب فيها الجانب الرسمي العراقي والحركة الصهيونية وسلطات الاستعمار أدوارًا مختلفة، وكذلك الصحافة الشعبية العراقية، التي عبرت عن اتجاهات في الرأي العام، كما سبق وأن ذكرنا أعلاه، والتي لم تميز بين اليهود والصهيونية بسبب عمى أيديولوجي أصابها، مرده الفورة الشعبوية الخاصة بالموضوع الفلسطيني في حينه. وكانت معضلة المجتمع اليهودي العربي في العراق أساسًا هي معضلة الاندماج المرتبطة بسقوط التنوير وفكر المواطنة أمام الصهيونية، وفكرتها القاضية بتجميع شعب المنفى، وإحياء إسرائيل. وكان من مظاهر هذا السقوط هزيمة حركة (كل شعب إسرائيل أصدقاء)، التي كان لها الدور البارز في أوساط اليهود العراقيين ويهود إيران، والتي تبنت موقفًا سلبيًا تجاه الحركة الصهيونية. ويمكن عموما الاستنتاج أن وجهتي نظر حكمتا الموقف اليهودي تجاه الصهيونية: وجهة نظر الخوف التي لم يكن لدى معتنقيها مانع من ممالأة الصهيونية والتعاطف مع طروحاتها، ولكن الخوف من ردة فعل المجتمع المحلي، ومن المصير المجهول الذي لم تكن الصهيونية قادرة على توضيحه، منع هؤلاء من مؤازرتها وتبني أفكارها علنًا. وتستند وجهة النظر الأخرى إلى فكرة الاندماج والموقف المبدئي المعارض للصهيونية الغريبة عن الشرق ويهوده.

من الناحية السياسية والحزبية، كان نشاط اليهود محددًا ضمن إطار الحزب الشيوعي السري. وأوائل العام 1945، عندما أجازت الحكومة تأسيس نقابات وأحزاب علنية، انتهز الشيوعيون الفرصة ودفعوا بعدد من أعضائهم لتأسيس جمعية (عصبة مكافحة الصهيونية)، التي انخرط فيها عدد من اليهود (معروف، 1974). إضافة إلى أن الأساليب التي اتبعتها الصهيونية، عبر تغذية المشاعر القومية الدينية، لم تكن ناجحة بسبب صعود تيار الحداثة لدى اليهود العراقيين، وتبني الكثيرين للعلمانية، وعدم حرصهم على التقاليد اليهودية بسبب اندماجهم أو سعيهم للاندماج في مجتمعاتهم (أتينجر، 1995، ص. 87). وقد أصدرت (عصبة مكافحة الصهيونية) في العراق عدة كراسات حول انعدام الصلة بين اليهود العراقيين والحركة الصهيونية، وأصدرت جريدتها (العصبة)، التي نشرت سلسلة مقالات حول فضح الصهيونية وارتباطها بالاستعمار العالمي، وأكدت باستمرار أن ليس لليهود قضية منفصلة عن شعوبهم، معتبرة أن الصهيونية عميلة للإمبريالية وأداة لها، ورأت في الفاشية والصهيونية «توأمين لبغي واحدة هي العنصرية» (المسيري، صفحات: 410-411).

وقد نُسب إلى مؤرخ صهيوني أن الحضور إلى اجتماع صهيوني منظم في بغداد، عام 1942، لم يتجاوز الأربعين شخصًا، في الوقت الذي كان الاتحاد اليهودي الشيوعي المعادي للصهيونية يصدر جريدة في بغداد

بلغ توزيعها 6 آلاف نسخة (شابيرو، 1991، ص. 29). لكن هذا لم يستمر طويلًا، حيث تكالبت ثلاث قوى ضد التيار العلماني الصاعد بقوة: النظام القائم محليًا والخاضع للاحتلال وموقفه الرجعي من جهة، والحركة الصهيونية من جهة أخرى، والتيار الرجعي المتدين داخل الطائفة اليهودية من جهة ثالثة.

وفي الحقيقة، فإن موقف التيار المحافظ المتدين يستحق وقفة. ففي الوقت الذي سعى فيه التيار الحاخامي، لأسباب دينية، إلى معارضة الصهيونية في البداية، وحارب بشدة أفكار (كل شعب إسرائيل أصدقاء) الاندماجية المتحررة، نتيجة حرصه على عدم تداعي شبكة النفوذ التي يفرضها على اليهود، وحماية البنية البطريركية الإكليروسية للمجتمع اليهودي القديم، فإن هذه الطبقة وجدت نفسها تدريجيا في أحضان الصهيونية، ففشلت في المحافظة على نفوذها ومصالحها من جهة، وقدمت رعاياها لقمة سائغة للصهيونية من جهة أخرى.

وقد جاء ذلك كنتيجة ومترافقًا مع سعي الصهيونية لتعزيز فجوة الانعزال عبر التمسك بالشعائر كوسيلة لعزل اليهود عن مجتمعاتهم. ويمكن ملاحظة أن الصهيونية نجحت أخيرًا، بعد الحرب الثانية، بإعاقة الفكر العلماني نتيجة لتزايد المشاعر القومية وتوسيع أنشطة الصهيونية، وكان ذلك مقدمة لتحالف الصهيونية القومية مع الجهاز الديني الذي نظر بعين الحذر إلى انفتاح الطائفة واندماجها في المجتمع النازع إلى الأمام، مما يهدد بالخطر نموذج (الغيتو) المطلوب استمرار تكريسه لأغراض دينية من جهة، ولأغراض تختص، كما ذكرنا، بنفوذ ومصالح الجهاز الحاخامي من جهة أخرى.

والحقيقة، إنه وإن لقيت الصهيونية معارضة من دوائر دينية محافظة، مثل جماعة الحاخام ساسون خضوري-، إلا أن هذه الدوائر لم يكن بمقدورها حرف أنظار الشباب اليهود عن الحركة الصهيونية، وذلك لأن هذه الجماعات نفسها كانت متخلفة البنية، وعقبة في وجه الانفتاح، ولم تستطع تقديم بديل خاص بها، فتم ضرب البديل الآخر المتمثل في العلمانية وطريق الاندماج.

2. سورية ولبنان

يعود معظم يهود سورية ولبنان إلى أصول فلسطينية أو أندلسية (سفاردية)، وقد كان موطنهم الأساسي في سورية في دمشق وحلب، ولم يتجاوز تعدادهم، خلال القرون 16-18، بضعة آلاف، مع وجود تجمعات صغيرة انتشرت في حمص وحماة وبعلبك، وبشكل أقل في طرابلس وبيروت وصيدا، وبشكل محدود في بعض قرى جبل لبنان الدرزية (دير القمر)، وفي حاصبيا (البرق، 2014).

وقد ذكر الرحالة اليهودي - داوود الذي من بيت هيلل- أنه كانت في دمشق، عام 1824، حوالي 200 عائلة يهودية، و600 عائلة في حلب، و15 عائلة في بيروت وطرابلس، ما يقارب 2000 نفس. وبحسب

رحالة يهودي آخر يدعى بنيامين، عاشت، عام 1884، في سورية ولبنان 2000 عائلة، ما يعادل 10 آلاف نفس، كان من بينها 600 عائلة في دمشق (أتينجر، 1995). ويشير أ. فرانكل-، في كتابه (إلى القدس)، أنه عاش في دمشق، عام 1856، خمسة آلاف يهودي، معظمهم من الأشكناز (أتينجر، 1995). وحسب الإحصاء السكاني العثماني في الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، بلغ عدد يهود حلب وما يحيطها 9356 نسمة، ودمشق 6265 نسمة. وكان هناك هجرة إلى لندن وهونغ كونغ والأرجنتين وفلسطين (أتينجر، 1995، ص. 171).

وقد مثلت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول في تاريخ اليهود في سورية، وانتقال أعداد كبيرة من يهود جنوب تركيا وإيران وأوروبا إلى سورية. وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عاش في سورية 3000 تاجر يهودي إيطالي، وعاش في دمشق وحلب، بداية القرن العشرين، حوالي عشرة آلاف يهودي (أتينجر، 1995، ص. 170). وحسب شهادة الرحالة والطبوغرافي النمسوي ألفريد فون كريمر (1828-1889م)، الذي كتب وصفا عن دمشق العثمانية عام 1853، فقد بلغ عدد اليهود، داخل الأسوار، 4000 نسمة، كان ألف منهم فقط ممن يدفعون الضرائب، ما يعني أن 3000 كانوا من اليهود الأجانب.

ونتيجة الصدامات التي رافقت ثورة السوريين الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي عام 1925، هرب الكثير من اليهود الدمشقيين، ولم يتبق منهم، في العام 1926، سوى 6935 نفسًا، وارتفع عددهم، عام 1932، إلى 26250 نفسًا، وعام 1943، إلى 29770 نفسًا، بينما قدر عدد يهود سورية (يهود سوريون وغيرهم)، بعد العام 1947، بـ 5500 نفسًا (أتينجر، 1995، ص. 172).

ورغم أن المصادر تشير إلى أن بوادر ظهور الصهيونية بين يهود دمشق تعود إلى الحرب العالمية الأولى، حيث إن الدعاية الصهيونية قد جلبت أفواجًا من يهود سورية إلى فلسطين، إلا أن اليهود السوريين قاوموا الانتداب الفرنسي، ودعموا المطالب القومية العربية (كيوان، 1996، ص. 50)، وهم، على الأغلب، لم يكونوا صهيونيين، كما لم يهتموا بالأماني الصهيونية السياسية. وفي آذار 1945، تسجل مشاركة اليهود في مظاهرة كبرى في دمشق، تضامنًا مع الشعب الفلسطيني. وقد أرسل حاخام الجزيرة موشي ناحوم برقية إلى الرئيس محتجًا فيها على فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية.

كما كان لهم رد فعل سلبي تجاه قرار التقسيم، حيث قال وحيد مزراحي، النائب عن دمشق في 1947/12/1، في مجلس الشورى: «إن اليهود يستنكرون هذا القرار الجائر ويستنكرون أعمال الصهيونية ويعتبرون الصهيونية عقيدة سياسية غريبة منفصلة عن الدين [..] وأرجو أن يعلم الجميع إننا لا نشاطر الصهيونية عملها وإننا لا نتفق معها في غاياتها وإننا سنكون في مقدمة المجاهدين لدفع أذى الصهيونية عن هذه البلاد». وأعاد الحاخام (صبري ليناد)، بعد سنوات، تأكيد مواقف اليهود الرافضين للصهيونية، معبرًا عن استنكار المجتمع اليهودي السوري لفكرة الوطن القومي اليهودي» (كيوان، 1996، ص. 51).

ولا بد من الإشارة إلى عوامل مختلفة أدت إلى هجرة اليهود السوريين، احتلت فيها الصهيونية مكانة هامشية، حيث إن هناك مؤشرات جدية تشير إلى أن الحركة الوطنية في سورية ولبنان، وكذا في فلسطين، ميزت، بشكل واضح - على خلاف الوضع في العراق –، بين اليهود كأتباع دين والصهيونية. ففي وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، والتي أكدت أن «عداءنا للصهيونية لا يعني تعصبا طائفيًا ضد اليهود، كما يبدو هذا الاتجاه واضحا في أدبيات كثيرة. ولم يحدث الخلط إلا في حالات نادرة وأحداث منفردة، ولأسباب خارجية على الأغلب، ففي حلب مثلًا أدى قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام 1947 إلى هجمات على الكُنس اليهودية أدت إلى حرقها وتخريبها، ووضعت عام 1949 قنبلة في الكنيس اليهودي في دمشق ما أدى إلى مقتل 20 شخصًا، ومما يدل على هامشية الدور الصهيوني أن الهجرة من سورية لم تستهدف فلسطين إلا بشكل قليل، وبسبب انعدام الفرص ودور الوحدات الصهيونية الاستخبارية التي ساعدت ومهدت الطريق وقامت بتهريب الأشخاص عبر لبنان بالتعاون مع بعض المراكز السياسية المتفرنسة».

وقد انقسم يهود سورية من حيث الموقف من فلسطين أو الهجرة إلى مجموعتين رئيستين. ففي الوقت الذي نادت فيه مجموعة حلب بضرورة الهجرة إلى فلسطين للمشاركة في بناء إسرائيل، كانت مجموعة دمشق قريبة من خط اليهود الأوغنديين الذين وافقوا على فكرة التاج البريطاني إقامة دولة يهودية في أوغندا. وقد تمتع يهود حلب بدعم خارجي واسع، فأنشأوا مطبعة، وأصدروا، عام 1921، أول صحيفة يهودية بالعربية (العلم الإسرائيلي) التي تغير اسمها، عام 1946، إلى (السلام)، وكان لليهود منذ تأسيس أول برلمان سوري عام 1936 ممثل واحد حسب المادة 37 من الدستور.[7]

أما في لبنان، فكانت الهجرة اليهودية مرتبطة بالأوضاع السياسية والقلاقل التي واجهتها البلاد، ولم يتعرض اليهود لأي مشكلة في لبنان عكس الادعاءات الإسرائيلية، وأبرزها أنه عندما غزا الإسرائيليون لبنان عام 1982 واحتلوا بيروت، طلب بعض قادتهم من الحكومة الفرنسية رسميًا، ممثلة بسفارتها، مساعدتهم في التحقيق للكشف عن آثار مذبحة مزعومة حدثت يوم 9 أكتوبر 1945، وأودت بحياة 25 يهوديًا لبنانيًا في حي الزاهرية الطرابلسي، وقد جاء الرد الفرنسي الرسمي جازمًا بعدم وجود أي دليل على هذه الادعاءات. وأكبر دليل على ضعف التأثير الصهيوني على يهود لبنان وعدم انجرارهم إلى الصهيونية، أن هجرتهم لم تجر إلا لاحقًا وعلى مرحلتين بصمت وهدوء ملحوظين، الأولى بعد حرب حزيران 1967، والثانية بعد الحرب الأهلية عام 1975، وكانت الهجرة أساسًا إلى أميركا وفرنسا (فرحات، 2014).

3. اليمن

7. طوطل، روبرت. يهود سوريا. في: معابر www.maaber.org/issue_march06/lookout5a/htm. تم استيفاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 6 كانون الثاني 2014.

وقع اليمن تحت الاحتلال العثماني عام 1872، وكان لذلك أثر بالغ في استقرار أحوال اليهود اليمنيين الاقتصادية، ومعاناتهم تلك الأوقات لم تكن ناجمة عن استهدافهم بالذات، وإنما نتيجة القلاقل والاضطرابات التي كانت تعم صنعاء نتيجة للصراع على السلطة، وكذلك غارات القبائل على العاصمة صنعاء.

ومن الملاحظ أن علاقتهم بيهود فلسطين كانت وطيدة، فكانوا يبعثون بتساؤلاتهم في الفقه إلى حاخامات القدس، الذين شكلوا، منذ القرن السادس عشر وخاصة منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، أعلى سلطة روحية لكل يهود الشرق. وبالنسبة ليهود اليمن، فقد كانت فلسطين مركز تنوير منذ القرن السادس عشر لتردي واقعهم الفكري وتطور الأوضاع لليهود الفلسطينيين فكريًا من جهة أخرى (أتينجر، 1995، صفحات 127-132)، وهذا الأمر كان معزولًا عن هجرة اليهود لفلسطين، ولكنه ساهم في حفاظ يهود اليمن على رابطتهم بفلسطين، وهي رابطة قامت على المعتقدات الدينية والأفكار المسيحانية الخلاصية لدى مجتمع ديني اتسم بالسذاجة الدينية وحب الأرض المقدسة. وفي عام 1911، أوفد مكتب فلسطين (تأسس في يافا عام 1908 بقرار من المؤتمر الصهيوني الثامن في لاهاي 14-21 آب 1907 وأوكلت إدارته إلى آرثر روبين) صموئيل إليعيزر يافينيلي إلى اليمن. واعترف (يافينيلي) أن السؤال التقليدي الذي واجهه في كل المناطق التي زارها هو: هل هناك دلائل على قدوم المخلص المنتظر؟ وعندما لم يستطع الإقرار بوجود المخلص تراجع شغف اليهود بالهجرة (أبو جبل، 1999، ص. 167).

بعد الحرب الأولى وإثر تولي الإمام يحيى الحكم في اليمن، وفر لليهود الأمن، ولكنه حجم أنشطتهم الاقتصادية، بحجة منعهم من احتكار مصادر الاقتصاد في اليمن. وكان تدهور أوضاعهم جزءًا من لوحة عامة للتدهور الاقتصادي الذي عم البلاد نتيجة لسياسات الإمام. وقد أدى ذلك لسهولة تأثرهم بالشائعات التي تم بثها من الصهاينة عن شراء البارون روتشيلد لأراض في فلسطين، وقيامه بتوزيعها على اليهود، وهي شائعات كان الغرض منها تشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين وتصوير الحياة الرغدة التي تنتظرهم هناك، أضيف إليها الإعلانات التي وضعها إسماعيل باشا حقي والي اليمن على منازل اليهود، التي تفيد أنه سيسمح لهم بالهجرة وشراء الأراضي في فلسطين، وكان لهذا العمل الدعائي، اقتصادي الأسباب في الأساس وصهيونيها في الهامش الأكبر، تأثيره في هجرة اليهود من صنعاء ومحيطها خلال عامي 1881-1882، مع العلم أن الهجرة الكبرى ليهود اليمن كانت بين أعوام 1949- 1951 ضمن عملية بساط الريح (أتينجر، 1995).

ديمغرافيا حسب الرحالة يامتوف زيماح (كان مدير مدرسة يهودية في بيروت، وقام برحلة إلى اليمن عام 1910 لصالح المحفل الإسرائيلي العالمي)، فقد بلغ عدد اليهود 12106 نسمة، يعيشون في 150 محلة تقريبًا. أما أمين الريحاني، الذي قام برحلة عام 1924، فقدر عددهم بحوالي 20 ألفًا، يعيش ستة آلاف منهم في صنعاء. وعام 1937، قام لاديسلاس فاراغو بجولة، فقدر عددهم بمائة وستين ألفا. ولكن المؤرخ جوزيف شيختمن يؤكد أن أي رقم يتجاوز الخمسين ألفا مبالغ به، وكان هو قد حدد عدد اليهود في اليمن،

نهاية القرن التاسع عشر، بثلاثين ألفا، ويرى أن عدد يهود اليمن ومن ضمنها عدن تراوح بين 45 إلى 50 ألفًا عام 1946 (أبو جبل، 1999). وخلال الحرب العالمية الثانية هُجّر 4267 يهوديًا من اليمن. وهذا ما كشفت عنه يديعوت أحرونوت في الذكرى الستين للنكبة، وهو سابق على عملية بساط الريح (العيسة، 2008). وقد استغلت المؤسسات الصهيونية ما تصفه يديعوت بظروف صعبة عاشها اليمن من جوع وضنك وانعدام أمان، وبدأت بنقل اليهود إلى عدن والتي كانت مستعمرة بريطانية، ثم تم تجميعهم في معسكر صحراوي في حاشد سمي –الخلاص: جيئولا–، وبني لهم معسكر بجوار معسكر للسجناء أقيم في قرية (ميحازبين)، وأدار المعسكرين طواقم بريطانية بإشراف من حكومة الاحتلال في عدن.

إن قصة تجميع يهود اليمن في معسكرات تمهيدًا لتهجيرهم بالتعاون مع الإمام يحيى وسلطات الاحتلال البريطاني، إضافة إلى ما عرف عن يهود اليمن وعلاقتهم الرومانسية غير الصهيونية مع فلسطين، كل هذا يدعم فرضية تضليلهم، وإغرائهم، وتهجيرهم تاليا إلى فلسطين، وأنهم لم يهاجروا بإرادتهم الحرة.

ومن المهم الاشارة إلى عدم وجود رواية عربية موازية لما حدث تلك السنوات، وقد استولى عليهم إيمان عميق بأن الفكرة الصهيونية (إسرائيل) هي فكرة مضادة لأصول الديانة اليهودية، وقد أوضح الحاخام الأكبر ليهود اليمن (يعيش بن يحيى) أن الحياة في (إسرائيل) لا تروقه لمظاهر الانحلال الأخلاقي المتفشي فيها على حد تعبيره.[8]

وهو يزعم، في مقابلة فريدة معه، أن عددهم في اليمن قبل الهجرة كان حوالي ربع المليون نفسًا، مع العلم أن عددًا كبيرا منهم، وبعد رفع حظر السفر، لم يتجهوا إلى فلسطين المحتلة بل إلى لندن ونيويورك، بسبب اعتقادهم ببطلان قيام (إسرائيل). والاعتقاد ببطلان الصهيونية لدى يهود اليمن، إضافة إلى أصوله الدينية، يعود إلى الحملة الضخمة التي قامت بها منظمة (ساتمار حسيديم) التي نشأت في رومانيا في القرن الثامن عشر.[9]

وبالخلاصة، يمكن تلخيص عوامل هجرة يهود اليمن بالنقاط التالية:

1. استغلال الصهيونية للدوافع الدينية، ورغبة اليهود برؤية (أرض الميعاد)، والموت فيها.
2. الترويج لفكرة قرب ظهور المسيح المخلص، وتحقيق عقيدة الخلاص.
3. الهرب من الضائقة والجفاف، والسعي لحياة أفضل.
4. احتدام الصراع العربي الصهيوني، وخوف يهود اليمن من التأثير السلبي عليهم.
5. غياب الحركة الوطنية اليمنية القادرة على التصدي للطروحات الصهيونية وطمأنة المواطنين

8. «يهود اليمن: أسرار طائفة تعتنق مبادئ مضادة لإسرائيل». موقع قناة العربية. 20 أيلول 2004. في: http://www.alarabiya.net/articles/2004/09/20/6465.html. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ: 15 آذار 2014.
9. المصدر السابق.

اليهود تبعا لتخلف البنى الاجتماعية والثقافية في اليمن ككل.

6. انعدام الفرص والخيارات التي جعلتهم يسلمون أمرهم للحركة الصهيونية وموفديها.

4. المغرب

كان مجتمع اليهود المغاربة من أكبر مجتمعات اليهود العرب، وما زال. حيث شكل 50% من اليهود من سكان شمال إفريقيا. وكان اليهود المغاربة في حدود 250 ألف نفس عام 1940، ما يمثل، في حينه، 10% من مجموع سكان المغرب. وقد تمتعوا كما سائر سكان شمال إفريقيا بوضع أهل الذمة حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

يصنف اليهود المغاربة ضمن قسمين، (المغوراشيم) ومعناها (المطارد) وهم يهود الأندلس، و(الطشابيمّ) وهم اليهود الأصليون من أبناء المغرب.

ويوضح الجدول التالي (جدول 2) تغير أعداد اليهود في المغرب ما بين 1911 و1951:

جدول 2: أعداد اليهود في المغرب ما بين 1911 و1951 (بالآلاف)

1911	1921	1926	1931	1936	1947	1951
100,000	110,000	125,000	143,000	186,000	230,000	199,200

المصدر: أتينجر، 1995، ص. 401.

أدى قيام إسرائيل عام 1948، وانتهاء عهد الحماية الفرنسية والإسبانية في المغرب عام 1956، ووقوع حرب 1967، إلى هجرة الكثير من اليهود المغاربة إلى فلسطين، وبعضهم إلى فرنسا وكندا، وبنسبة أقل إلى إسبانيا (الطيار، 1990، ص.235).

عمل اليهود المغاربة في العديد من المهن، وقد كان تجار السلطان من الطبقة اليهودية البرجوازية بالذات، وتولوا إدارة أموال السلطنة في عملياتها مع العالم المسيحي، حيث لعبوا دور الوكيل والوسيط التجاري بين الدول الأوروبية والمغرب، كما منحتهم السلطات المحلية مسؤولية تسيير شؤون الضرائب والجمارك (هيكل، 2007، صفحات: 29-30).

وتجب الملاحظة هنا أن تحسن أوضاع البرجوازية اليهودية كان يقابله تدهور أوضاع غالبية المجتمع اليهودي، الذي لم يكن يتمتع طبعا بعمومه بذات النفوذ والقدرة على الوصول إلى المنافع المختلفة. وبعد عودة الأوضاع للتدهور في عهد محمد الرابع، نتيجة للاحتجاجات التي أبدتها شخصيات مغربية هامة رأت في اعتماد السلطنة على اليهود تدهورًا في النظام، سعى اليهود للحصول على رعاية الدول الأوروبية،

مما أثار غضب السلطات المحلية، وقد حصلوا على ذلك مثلًا في الاتفاقية المغربية- الإسبانية عام 1861، والتسوية المغربية –الفرنسية عام 1863. وإذا كان مندوبو المغرب لم ينجحوا في إطار مؤتمر مدريد عام 1880 في إقناع الدول الأوروبية بضرورة التقليل من عدد اليهود المتمتعين بالحماية، إلا أن المؤتمر وافق على طلب المغرب الداعي لتبني مفهوم المواطنة المغربية، وكانت هذه الحالة مدعاة هياج اليهود الذين لم يروا أفقا للاندماج (بن منصور، 1985، صفحات: 103-104 وما بعدها).

انقسم اليهود إلى فئتين، حيث تمتع عدد كبير منهم بالجنسية الفرنسية، وتحدثوا الفرنسية، والجزء الآخر حافظ على طبيعته العربية. وعندما شعر اليهود المتفرنسون بقرب استقلال المغرب، وأن الحماية الفرنسية سترفع عنهم، شد معظمهم الرحال إلى فرنسا، بينما بقيت الفئة الأخرى تبحث عن سبيل للنجاة، ووقعت في براثن الصهيونية.

وبالعودة إلى الأرقام، فحسب تعداد أجرته سلطات الحماية الفرنسية لسكان المغرب في المنطقة الفرنسية عام 1936، ونشر في الصحيفة الرسمية الفرنسية في 14 تشرين الأول 1938، كان إجمالي عدد اليهود 182 ألف نفس، وخلال ذلك الوقت كان من الممكن إحصاء نحو 20 ألفًا في المنطقة الإسبانية والدولية، مع إضافة 8 آلاف من غير المغاربة.

وحسب إحصاء 1947، كان هناك 203 آلاف نفس، ما يعادل 2.35% من مجمل تعداد السكان، في المنطقة الفرنسية (الريف في الشمال وسواحل المتوسط والأطلنطي)، فيما بلغ عدد اليهود في المنطقة الإسبانية 25000 نفس، منهم 10 آلاف في طنجة الدولية و13667 في المدن، والباقون في الريف والبادية (هيكل، 2007، ص. 20).

وتشير إحصائيات متعددة (هيكل، 2007، ص. 63) إلى هجرة 1000 يهودي فقط ما بين 1919-1947 إلى فلسطين. وكان الهدف الرئيسي للحركة الصهيونية من انخراط يهود المغرب في النشاط الصهيوني ممثلًا في الحصول على المساهمات المالية لدعم الحركة في أوروبا.

وتعود بدايات الحركة الصهيونية في شمال إفريقيا إلى سنوات 1897-1900، عندما قررت اللجنة الصهيونية العامة تعيين الدكتور (فالنسين الجزائري) ممثلًا للحركة في دول المغرب العربي، وكانت بداية الانتشار في تطوان وموغادير وآسفي وغيرها.

وقد تعامل عامة اليهود مع مسألة الهجرة كفريضة دينية، جاهلين الطابع العلماني للحركة الصهيونية التي نجحت في إخفائه مؤقتًا، مركزة على الطابع المسيحاني الخلاصي، وتقديم الصهيونية كامتداد واستمرار وإحياء لليهودية.

ولا شك أنه كان ثمة عدد من العوائق الصادة للانخراط اليهودي المغربي في الصهيونية، نجملها فيما يلي:

1. تأسست الروابط الصهيونية في المغرب على يد ناشطين صهيونيين غير محليين من الأوروبيين دون معرفة بالتوجهات السياسية للفكر الصهيوني (هيكل، 2007، ص. 70).
2. اتسمت العلاقة بين الروابط الصهيونية في المغرب والحركة الصهيونية العالمية بسوء التواصل، بسبب عامل اللغة على وجه الخصوص، حيث اعتادت الحركة الصهيونية إرسال المواد الدعائية بلغة اليديش أو الألمانية، بينما كان يهود المغرب لا يجيدون إلا الفرنسية أو العربية والعبرية.
3. عجز الحركة عن التغلغل في الأوساط المثقفة، كون هذه الأوساط كانت خاضعة للنموذج الفرنسي الذي تبنته مدارس الأليانس (هيكل، 2007).
4. يضاف إلى ذلك خيبة الأمل والإحباط لدى يهود المغرب من سياسات الحركة الصهيونية التي لم يكن هدفها تهجيرهم في البداية إلى فلسطين، ولم تقدم لهم يد العون، وأغلقت في وجههم منافذ الهجرة ومنافذ الدخول إلى فلسطين، حيث انصبت أولوياتها على جمع التبرعات، كما انعكس ذلك في مقالات هيئة تحرير صحيفة -المستقبل المصورة- المقربة من الحركة يوم 23 آذار 1927 «لا نرغب بالحصول على الذهب الأمريكي فحسب، بل على الذهب المغربي أيضًا».

إلا أنه وكما في العراق، اقتصر جمع الأموال على جزء من الطبقة القادرة، التي بدأت في نهاية الثلاثينيات، تنتهج سياسة متحفظة مع الصهيونية، مشترطة حصول التنظيم الصهيوني في المغرب على اعتراف السلطات، وأن يتوقف عن أي عمل يسبب مخاطر من أي نوع لهذه الطبقة، مع السكان المحليين.

كما كان زعماء هذه الطبقة يسارعون للتحول إلى معارضة الصهيونية في حال عدم موافقة السلطات، كما كانوا يحجمون عن أي نشاط صهيوني، بل يعارضونه بشدة في وقت اشتداد الأزمات في فلسطين.

وعندما صعد مثقفون من الطبقة الوسطى ما بين 1918-1923 إلى قيادة التنظيم الصهيوني في المغرب، لم يحظوا بأية رعاية أجنبية، كونهم من المحليين. وسرعان ما تسلمت القيادة مجموعة من المثقفين المتفرنسين حملة الجنسية الفرنسية، وقد مثلت هذه الفئة نسبة ضئيلة في مقابل الدوائر المثقفة اليهودية العريضة التي عبرت عن تحفظها ومعارضتها في كثير من الأحيان للنشاط الصهيوني (هيكل، 2007، ص. 77).

لا شك أن هناك العديد من العوامل التي ساهمت بدفع الأغلبية اليهودية في المغرب إلى أحضان الصهيونية، رغم طابع التعلق الديني الخلاصي، البعيد كل البعد عن الأيدولوجية الصهيونية. ومن أبرز هذه العوامل رفض السلطة الفرنسية منح الجنسية الفرنسية لليهود المغاربة، ما ساهم في ابتعادهم عن ثقافة الأليانس، ووجدوا أن تحررهم الذاتي لن يكون من خلال النموذج الفرنسي، فبدأوا بالتقرب للصهيونية التي استغلت الوضع منذ الثلاثينيات، حتى أن الأليانس نفسها، والتي شكلت منذ 1862 نموذجًا مواجها للصهيونية،

أصبحت تتبنى وجهة نظر معتدلة تجاهها، ثم أصبحت شريكة لها (هيكل، 2007، ص. 75).

وثمة أسباب عديدة لتحقيق الحركة الصهيونية نجاحات في المغرب، وتعميق الانجذاب الشعبي اليهودي إليها، منها ما حدث قبل الحرب العالمية الثانية، وأثناء الحرب، وبعدها.

فعشية الحرب الثانية، فشلت سلطات الحماية الفرنسية في سن قوانين تفصل اليهود تمامًا عن الحكم المغربي وإلغاء وضعهم كرعايا للسلطان، حيث رفضت منحهم المواطنة الفرنسية أو أية امتيازات قانونية، ما أدى، كما ذكرنا، إلى انهيار النموذج الفرنسي، واتجاه اليهود لقطع صلاتهم مع الأليانس، وإنهاء أحلامهم الفرنسية. ترافق ذلك مع التطورات السياسية في فلسطين عامي 1936-1939، وتنامي الاستيطان، والدعوة لزيادة الهجرة. كل هذا فتح لهم (نافذة أمل) في اتجاه جديد.

الاختراق الكبير حصل أثناء الحرب، وتحديدًا بين عامي 1939-1945، حيث غيرت الأحداث النازية جوهريًا علاقات المؤسسة الصهيونية باليهود، وارتبط ذلك أساسًا بإغلاق منابع الهجرة الأوروبية، وحاجة الحركة الصهيونية لمنابع جديدة لاستمرار الضخ الديمغرافي في فلسطين. ترافق ذلك مع الآثار السلبية لحكم فيشي 1940-1942، والتغير العنيف في العلاقة مع فرنسا، وتراجع الأليانس عن سياساتها الموالية لفرنسا، واتجاهها للانخراط في الصهيونية، مع ما رافق هذه الفترة من ظهور حركات استقلال قومية، ومخاوف اليهود من خروج فرنسا من المغرب وتركهم في العراء.

أدت هذه التطورات كلها إلى تغيير سياسات المنظمة الصهيونية في التحول من جمع التبرعات إلى التأهيل للهجرة، ولكن كل تلك العوامل كانت عوامل خارجية. وسنجد أن الخروج اليهودي من المغرب له أسباب مباشرة يمكن تلخيصها بما يلي:

1. بحلم الخلاص المسيحاني كفرض ديني، وتحقيق حلم الأنبياء.
2. الخوف المباشر الذي اعتلى مجتمعهم نتيجة الخروج الفرنسي، والخوف من التحول المقلق للأحداث، وخسارة استفادتهم المباشرة من النظام الاستعماري.
3. أسباب ثقافية نبعت من القلق من نظام التعريب، بعد ضم ثلث المؤسسات التعليمية التابعة للأليانس إلى إطار وزارة التربية.
4. سبب اقتصادي من اتخاذ الحكومة الاستقلالية إجراءات اقتصادية تؤدي إلى سلبهم امتيازاتهم.
5. سبب سياسي يلخصها جميعًا، مرده تقارب المغرب مع نظام عبد الناصر في مصر، وتنامي التيار القومي، ما أثار مخاوف تتعلق بالأمن الشخصي (هيكل، 2007، ص. 92).

وقد وجد هؤلاء أن إسرائيل هي المنفذ الوحيد بعد أن أغلقت فرنسا أبوابها في وجوههم. وكل هذه الأمور التي ذكرناها تعكس أمرًا أساسيًا هو عدم وجود أي سبب صهيوني جوهري للهجرة.

ويلاحظ أن رد الفعل لم يكن موحدًا، فأبناء الطبقة الثرية كانوا يميلون إلى فرنسا، وتوجه أغلبهم إليها وإلى دول غربية أخرى بحكم قدراتهم الاقتصادية، والطبقة المتوسطة التي تلقت أصلا ثقافة وتعليما فرنسيين، عندما دعتهم الحاجة هاجر معظمهم إلى فرنسا، ولكن هجرتهم إلى إسرائيل لم تكن خيارًا أولًا، وأغلبية المستجيبين للصهيونية كانوا ممن لم يملكوا القدرات أو أي خيار آخر من الطبقة الفقيرة. وبالتالي، لم تكن الهجرة صهيونية بقدر ما كانت بحثًا عن أوضاع أفضل، يعكس ذلك أن أبرز الناشطين الصهاينة لم يكونوا من ضمن المهاجرين إلى فلسطين (هيكل، 2007، ص. 107).

5. مصر

منذ العام 1805 وإلى 1948، شهد المجتمع اليهودي في مصر تطورًا وازدهارًا في عهد حكم أسرة محمد علي، فتمتعت برعاية الحكومة. كما شجع تسامح (محمد علي) وخلفائه على قدوم الأجانب بأعداد كبيرة، ومنهم يهود من جهات متعددة من البلقان وشرق أوروبا واليونان. وقد تحددت وضعية اليهود مبكرا من قبل (محمد علي)، الذي، وبعد طرد الموظفين الأجانب من حكومته، أمر عام 1828 بإبقاء صراف المواشي اليهودي، لأنه في المقام الأول مصري، وأن قرار العزل الذي أصدره يخص الأرمن والروم غير المصريين «أما المسلمون والأقباط واليهود فإنهم مصريون» (عبد الظاهر، ص. 18).

ويوضح الجدول التالي (3) أعداد اليهود في مصر ما بين 1897 و1937.

جدول3: أعداد اليهود في مصر ما بين 1897 و1937 (بالآلاف)

*1800	*1850	*1882	1897	1907	1917	1927	1937	*1947
5,000	7,000	10,000	25,200	38,600	59,600	63,550	62,953	65,641

المصدر: أتينجر (1995). ص. 401. تم التعديل على الجدول بإضافة الأعمدة التي تحتوي (*)، مستخرجة من الإحصاءات العامة للقطر المصري: موجودة في: عبد الظاهر (بدون تاريخ). ص.27.

وكان إحصاء العام 1897 هو أول إحصاء رسمي مفصل لمصر، حيث بلغ التعداد العام للسكان 9,734,000 نسمة، وبلغ عدد اليهود 25,210، عاش في القاهرة 11,609 نسمة، وفي الإسكندرية 9,831 نسمة، وتوزع الباقي على مدن عدة خصوصًا المنصورة، وطنطا، والمحلة الكبرى. وتعود الزيادة الملحوظة في إحصاء عام 1917 إلى تدفق ولجوء 11,277 من يهود فلسطين إلى مصر في الحرب العالمية الأولى عام 1914.

ويشير مصدر آخر أن عددهم بلغ عام 1947، في عهد الخديوي فاروق-، 65,639 نفسًا.تمتع اليهود المصريون، في ظل دستور 1923، بحقوق المواطنين، حيث أقر هذا الدستور مبدأ المساواة في الحقوق المدنية والسياسية، وعاشوا في كنف رعاية الحكام حتى 1952.

وإذا كانت علاقة اليهود بحكام مصر جيدة في مجملها، فقد استطاعوا كأفراد إقامة علاقات طيبة مع الحركة الوطنية المصرية، فاكتسبوا ثقة الوطنيين المصريين؛ وتسلم أحدهم وهو يوسف باشا قطاوي منصب وزير المالية في حكومة سعد زغلول عام 1924، ثم اختير وزيرًا للمواصلات في حكومة أحمد زيود باشا عام 1925.

وكان قد وفد إلى مصر عام 1896 ماركو باروخ الذي سعى إلى تأسيس هيئة صهيونية، فأنشأ عام 1897 جمعية (باركوخفا) الصهيونية، وكان معظم قادتها، في سنواتها الأولى، من الأشكناز. ورسميًا، فإن (منظمة الصهيونيين) في مصر برئاسة (جاك موصيري)، التي أسسها عام 1917 (ليون كاسترو)، تعد أول فرع رسمي للمنظمة الصهيونية العالمية في مصر.

نشطت الصهيونية في مصر بشكل كبير بحكم تدفق اللاجئين من تركيا زمن الحرب، وسعى (فلاديمير جابوتنسكي) إلى إنشاء قوة مسلحة بهدف استخدامها في المساومة السياسية مع بريطانيا.

وأدت الجهود إلى تشكيل فوج البغالة المؤلف من 500 متطوع، منهم 350 من يهود فلسطين، و150 من يهود الإسكندرية (يئور، بدون تاريخ، ص. 90)، ثم تشكلت الكتيبة رقم 48 بقيادة ضابط يهودي متصهين (نصار، 1980، ص. 113).

وقد قدر عدد اليهود المصريين قبيل العام 1948 بـ75 ألف نفس. وبسبب الوضع المميز لهم في مصر اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، فإن أرقام الهجرة كانت ضئيلة قبل 1948، حيث هاجر منهم إلى فلسطين 2000 شخص فقط (شمالي والدجاني، 1990، ص. 25).

ويمكن القول عمومًا أن علاقة اليهود في مصر لم تكن سلبية تماما مع الأمل الصهيوني. فعندما صدر وعد بلفور، أقامت المنظمة الصهيونية حفلًا بمدينة الإسكندرية، حضره محافظ المدينة حينها أحمد زيود باشا وكبار رجال المجتمع اليهودي، واختتم بكلمة لـجاك موصيري رئيس المنظمة، ولا يوجد معلومات عن عدد الحضور في هذا الحفل (نصار، 1980، ص. 25). ولكن يتوفر لدينا معلومات عن حفل آخر أقيم تحت رعاية اللجنة المركزية لمنظمة الصهيونيين يوم 11 تشرين الثاني 1917، حضره جمهور غفير (7,000-8,000) شخص، وحضره أيضا زيود باشا ووفود تمثل 20 منظمة مختلفة في مصر وفلسطين، وحضره كذلك ديللا بيرجون حاخام الإسكندرية.

وفي مواجهة النشاط الصهيوني المحموم، ظهرت منظمات يهودية مقاومة للنشاط الصهيوني، أبرزها

(الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)، التي كانت قد نشأت عن اندماج فصيلين انشقا سابقًا عن (الاتحاد الديمقراطي)، الذي كان أسسه هنري كورييل مع آخرين (عبد الظاهر، ص. 137). وقد سعت حدتو إلى تكوين (الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية) المعروفة باسم (رابطة مكافحة الصهيونية)، التي تأسست في أيار 1947 (نصار، 1980، ص. 29)، وقد أصدرت بيانًا «ضد الصهيونية: في صالح اليهود، في صالح مصر»، وحددت أهدافها:

1. الكفاح ضد الدعاية الصهيونية التي تتعارض مع مصالح كل من اليهود والعرب.
2. الربط الوثيق بين يهود مصر والشعب المصري في الكفاح من أجل الاستقلال والديمقراطية.
3. العمل على التقريب بين اليهود والعرب في فلسطين.
4. العمل على حل مشكلة اليهود المشردين (المشتتين في بعض المصادر).

وقد قصرت الرابطة عضويتها على اليهود المصريين فقط انطلاقا من اعتبار تثبيت المعارضة اليهودية المبدئية للصهيونية، وأن مقاومة الصهيونية لها أساس مبدئي كونها حركة عنصرية، وأساس وطني كونها حليفة للاستعمار (عبد الظاهر، ص. 138). وحذرت، في نداء آخر إلى يهود مصر، من أكاذيب الدعاية الصهيونية. ولكن وزارة الشؤون الاجتماعية رفضت التصريح للرابطة بالإشهار، ثم أمر محمود فهمي النقراشي باشا رئيس وزراء مصر بحلها في حزيران 1947 بحجة المحافظة على النظام والأمن العام في البلاد. وقد قال عزرا هراري-، سكرتير الرابطة، بأن الصهيونية تحظى بتأييد البوليس المصري نفسه (عبد الظاهر، ص. 139). وقد انحلت الرابطة مع استمرار النشاط الصهيوني. وتعكس أقوال (هراري) وحل الرابطة حقيقة أن السلطات المصرية، آنذاك، لم تهتم برصد النشاط السياسي لليهود ما عدا اليساري والشيوعي، غاضة الطرف عن النشاط الصهيوني.

من جهته، كان رينيه قطاوي-، رئيس (الطائفة اليهودية) في ذلك الوقت، يبذل مساعيه لوقف النشاط الصهيوني في البلاد، حرصا على مكانة اليهود وعلاقتهم الطيبة بالمصريين (عبد الظاهر)، وكذلك اتبع حاييم ناحوم-، كبير حاخامات، القاهرة ذات الطريق.

وبعكس موقف الحكومة من رابطة مكافحة الصهيونية، فإنها لم تصدر حتى عام 1948 أي قانون بحظر الأنشطة الصهيونية، وإن كان الاهتمام بها بدأ منذ 1945، عندما نظم الإخوان المسلمون مظاهرات في 2 تشرين الثاني ضد وعد بلفور، تحولت إلى أعمال فوضى، هوجم خلالها الحي اليهودي، واشتعلت النيران في المعبد الأشكنازي، مما زاد قلق اليهود، ودفع السلطات للاهتمام بالنشاط الصهيوني في موازاة اهتمامها بنشاطات الإخوان، واتخذت، عام 1948، قرارًا بعدم مغادرة أي يهودي البلاد إلا بتصريح من السلطات، وصودرت ممتلكات حوالي 100 شركة يهودية متصلة بالصهيونية وقيادة الاستيطان (أتينجر، 1995،

ص. 431). واعتقلت السلطات مئات اليهود من صهاينة وشيوعيين، وجرت عمليات انتقامية مبعثها الغضب الشعبي ضد اليهود في شهور تموز وأيلول وتشرين الثاني، أدت إلى مقتل وإصابة العشرات من يهود القاهرة والإسكندرية، مما سارع بتصفية الوجود اليهودي رغم الهدوء السائد أعوام 1949-1953. ولكن سرعان ما تغيرت الأوضاع عام 1954 بمبادرة صهيونية هذه المرة، حيث، وبعد أن اتفقت مصر مع البريطانيين على بنود اتفاقية الجلاء، وضعت المخابرات العسكرية في الجيش الإسرائيلي خطة للتخريب في مصر تحت اسم –عملية سوزانا–، وبدأ التنفيذ في 2 تموز 1954. وانكشف أمر الشبكة بعد شهرين، وأعتق جميع أعضائها، وعرفت، إعلاميا، باسم «فضيحة لافون» نسبة إلى بنحاس لافون، وزير الدفاع حينها في حكومة ديفيد بن غوريون.

وتشير المصادر إلى أن معظم اليهود المصريين كانوا يشعرون بالأمن والراحة فترة الثلاثينيات. ويلاحظ أنه في الفترة ما بين 1917 و1947 لم يغادر سوى 4,020 يهوديًا فقط إلى فلسطين، وكان جزء كبير منهم أصلًا من اليمنيين أو المغاربة أو الأشكناز الذين أقاموا في مصر بشكل مؤقت (بينين، 2008، ص. 227)، ومن البديهي أن يكون منهم يهود فلسطينيون من الذين وصلوا إلى مصر عام 1914. ويمكن قياس قوة الصهيونية في نهاية الحرب العالمية الثانية بحقيقة أنه أثناء الإعداد للمؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين عام 1946، قام 7,500 يهودي فقط (10% فقط من مجتمع اليهود المصريين) بشراء شيكلات (تعني دفعهم لرسوم العضوية، ما يخولهم التمثل في المؤتمر).

ولمزيد من التفصيل، فإنه منذ أيار 1948 وحتى نهاية العام، هاجر من مصر 179 يهوديًا فقط، وفي 1949، هاجر 7,145 شخصًا، وفي 1950، ترك البلاد 7,178 شخصًا، وعام 1951، هاجر 2,086 فردًا، أي أن هناك 16,588 يهوديا مصريا هاجروا إلى فلسطين (إسرائيل) من مجموع المهاجرين البالغ 25,186، أي من ترك مصر تبلغ نسبتهم 38.3%، هاجر منهم 57.6% فقط إلى فلسطين (إسرائيل) (عبد الظاهر، ص. 155).

وكانت قوة الدفع التي حصلت عليها الصهيونية في الحالة المصرية ناتجة عن ثلاثة عوامل خارجية: المبعوثين الصهاينة من فلسطين، والنشطاء الصهاينة بين قوات الحلفاء، والفيلق اليهودي الفلسطيني المتمركز في مصر؛ وبالأساس، سلسلة الأحداث التي شجعت اليهود المصريين على الخروج باستنتاجات عن مستقبلهم قائمة على فهم خاص لمغزى الكارثة التي حلت بيهود أوروبا، فهم ناتج عن وجود طائفة أشكنازية كبيرة في مصر أكثر تأثرا بالأحداث الأوروبية من المجتمعات المحلية (عبد الظاهر، ص. 228).

وفي النظر إلى موضوع اليهود المصريين، تجب ملاحظة أن أقلية ضئيلة فقط كانوا نشطاء صهاينة حتى بعد العام 1948، وأن معظم اليهود الذين غادروا مصر بعد 1948، خاصة هؤلاء الذين لديهم خيار وإمكانات، لم يذهبوا إلى فلسطين (إسرائيل) (عبد الظاهر، ص. 57).

ويحلل جيلبرت كاباسو أرقام الهجرة مثبتًا أن خيار يهود مصر لم يكن إلى (إسرائيل)، فقد هاجر منهم 15,000 إلى البرازيل، و10,000 إلى فرنسا، و9,000 إلى الولايات المتحدة، ومثلهم إلى الأرجنتين، و4,000 إلى بريطانية، وأعداد أقل إلى كندا وإيطاليا وأستراليا، وهذا الرقم الذي يبلغ 47,000 يعادل ثلثي تعداد المجتمع اليهودي في مصر، ما يتعارض مع ادعاءات الوكالة اليهودية بخصوص الهجرة إلى فلسطين، ما لم نفترض وجود 85,000 يهودي قبل 1948، وهو رقم بعيد كل البعد عن كل التقديرات (عبد الظاهر، ص. 171)، وتدل على أنه فقط أقل من ثلث أعداد اليهود ذهبوا إلى فلسطين (إسرائيل)، ويعود ذلك، كما في كل مكان آخر، إلى أنها الجهة الوحيدة التي كانت متاحة لهم بعد اندلاع حرب 1948 أساسًا، ثم حرب 1956، وهذا يطابق ما حصل في العراق واليمن والمغرب، وما سنلحظ حدوثه في مجمل شمال إفريقيا.

6. شمال إفريقيا: ليبيا – الجزائر- تونس

تعود بدايات الحركة الصهيونية في شمال إفريقيا إلى سنوات 1897-1900، عندما قررت اللجنة الصهيونية العامة تعيين الدكتور «فالنسين» الجزائري ممثلًا للحركة في دول المغرب العربي، كما ذكرنا سابقًا، رغم مشاركة ممثل عنها في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 في بازل ضمن الوفد الفرنسي المشارك. وفي حقيقة الأمر، لم تبد المؤسسات الصهيونية اهتمامًا مهمًا بيهود شمال إفريقيا، إلا أن مراسلات هذه المؤسسات تضمنت اهتمامًا بترويج (الشيكل) وأسهم الاستيطان (أتينجر، 1995، ص. 416).

في كتابه «الوطن المسيطر» الصادر في باريس عام 1968، قدم الأديب والمفكر اليهودي التونسي ألبير ميمي وصفًا بالغًا لمشاعر اليهود واغترابهم عن واقعهم المحلي في تلك الأوقات المتقلبة، ولعل شهادته المقتضبة تعكس ليس فقط حال ومشاعر يهود تونس، بقدر ما تعكس –كما يثبت التحليل والمراجعة- مشاعر مجمل المجتمعات اليهودية المحلية في المغرب العربي بأسره مع بعض الفوارق البسيطة. يقول ميمي «كان التونسيون ينظرون إلي بوصفي مواطنًا من الفئة الثانية، ومن هنا، لم تكن لي أية حقوق سياسية، كما لم يكن لي حق التقدم إلى الوظائف، وكانت اللغة الفرنسية هي اللغة الأم لليهود، وكان مظهرهم أوروبيًا بالكامل، ومن ثم فإنهم كانوا متفوقين على المسلمين، وبالرغم من أن هذه الفروق جعلتهم يتعرضون لمضايقات السكان، إلا أنها جعلت الفرنسيين يعاملونهم بشكل مختلف عن معاملتهم للمسلمين، الذين كانوا يشكلون، بالنسبة للفرنسيين، أدنى طبقات السلم الاجتماعي. وبينما احتقر المسلمون جهود اليهود الرامية إلى التقرب من الأقلية الأوروبية الحاكمة، فلم يكن الأوروبيين مستعدين لتقبل اليهود الذين حاكوا تقاليدهم، وكان إحساس اليهود بالاغتراب عن الأقلية المسلمة وعدم القبول من قبل الأوروبيين، يعد ملمحًا أساسيًا من ملامح حياتهم في شمال إفريقيا في الفترة الاستعمارية» (أتينجر، 1995، ص. 407). يقود هذا الوصف إلى تحديد ما يمكن أن نسميه «حالة الحافة» في الوضعية التي يجد فيها اليهودي نفسه مقحمًا على

معادلة المستَعمر –المستَعمَر، فيجد نفسه في الوسط، ويشترط فيه حمل خصائص محددة تبرر الانضمام إلى أي من الطرفين، و(وضعية الحافة) وضعية مأزق أساسًا، حيث إنها تجعل صاحبها في وضعية صراع دائم، وهو صراع يأخذ أشكالًا متباينة نتيجة للمغريات الموجودة على الجانبين، وأيضًا السلبيات التي يمكن حصدها من الانضمام لأي من الجانبين، ولكن هذا لا يعني أنه يكون حرًا في خياره، فثمة عوامل موضوعية وذاتية، قسرية وإرادية، تفعل فعلها في التوجه المحتمل (جابر، 2004، ص. 32).

ولعل من المناسب الإشارة هنا إلى أن قسما كبيرًا من يهود شمال أفريقيا كانوا مستفيدين من مرسوم (كريمييه) عام 1870، الذي منح اليهود حق حمل الجنسية الفرنسية، ولكن السياسات الفرنسية المتعاقبة كانت انتقائية في تفسير وتطبيق القانون، على جميع اليهود في المستعمرات، مستغلين احتواء المرسوم على مفردة (الجزائر) تحديدًا، ما سيحدث مفارقات هامة متصلة من جهة بمأزق وحيرة وجودية، وسنلاحظها في رد فعل هؤلاء على مختلف التحولات التي ستطرأ على وجودهم، وما يهمنا هنا هي مواقفهم وردود أفعالهم تجاه الفكرة والأنشطة الصهيونية.

7. ليبيا

من المفيد، بداية، إلقاء الضوء على بعض الأرقام التي تعكس الوجود والحراك الديمغرافي لليهود في ليبيا في مرحل مختلفة، حيث يبين الجدول التالي (4) أعدادهم ما بين أعوام 1911 و1945.

جدول 4: اعداد السكان اليهود في ليبيا بين أعوام 1911 و 1945 (بالآلاف)

1945	1939	1936	1931	1911	1907*
81,800	30,400	27,600	24,100	142	13,468

المصدر: أتينجر (1995). ص. 401. مع ملاحظة أن الرقم الخاص بالعام 1911 شمل يهود طرابلس فقط، ومن الممكن إضافة يهود قورينا (الشحات حاليًا) الذين تراوح عددهم بين 2000 إلى 3000 نفس. والعمود الأول (*) استنادًا إلى النفوس الليبية عام 1907.

وثمة إحصاءات أخرى تتعلق باليهود في ليبيا تعود إلى العام 1905، حيث بلغ عددهم، حسب إدارة النفوس، 13,486 (ناجي، 1995، صفحات: 15-16)، وحسب مصدر آخر (كورو، 1971) بلغ عددهم، عام 1911، حوالي 6,910، بينما يشير هنريكو أغستيني في كتابه سكان ليبيا (أوغستيني، 1990)، الذي أصدره استنادا إلى الإحصاء الذي أجراه بأوامر السلطات الإيطالية، إلى أن عدد اليهود عام 1917 بلغ 6,910 نفسًا، ولعل من أبرز الإحصائيات أهمية إحصاء 1939 الذي نشر عام 1940، وتعود أهميته إلى أنه سبق مرحلة هجرة اليهود، إذ يقدر عددهم حينها بـ 30,578 نفسًا.[10]

10. التقويم السنوي لعموم قطر ليبيا (1940-1941). ص.17.

على العكس من موقف اليهود الإيطاليين والأوروبيين عمومًا، والذين كانوا يعيشون في ليبيا، فإنه كان واضحًا أن اليهود الليبيين لم يشتركوا في عمليات التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا، ولم يساهموا في عمليات الغزو العسكري، وإن كانت بعض التقارير تشير إلى أن التجار منهم اقتصر دورهم على بيع المواد الغذائية والاستهلاكية للجنود الإيطاليين كنوع من الاستفادة المادية (بركات، 2000، ص. 66)، وإن كان هذا لا يعني أن التجار الليبيين أنفسهم لم يتورطوا في هذا الأمر الذي تتجنبه المصادر ذات الطابع الوطني على الأغلب.

ولكن بما يخص اليهود، فإنهم، على الأرجح، لم يتأثروا بالدعاية الإيطالية لأسباب عديدة أبرزها ارتباطهم القوي بالمجتمع المحلي اجتماعيًا واقتصاديًا، وابتعادهم عن مجريات الأمور السياسية كما هو حال المجتمعات المنغلقة عموما، واليهودية على وجه الخصوص، وولاء بعضهم للحكم التركي، إضافة إلى خوفهم من انقلاب الأتراك والعرب عليهم، وهذا لا يلغي التاريخ الطويل من المشاحنات بين المسلمين واليهود، نتيجة امتناع الأخيرين عن المشاركة في المقاومة ومساندة جزء كبير منهم لاحقًا للإيطاليين، وتقربهم منهم (بركات، 2000، ص. 67). ولعل هذا يمكن فهمه استنادا إلى (وضعية الحافة)، وبتحليل السياسة الاستعمارية القائمة على التفريق بين السكان المحليين، ومنح الامتيازات لفئة دون أخرى لاعتبارات خاصة بها.

تشير التقارير التاريخية إلى أنه، وبعد الاحتلال الإيطالي، تشكلت، في ليبيا، أول رابطة صهيونية (رابطة صهيون) على يد (إلياهو نحيمس)، وهو مصور صحفي عمل لصالح صحيفة (يسرائيل) الصادرة في برنتسا الإيطالية (أتينجر، 1995، ص. 412)، وإن كان الاهتمام الصهيوني بليبيا يعود إلى وقت مبكر أثناء التفكير والسعي لـ(مشروع برقة) لإقامة دولة يهودية هناك.

عمليًا، بداية دخول الصهيونية إلى ليبيا كانت مع القوات اليهودية المدمجة في الجيش البريطاني، خلال عامي 1941-1942، إلى إقليم برقة حيث اختلطوا باليهود المحليين، وتزوج بعض أفرادهم من يهوديات ليبيات، وقامت هذه القوات بدور تعليمي وثقافي وديني في درنة وبنغازي (أتينجر، 1995، ص. 191).

تعود بداية الاضطرابات إلى 1945 ارتباطًا بالتظاهرات ضد وعد بلفور، ويشير التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية[11] إلى أن النشاط الصهيوني في ليبيا كان السبب الرئيسي في نشوب اضطرابات وأحداث تشرين الثاني/نوفمبر بين العرب واليهود، واستهدف حمل يهود ليبيا على الاستعداد للهجرة إلى فلسطين. وقد أكد تقرير بريطاني على أن الأفكار الصهيونية أدت إلى تقويض دعائم الصداقة بين المسلمين واليهود، وكان وراءها يهود صهاينة أوروبيون بالأساس.[12] وقد أكد تقرير بلدية طرابلس «إن عدم معرفة مصير البلاد، وإشاعة قدر كبير من الغموض حول مستقبلها، أوجدا ظروفًا سياسية سيئة ضاعفت من إثارة

11. بلدية طرابلس في مائة عام (1870-1970)، جزءان (1973). ص. 377. طرابلس: شركة دار الطباعة الحديثة، طرابلس.
12. المصدر السابق. ص387.

مشاعر وإشاعة جو من القلق والاضطراب داخل أوساط العرب واليهود على حد سواء».[13]

وتمثل أحداث 1945 مؤشرا مهما على هذا الواقع. رغم وجود الكثير من الروايات عن أحداث تشرين الثاني إلا أننا نورد هنا الرواية العربية الليبية، ومفادها أن الأسباب الحقيقية للثورة التي قام بها العرب الليبيون في طرابلس في تشرين الثاني 1945 ضد اليهود، ترجع، في أسبابها المباشرة، إلى مهاجمة اليهود للعمال العرب أمام الحارة اليهودية، وقيام أحد الصهيونيين بقتل أحد العرب في السوق، إضافة إلى الإشاعات التي روجتها شبكة تخريب إيطالية بأن اليهود هاجموا قاضي طرابلس في مكتبه الذي كان متاخما لحيهم، وقتلوه، وأحرقوا المحكمة الشرعية، ما أدى إلى هياج المسلمين في طرابلس، وانتشار الخبر بسرعة في المدن والأقاليم، وحدثت مواجهات دامية بين العرب واليهود.[14]

وتعكس أحداث 1945 طبيعة البنى المتخلفة لمجتمعات ما قبل حداثية، بوجود زعامات تقليدية عاجزة عن السيطرة على الجماهير، وغير قادرة على تقديم برنامج بعيد عن الشعبوية في مناهضة اليهودية الصهيونية، حيث إن الإدارة البريطانية اعترفت أنه على الرغم من أن الهدف النخبوي كان استهداف التجمعات والنوادي الصهيونية، إلا أن الدمار الذي ألحق بالمدينة كان على جانبي الصراع، وتسببت به العامة وغوغاء الناس من عرب ويهود على حد سواء، وتلك الأحداث امتدت إلى طرابلس وتاجوراء وزليطن والقصبات، وأودت بحياة 130 يهوديا ومسلما.

وقد أشار تقرير بريطاني إلى أن اليهود الليبيين لم يكن لديهم الحماس للانضمام إلى الحركة الصهيونية أو المشاركة في نشاطاتها، وانحصر الاهتمام الوحيد بالعلاقات الثقافية مع الوفود الصهيونية القادمة من أوروبا أو من مكتب فلسطين (بركات، 2000، ص. 292)، واتسمت العلاقة مع فلسطين بالحنين الديني والتوق إلى أرض الميعاد المقدسة.

وبقدر ما تغيب المصادر عن مقاومة يهود ليبيا للصهيونية، لا يمكن العثور أيضًا على وثائق تبرهن العكس، ويعود ذلك إلى طبيعة ظروف الاحتلال الإيطالي، والتركيز على اليهود الأوروبيين أكثر من اليهود المحليين، وإن أشارت بعض التقارير بوضوح إلى أنهم لم يكونوا صهاينة، ولم يؤدوا أي دور في الحركة الصهيونية، وكان موقفهم، ما بين 1911-1921، متسمًا بعدم المبالاة والشك، بل العداء أحيانًا، ولعل هذا كان متبادلًا، حيث يوضح جدول توزيع المقاعد في مجلس الوكالة اليهودية أن يهود ليبيا لم يحظوا بأي تمثيل، في حين حظيت مصر بمقعد خاص، ومراكش وتونس والجزائر بمقعد آخر (عبد الرحمن، 1967، ص. 236).

وكما في كل البلدان المستعمرة، كان لسياسات سلطات الاستعمار دور بارز في تغيير الاتجاهات وإتاحة الفرصة لتكوين الأفكار الجديدة. وهكذا، كان عام 1938 عامًا فاصلًا بالنسبة لليهود الليبيين، عندما

13. المصدر السابق. ص378.
14. الأهرام القاهرية. 8 تشرين الثاني 1945. العدد 21795. ص. 1.

فرضت القوانين العنصرية ضد اليهود في إيطاليا، فاستغل المندوبون الصهاينة هذا لترويج إشاعات القلق والتخويف وضرورة البحث عن مهرب، وهكذا بالترافق مع سقوط النموذج الفرنسي، وفشل أفكار (كل شعب إسرائيل أصدقاء) والأليانس، انتقل يهود ليبيا إلى التقرب من الحركة الصهيونية كونها الوحيدة التي قدمت لهم حلا لمعضلة وجودهم القلق.

8. الجزائر

رغم النقص الحاد في المصادر المكتوبة حول يهود الجزائر، إلا إنه من الممكن تتبع التطور العام لأوضاعهم ومواقفهم مما بين أيدينا.

ويعكس الجدول التالي أحوالهم الديمغرافية ما بين 1830- 1940:

جدول 5: عدد السكان اليهود في الجزائر 1830-1940 (بالآلاف)

1830	1871	1891	1911	1921	1931	1941	1946
17,000	24,600	47,500	57,100	74,000	114,000	123,000	130,000

المصدر: أتينجر، 1995، ص. 401.

ويرجع أول نشاط صهيوني في الجزائر إلى العام 1920، عندما تشكلت رابطة (العودة إلى صهيون)، إلا أنها عانت من ضعف التأثير ولامبالاة المجتمع اليهودي المحلي، سواء هي أو غيرها من الروابط الأقل أهمية، حيث كانت تلقى مقاطعة من أثرياء اليهود والشخصيات النافذة الذين ادعوا دائمًا أنهم فرنسيون، وأنهم يشعرون بالراحة في الجزائر، وحسب شهادة زعيم الرابطة «إن أثرياء اليهود والشخصيات ذات النفوذ تقاطع الحركة الصهيونية، ولا يمكننا، حتى الآن الاعتماد على تأييدهم. وتضم رابطتنا في صفوفها فقراء اليهود والعمال والمستضعفين، ونأمل في أن تنجح في جذب أثرياء اليهود، ولكنهم يدعون دائمًا أنهم فرنسيون، وأنهم غير ملزمين بالمسألة الصهيونية» (أتينجر، 1995، ص. 419). ورغم مشاركة مندوب عن دول شمال إفريقيا في مؤتمر بازل الصهيوني، ورغم إيلاء المشاركين اهتمامًا بأوضاع الجزائر، إلا أن المؤتمر لم يلق صدى واسع النطاق في أوساط يهود هذا البلد، باستثناء مدينة قسنطينة، ولا يمكننا التوثق من أن الرسالة الوحيدة التي أرسلها أحد سكانها إلى هرتسل في أيلول 1897 يمكن أن تعكس رأي مجموع سكان المدينة اليهود؛ وقد جاء في الرسالة، التي غلب عليها التملق وتزييف الحقائق «حظيت مبادرتك الهادفة إلى تطبيق الفكرة الصهيونية باهتمام واسع النطاق في قسنطينة، وتحظى الفكرة الصهيونية التي حققت قدرًا كبيرًا من الانتشار في أوساط أبناء طائفتنا الذين يعانون من الاضطهاد، شأنهم في هذا شأن اخوانهم اليهود في روسيا ورومانيا، بتأييد كل يهود قسنطينة الذين يرون أن هذه الفكرة هي الحل الوحيد للقضية اليهودية» (أتينجر، 1995، ص. 409).

ولوحظ أنه لم يطرأ أي تغير على موقف السكان اليهود اللامبالي من الصهيونية عشية الحرب الثانية إلى أن جاءت الحرب، وتدخلت عوامل خارجية جوهرها تغير موقف الحكومة الفرنسية. ففي السابق، حرص الفرنسيون على تفضيل اليهود على المسلمين. انطبق هذا على الجزائر كما تونس، وكانت السلطة الفرنسية تنظر إليهم بوصفهم طرفًا وسيطًا بين الاحتلال والسكان المحليين. ومن جهة أخرى، حرص يهود فرنسا على العمل لصالح يهود الجزائر، ويعود هذا الاهتمام إلى عام 1870 عندما صدر مرسوم (كريمييه)، وزير العدل الفرنسي اليهودي، الذي منح حق حمل الجنسية الفرنسية لليهود، إلا أنه يلاحظ رفض يهود الجزائر للجنسية كون حق المواطنة كان يلزمهم بالتخلي عن التقاليد اليهودية (أتينجر، 1995، ص. 419).

التطور الدراماتيكي حدث يوم 27 تشرين الأول عام 1940، عندما ألغت حكومة فيشي مرسوم كريمييه، وتم إلغاء الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر، وقطع أي طريق لاستعادتها (لاحقا أعيد العمل بالمرسوم عام

1943، بعد تدخل الرئيس الأمريكي روزفلت)، ثم صدر القانون اليهودي التالي، في 2 حزيران 1941، ليمنع اليهود من تولي الوظائف الحكومية في عموم مناطق السيطرة الفرنسية، تبعه، في تموز 1941، قانون مصادرة جميع الممتلكات اليهودية باستثناء المساكن الشخصية، هذا الأمر دفع القليل من اليهود للجوء إلى الصهيونية. ولكن إلغاء هذه القوانين، بعد سقوط حكومة فيشي، عرقل هذه التحولات، ودفع اليهود الجزائريين، مرة أخرى، إلى أحضان الفرنسة، حيث لم يتعد عدد من هاجر منهم إلى فلسطين ما بين 1948 و1950 أكثر من 23,887 شخصًا، وهاجر أغلبهم إلى فرنسا مع رحيل الاستعمار.

9. تونس

ينحدر يهود تونس من مجموعتين، الأولى التونسية القديمة، والثانية يهود الغرانة ذوي الأصول اللاتينية البرتغالية والإيطالية، الذين هاجروا إلى تونس منذ القرن السادس عشر بعد طردهم من أوروبا. ويمكن رصد تطور أعدادهم ما بين 1881 و1946 بالجدول التالي.

جدول 6: عدد السكان اليهود في تونس 1881-1946 (بالآلاف)

1881	1911	1921	1926	1931	1936	1941	1946
25,000	50,500	54,000	60,000	70,000	80,000	89,700	100,000

المصدر: أتينجر، 1995، ص. 401.

وقد كانت المجموعتان اليهوديتان في تونس في حالة قطيعة تامة حتى العام 1944 لأسباب متعلقة بالتقاليد، وأسلوب التدين، واختيار يهود الغرانة العيش في غيتو خاص بهم. ولكن، في العام 1944، اتحدت الطائفتان بعد رفع رؤسائهما القوانين التي تحرم التزاوج بينهما.

بعد الحرب العالمية الأولى، تطورت أوضاع اليهود في تونس واختلفت اتجاهاتهم، فقد دافع جزء منهم عن وضعيتهم كتونسيين، ودعا جزء آخر إلى الاندماج في صلب الحضارة الفرنسية، وطالبوا بالجنسية الفرنسية، بل انضم بعضهم إلى أحزاب يسارية فرنسية، ولكن الصهيونية هي الأيدلوجية الأهم التي استقطبت يهود تونس. وزادت الحملات العدائية لليهود عبر الصحافة التي يصدرها الفرنسيون من انتشار الصهيونية، مثل صحف –المصباح La Lantere– اللاسامية، وقد أصدرت أربعة أعداد من أيلول إلى تشرين الأول 1920، ثم جريدة –الفانوس La Falot– من تشرين الأول 1920 وحتى شباط 1921. أمام هذه الحملة، تحالف الأهالي اليهود مع المسلمين، فأنشأوا رابطة يهودية مسلمة أصدرت جريدة للتعاون بين الفئتين من تشرين الأول 1920 وحتى آذار 1921 باسم –تونس الجديدة Tunisie Nouvelle– ضمت شخصيات نافذة تونسية يهودية ومسلمة. وعام 1934، صدرت جريدة يهودية باسم –السوط La cravache–

نادت بإقامة جامعة يهودية عربية لتدعيم التعاضد بين اليهود والعرب، ولكن هذا المشروع لم ير النور.

وخلافًا لهذا الاتجاه، كان هناك شق آخر من اليهود نادى لتمكينهم من الجنسية الفرنسية، والانصهار في الحضارة الغربية، وأصدر صحفا في هذا الاتجاه، ساهمت في الدفاع عن مصالح كبار التجار اليهود وعن مطامحهم في الحصول على الجنسية الفرنسية لضمان مصالحهم الاقتصادية وتمتعهم بامتيازات الأوروبيين، مستندين، في مطالبهم، إلى أن اليهود يعتبرون ذميين في تونس، ومن حقهم، بالتالي، الاستفادة من القانون الفرنسي الذي يخول كل أجنبي يقيم في تونس أكثر من ثلاث سنوات بالحصول على الجنسية الفرنسية (بشير، 2004).

وبالعودة إلى تعدادهم، فقد بلغ عددهم عام 1951 حوالي 135 ألفًا، كان ثلثهم على الأقل يحملون الجنسية الفرنسية. وفي تشرين الأول عام 1942، بعد غزو الحلفاء للمغرب والجزائر، دخلت قوات ألمانية (الفيرماخت) إلى الأراضي التونسية، ترافقها وحدة عناصر النخبة المسلحة (الأس أس)، كانت مهمتها تطبيق السياسة المناهضة لليهود في تونس. وقد بلغ عدد المرحلين إلى معسكرات العمل 13,000 شخص، بينهم 5,000 إلى 6,000 من المحليين من غير حملة الجنسية الفرنسية. وبعد الحرب، عاد اليهود للتمتع بالحرية الكاملة. وبعد الاستقلال، ورغم أن بورقيبة لم يكن معاديا لليهود ولا للصهيونية واتسمت علاقته بهم بالإيجابية، منذ كان يدرس في فرنسا، وتمرنه عند محام يهودي، بل إنه وعند استقلال تونس عام 1956، اختار رجل الأعمال باروخ ضمن حكومته وكلفه بوزارة السياحة. إلا أن مشاكلهم بدأت هنا وليس لأسباب أخرى، إذ أمر الرئيس الحبيب بورقيبة بجمع كل المنظمات اليهودية المحلية في هيئة واحدة أطلق عليها اسم (المجلس الديني اليهودي)، وعين أعضاءه بنفسه. ولأسباب اقتصادية استثمارية رعاها الرئيس، دُمرَ الحي اليهودي القديم في تونس العاصمة إلى جانب أحياء فقيرة أخرى، وهدم أقدم كنيس يهودي، وتم الاستيلاء على الأرض، وأصبح الاضطراب سمة حياة اليهود ما بين 1956-1961.

وقد حدثت هجرة القليل منهم عند قيام إسرائيل، ثم زادت في الأعوام 1950-1952 بتأثير الحملة النفسية والاجتماعية الصهيونية، وانتقل 10 آلاف يهودي، أغلبهم من حاملي الجنسية الفرنسية، مع تطور حركة الاستقلال والثورة التونسية 18 كانون الثاني 1952، ووقوع حوادث عنف ضد اليهود الفرنسيين ارتباطًا بالحالة المناهضة للاستعمار. وقد غادر 40% البلاد ما بين 1948-1957، اتجه أغلبهم إلى فلسطين (إسرائيل) والباقي إلى فرنسا. وإثر معركة بنزرت، عام 1961 ضد آخر معاقل فرنسا في تونس، هاجر أكثر من عشرين ألفًا إلى إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.[15] وحدثت موجة أخرى عام 1962 إثر تأميم التجارة وصناعة النسيج التي كانت بأيدي اليهود. وفي حرب الأيام الستة، عام 1967، شهدت تونس موجة جديدة لهجرة يهودها إلى إسرائيل وفرنسا، لا سيما بعد أن قام غاضبون بحرق كنيسهم في ضاحية لافيات بتونس العاصمة.

15. الراية القطرية. 21 أيار 2008.

وكانت أول رابطة من الشباب الصهيوني تشكلت في تونس بعد انتهاء مؤتمر بازل، ولا يعرف عنها إلا إرسال برقية تهنئة إلى المشاركين في المؤتمر الصهيوني الثالث، ومن غير المعروف عدد أعضائها، أو هويتهم الحقيقية، أو عدد مناصريهم. أما أول واجهة معروفة لتنظيم النشاط الصهيوني فهي رابطة صهيون عام 1921، وهي وغيرها من الروابط مارست أنشطتها بموافقة الفرنسيين (أتينجر، 1995، ص. 411).

ولم تلحظ الدراسات أية نشاطات مناهضة للصهيونية في تونس كليا، وإن سجل نشاط لمنظمة «هشومير هتسعير» عام 1930، والتي كانت تابعة لاتحاد المراقبين العبريين المحلي، وكان الغرض من تأسيسها التقليل من نفوذ الحركة الصهيونية التصحيحية ومنظمة بيتار، ومع هذا، فقد أثارت آراؤها المتطرفة معارضة شديدة في أوساط اليهود، وانضمت لاحقًا إلى الحزب الشيوعي الفرنسي.

خاتمة

في 21 شباط 1979، عقدت الكنيست الإسرائيلية جلسة خاصة لمناقشة موضوع (أزمة الشرقيين) بعد إذاعة حلقة من مسلسل تلفزيوني بعنوان «كيف يا شعب إسرائيل» ركزت على إبراز اللامبالاة التي تناول بها الشرقيون «الحلم الصهيوني وتحقيقه».[16] ولعل ذلك يؤشر، في جانب من الجوانب، إلى حقيقة العلاقة بين الصهيونية والشرقيين، وكيف تعاملوا معها، وكيف تعاملت معهم، وردود أفعالهم عليها.

هناك أدلة، في الواقع، تؤكد أن ليس فقط الحركة الصهيونية لم تلمح اليهود الشرقيين في خطابها، بل إن يهود أوروبا أنفسهم لم يكونوا منتبهين (إن لم نقل يجهلون) لوجود اليهود الشرقيين. فعشية الحرب العالمية الثانية، كان 92% من يهود العالم من الأشكنازيم، وهؤلاء لم يكونوا على اتصال مع اليهود الشرقيين، وموقفهم منهم كان قائما على الإهمال المتسم بالجهل (فليس معقولا وجود يهود سمر)، وأول اتصال هو من يهود فرنسا عام 1860، عندما شكلوا الاتحاد اليهودي «الأليانس:Aliance» تحت شعار (كل إسرائيل رفاق)، وجاء ذلك إثر حادثة دمشق الشهيرة عام 1940. سقنا هذا الكلام لنوضح طبيعة النشأة الصهيونية الأوروبية التي لم تكن معزولة، بحال من الأحوال، عن الواقع الأوروبي القائم. وما كانت تهدف إليه أصلًا، والذي عبر عنه (هرتسل) في كتابه دولة اليهود «من أجل أوروبا سنخدم هناك (في فلسطين) كقلعة ضد آسيا، وسنكون حراس الحضارة الأماميين ضد البرابرة» (شابيرو، 1991، ص. 41). ويذكر توم سيغف أن يتسحاق رفائيل (1914-1999، عضو المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية، وعضو لجنة الأمن والداخلية في الكنيست الثانية وحتى الثامنة، وزير الأديان في الحكومة السادسة عشر برئاسة غولدا مائير) كان قد حذر، في إحدى جلسات المجلس التنفيذي للوكالة، زملاءه من عواقب تقليص الهجرة الأوروبية وما نتج عنها من رفع عدد الأفارقة «إن كل واحد منا متفق في الرأي مع الآخر على أننا غير مستعدين للاكتفاء بأن تكون تلك هي الهجرة الوحيدة» (سيغف، 1986، ص. 166). وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد قدمت ملاحظات تحذيرية «إن المحافظة على مستوى اليشوف الثقافي (تتطلب) جلب المهاجرين بأعداد غفيرة من الدول الغربية لا من بلاد الشرق المتخلفة فقط، كما عبر أحد قادة الهجرة عن رفض الشرقيين «إن هؤلاء ليسوا هم اليهود أنفسهم الذين لنا شأن في قدومهم» (سيغف، 1986، ص. 167).

هل يمكن القول إذن أن الصهيونية عندما اكتشفت الشرقيين كانت قد تورطت في شعارها (باعتبارها «حركة تحرر» لليهود جميعا)، ولم يعد هناك إمكانية للتراجع؟ ربما.. لكن هناك ظروفًا موضوعية دفعتها للتمسك بهذا الشعار، حيث يشير توم سيغف أن التفكير في جلب يهود الدول العربية بشكل كبير إلى إسرائيل كان نتيجة للفراغ البشري بعد مقتل عدد كبير من اليهود على أيدي النازيين، كما أن نسبة اليهود الأوروبيين الذين اختاروا الهجرة إلى فلسطين لم تتعد 1%، وثمة عامل ثالث هو، كما قلنا، الحاجة لقوة

16. محاضر الكنيست التاسع. الدورة الثالثة جلسة 33، 21 تموز 1971. في: عبد الظاهر. سبق ذكره، ص. 11.

عمل رخيصة مكان العرب، والعامل الرابع هو استغلال طابعهم الشرقي في دوائر التجسس، إضافة أخيرًا إلى العامل الأهم وهو الحاجة الماسة إلى المزيد من الجنود (بشير، 1998، ص. 11).

أخيرًا

حاولت، في هذه الورقة، الإضاءة على جوانب مهمشة من تاريخ اليهود العرب، وعلاقتهم بالصهيونية. ومن الواضح أن تمثيلًا بيانيًا لهذه العلاقة سيعكس قوسًا واسعا يتدرج ما بين عداء مطلق وتأييد مطلق، نجد في الوسط أشكالًا من اللامبالاة والحياد والرفض والقبول المتحفظ، السلبي أو الإيجابي.

ولعل الاستخلاصات الأساسية التي من الممكن استقاؤها تندرج في عدد من النقاط:

1. في الوقت الذي لا يمكن النظر إلى اليهود العرب ككتلة واحدة متجانسة، بل مجتمعات مندرجة في مجتمعات أكبر لها خصوصياتها، فإنه لا يمكن إغفال وجود العديد من عناصر التحليل المشتركة والمتشابهة بين مختلف المجتمعات اليهودية.
2. ارتسم مصير اليهود العرب بتحولات أزمنة قلقة طالت المجتمعات العربية برمتها، من التوجه إلى الاستقلال وصراع الحداثة والماضي، والانفتاح والانغلاق.
3. كان اليهود العرب، في معظمهم، متأثرين بصراع دار في أوساطهم بالذات، بين أفكار المواطنة ورفض الاندماج، وكان مصيرهم معلقا على نجاح أحد الطرفين، وكانت هزيمة الاندماج والتنوير عاملا ساحقا في تقرير هذا المصير. ولكن هذا لا يعني أنهم لم يكن لديهم خيار، أو أنهم كانوا ضحية مطلقة للحركة الصهيونية. فقد كان بالإمكان دائما اللجوء إلى طريق آخر، وربط مصيرهم بمصير مواطنيهم العرب، وأيضا، ثمة ميل عند الصهاينة لرواية تاريخ حركتهم على أنها الخيار الوحيد الذي كان متاحا لمجابهة اضطهاد اليهود. وفي الحقيقة، لم يكن هذا هو الحال، فقد كانت، في تلك الآونة، حركات اشتراكية نابضة بالحيوية دافعت عن اليهود الذين واجهوا القمع، كما أن الاشتراكيين هم الذين أطاحوا بالعنصرية المعادية لليهود باعتبارها سموما في الحركة العمالية.[17] وأكثر من ذلك، يتضح أن عزل اليهود عن مجتمعاتهم كان مدركا سلفا، فقد شهد هرتسل محاكمة ألبرت دريفوس، التي شكلت يومها فرصة لتوحد اليهود وغيرهم في النضال ضد معاداة السامية، ولكن هرتسل لم يفعل ذلك لأسباب صارت معروفة.[18]
4. لعبت الهيكلية الدينية والمؤسسة الحاخامية في أكثر من مكان، دورًا أساسيًا في اتجاهات متناقضة مع الانغلاق وضد حداثة الصهيونية، ومع الصهيونية ضد الاندماج استنادا إلى شبكة النفوذ الحاخامي، وزادت في ضياع وتوتر وقلق المجموع اليهودي.

17. دي سيلفا، لانس، 2009. «الصهيونية والكفاح ضد معاداة السامية». جريدة: **حق العودة**. عدد 35، ص. 9.
18. المصدر السابق ص9.

5. لعبت التطلعات المسيحانية الغامضة والتوق إلى (أرض الأنبياء) دورًا أساسيا في أحيان كثيرة في تحديد خيار الهجرة والقبول به.
6. يشـــير التحليل الديمغرافي إلى أن الجهود الصهيونية في جعل فلسطين قبلة للهجرة اليهودية لم تكن موفقة كثيرا، في أغلب الأحيان؛ ونجاحها الكبير في بعض البلدان مرتبط بعوامل أخرى ليست صهيونية.
7. كانت الهجرة اليهودية تتســـم بالطبقية، والقدرة على إيجاد بدائل. ونجد أن معظم من لديهم جنسية أجنبية وكانوا يمتلكون القدرات المالية، لم يختاروا الذهاب إلى فلسطين.
8. في حالات عديدة، كانت الهجرة إلى فلســـطين عن طريق الحركة الصهيونية هي الخيار الوحيد، الذي وجد فيه اليهود حياتهم ومستقبلهم في خطر، كما في اليمن على وجه الخصوص، وليبيا بشكل أقل.
9. لعبت السياسات الاستعمارية دورًا رئيسيًا ســـواء في إسلام اليهود للصهيونية، أو في تحديد خيارات هجرتهم.

وبغض النظر عن المآلات التي انتهوا إليها بعد هجرتهم، ما يفضي إلى خارج حدود هذا البحث، إلا أن السؤال المطروح يبقى بحاجة للمزيد من البحث والتعمق الموضوعي: لماذا، وكيف، ومن المسؤول عن إحالة قطعة من المجتمع العربي إلى حضن العدو لتصبح جزءا منه؟

هل تصهين هؤلاء، أم جرى اختطافهم وزجهم فيما بعد في بوتقة صهر فشلت في مساواتهم بالغربيين، ونجحت في جعلهم جزءا من الصهيونية وقطعة منها لجهة معاداة الفلسطينيين وأهدافهم الوطنية في المشهد العام؟ وكيف، على الجانب الآخر، أثر انتقال كتلة بشرية كبيرة، قطعة من المجتمع العربي إلى خندق العدو على مسار ترميم ونهوض المجتمع العربي المعاصر، ما نوع الجراح التي تركها، أليس هذا جزءا من فشل المشروع النهضوي؟ مشروع النهضة وبناء الدولة الوطنية بالبعد القومي العلماني الديمقراطي. لعل هذا يحتاج بحثًا آخر واهتمامًا بحثيًا عربيًا وفلسطينيًا أكبر.

المراجع

أبو جبل، كاميليا (1999). **يهود اليمن: دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين**. دمشق: دار النمير.

أتينجر، صموئيل (1995). **اليهود في البلدان الإسلامية 1850-1950**. الكويت: عالم المعرفة.

أحمد، وليد خالد (2013). «تهجير يهود العراق». كتابات: www.kitabat.com. تم ا ستقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 10 آب 2014.

أعيان، أحمد باش. «الصهيونية واليهود العراقيون 1860-1952»، بحث على الانترنت: http://www.al-mosul.com. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 6 كانون الثاني 2014.

أوغستيني، هنريكو (1990). **سكان ليبيا**-جزءان، ترجمة محمد التليسي. ط1. تونس: الدار العربية للكتاب.

البرق، جهاد علي (2014). يهود لبنان بين التعايش والصراع. **الحوار المتمدن**، عدد 4357 في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=399413. تم استقاء المعلومات في تاريخ 15 آذار 2014.

بركات، أسامة الدسوقي (2000). **اليهود في ليبيا ودورهم من 1911-1951**. مصر: جامعة طنطا. كلية الآداب.

بشير، الطيب (2004 آذار 10). «مراجعة كتاب مدخل إلى تاريخ الصحافة في تونس 1838 -1988 للدكتور محمد حمدان». **الاتحاد الإماراتية**.

بشير، نبيه (1998). **الشرقيون في مستنقع الصهيونية، اتجاهات التحرر وإشكاليات الواقع**، سلسلة قراءات نقدية (1). اليهود الشرقيون إلى أين. القدس-بيت لحم: مركز المعلومات البديلة.

بن منصور، عبد الوهاب (1985). **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880**. ط2. الرباط: المطبعة الملكية.

بينين، جوئل (2008). **شتات اليهود المصريين**. ط2. القاهرة: دار الشروق.

جابر، أحمد مصطفى (2004). اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد، **دراسات استراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (92). ط1.

ليف جرينبرغ، ليف (2004). اليسار الأشكنازي: فحص ما بعد الوفاة. في: **قضايا إسرائيلية** (مركز مدار)، السنة الرابعة، عدد 14.

سيغف، توم (1986). **1949-الإسرائيليون الأوائل**. ت: خالد عايد وآخرون. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سيغف، توم (1999). **فلسطين تحت الانتداب البريطاني**.

شابيرو، رافائيل (1991). **الصهيونية ورعاياها من اليهود الشرقيين**. بيروت: دار الحمراء. ط1.

شاحاك، إسرائيل (1996). **التاريخ اليهودي المكشوف والمستور**. ترجمة عبد الكريم محفوض. ط1. دمشق: دار البعث للصحافة والنشر.

شبلاق، عباس (1990). حول شعور العداء لليهود في الدول العربية. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 2. بيروت، لبنان.

شليبفر، آلين (2007). هويات اليهود العراقيين وفقا لمذكرات يهود بغداديين. دراسة قدمتها للمؤتمر العلمي الثاني (للرابطة الدولية للدراسات العراقية المعاصرة IACIS) الذي أقيم في عمان، 13/11 حزيران 2007، ونشرت بترجمة د. محمد محمود عبد الواحد محمود على: إيلاف 13 تشرين الأول 2008:

.http://www.elaph.com/Web/Culture/2008/10/373166.htm

تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 16 حزيران 2014.

شمالي، نصر ودجاني، هشام (1990). **الظروف التاريخية للهجرة اليهودية**. دمشق: دار المستقبل.

شنهاف، يهودا (2007). اليهود العرب: حول سيرة الإنكار وإنكار السيرة وما بينهما. في: مجلة **قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). العدد 27.

الطيار، خليل إبراهيم (1990). يهود المغرب في ندوة: يهود الأقطار العربية، بغداد 13-14/1987. **سلسلة دراسات فلسطينية** (23)، جامعة بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية.

عبد الرحمن، أسعد (1967). **المنظمة الصهيونية العالمية (1897-1948)**. منظمة التحرير الفلسطينية. بيروت: مركز الأبحاث.

عبد الظاهر، محمود سعيد (بدون تاريخ). **يهود مصر: دراسة في الموقف السياسي 1897-1948**. جامعة

القاهرة: مركز الدراسات الشرقية.

عبد المحسن، جواد (بدون تاريخ). موقف اليهود الشرقيين من الصهيونية، على الانترنت: موقع نداءات من بيت المقدس. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 5 كانون الثاني 2014.

العيسة، أسامة (2008 أيار 19). المجهول في هجرة يهود اليمن إلى فلسطين. إيلاف. في: http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2008/5/332027.htm. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ: 15 آذار 2014.

فرحات، أحمد (2014 كانون الثاني 21). يهود لبنان وما تبقى منهم. في: **العالم**. جريدة يومية عراقية.

قومش، شارون (2008). صدام العرب اليهود بالصهيونية. ترجمة سماح إدريس. **مجلة الآداب** 7-9. بيروت، لبنان. يمكن الاطلاع على المقال كاملا: http://adabmag.com/node/70. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 10 آب 2014.

كورو، فرانشيسكو (1971). **ليبيا أثناء العهد العثماني**. تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي. طرابلس: دار الفرجاني.

كورية، يعقوب يوسف (1998). **يهود العراق: تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم**. عمان: دار الأهلية.

كيوان، مأمون (1996). **اليهود في الشرق الأوسط: الخروج الأخير من الجيتو الجديد**. ط1. دمشق: الأهلية للنشر والتوزيع.

لطيف، مازن (2012). «يهود بغداد والصهيونية 1920-1948». موقع المدى للإعلام والثقافة والفنون، ملاحق المدى الأسبوعية، ملحق أوراق. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 5 كانون الثاني 2014.

المسيري، عبد الوهاب (بدون تاريخ). موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السادس، الجزء الرابع، **الصهيونية والجماعات اليهودية**. القاهرة: دار الشروق.

معروف، خلدون ناجي (1974). مقدمة في دراسة الأقلية اليهودية في العراق 1921-1952، في: **يهود العالم والصهيونية واسرائيل، مجموعة مقالات**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.

ناجي، محمود (1995). **تاريخ طرابلس الغرب**. ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى. ص15-16. طرابلس: دار الفرجاني.

نصار، سهام (1980). **اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية**. ط1. بيروت: دار الوحدة.

هيكل، أحمد الشحات (2007). **يهود المغرب: تاريخهم وعلاقتهم بالحركة الصهيونية**.جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية.

يئور، بات (بدون تاريخ). الصهيونية في البلدان الإسلامية، وضعها في مصر، في: **المشكلة السفاردية، إسرائيل الثانية**. عدد من المؤلفين. ترجمة فؤاد جديد. بيروت: منشورات (فلسطين المحتلة).